الجمعة 24 حزيران 2022
العدد 4662 السنة السادسة عشرة
Vendredi 24 Juin 2022 nº 4662 16ème année

20 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

مقابلة

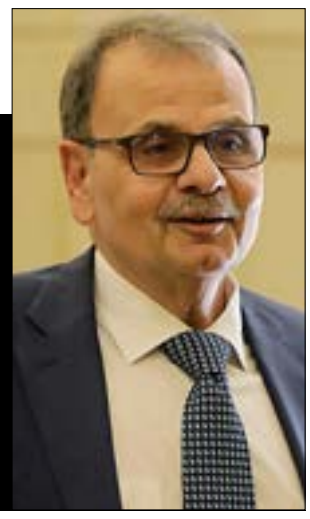

عبد الرحمن البزري
كل مواطن خفير... على صحته

6

اليمن: الخليجيون يريدون النفط وغضب في مدن الجنوب

[12]

هل حصل ميقاتي على بركة الراعي؟

[4]

(أ ف ب)

«إنرجين» تناور للتطبيع

إسرائيل متوترة: الردع بالتهديد

[3 ـ 2]

العراق

«التنسيقي» نحو تشكيل الحكومة... والصدر يتربص

10

قضية

كوابيس كالينغراد
خيارات روسية محدودة لفك «الحصار»

14

ميديا

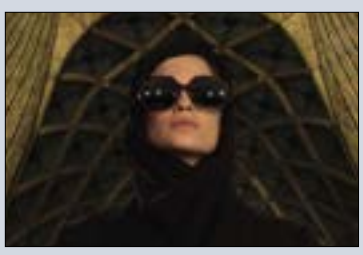

مسلسل «طهران»
تسويق الرؤية الصهيونية

18

على الغلاف

ترميم الردع: مؤشّرات على ردٍ إسرائيلي سلبي

علي حيدر

لا يمكن فصل المواقف الإسرائيلية في هذه المرحلة، وتحديداً تلك التي تصدر عن مسؤولي الصف الأول في تل أبيب، عن سياقات النزاع البحري مع لبنان. وأبرز هذه المواقف حتى الآن ما صدر على لسان وزير الأمن بني غانتس التي أتت في أجواء الذكرى السنوية لاجتياح العام 1982، وكانت مشبعة بالتهديدات، لكنها كانت مشروطة بـ«إنّ» و«إذا» نشبت الحرب، وفي حال «اضطررنا». في المقابل، كانت مشبعة أيضاً بدرجة أعلى لدعوات غير مشروطة من أجل إيجاد تسوية ما للنزاع البحري، وهو أمر ينبغي التوقف عند ما يحمله من رسائل ومؤشرات.

إن الاجتزاء الذي شهدته مواقف وزير الأمن الإسرائيلي، في بعض وسائل التواصل وبعض المواقع

> غانتس: خيارنا التسوية وإذا اضطررنا فسنعود إلى بيروت!

الإعلامية، كان مخالفاً للرسالة التي أراد غانتس إيصالها. أضف أن الاجتزاء شمل أيضاً كلمة كوخافي التي تحدث فيها عن «قدرات الجيش المتطورة في الدفاع والهجوم»، لكن لم يتم نقل إقراره بحجم الضربات غير المسبوقة التي ستتلقاها الجبهة الداخلية. وفي كلا الخطابين، لم يكن قادة العدو في مقام التمهيد لخيارات عدوانية ابتدائية، ولا الادعاء بأن جهوزية الجيش ارتقت إلى المستوى الذي يؤهّله لخيارات عملياتية برية واسعة، بعيداً عن معادلة الكلفة والجدوى.

أيضاً، لم يرد على لسان غانتس أيّ تهديد مباشر، أو محاولة ردّ على تهديد بتصل بقضية الغاز. بل إن الذي برز هو تجنبه ربط أي تهديد بقضية الغاز، وهو موقف لا يتساوق مع أهمية المسألة وحساسيتها وأولويتها بالنسبة إلى تل أبيب. لكنه مفهوم في ظلفياته وأهدافه، إذ يكشف ذلك عن حرص استثنائي لدى تل أبيب بإبعاد قضايا استخراج الغاز عن أي تهديدات متبادلة، خشية أن تتزعزع الثقة الأمنية بهذا المورد الاستراتيجي، وهو أمر ضروري بالنسبة إلى عملية استخراج الغاز وتعزيز صورة إسرائيل كلاعب غازي في المنطقة يؤدي دوراً دولياً في قطاعات الطاقة.

في المقابل، فإن صورة إسرائيل كدولة مقتدرة تملك خيارات عسكرية هي مسألة ضرورية جداً لقوة الردع الإسرائيلية، ولا تستطيع إلا أن تبدو كذلك. واللحظة التي تتبدد فيها هذه الصورة ستكون متساوقة مع حالة الانهيار لكيان العدو. وفي هذا الإطار، ليس جديداً امتلاك إسرائيل قدرات تدميرية هائلة ولا توجيه تهديدات للمدن اللبنانية. بل هذا الخيار متاصل في الاستراتيجية التهويلية الإسرائيلية منذ تأسيسها على أيام بن غوريون.

(أ ف ب)

معاهد الأبحاث. وسبق أن حذّر منه أيضاً رئيس الأركان الحالي أفيف كوخافي، عندما انتقد في حفل تخرج طيارين تشجيع الشباب على الانخراط في وحدات السايبر وتجنب الخدمة في الوحدات القتالية، بأنه «فقدان للقيم». وقبل ثلاث سنوات، تم الكشف أيضاً عن وثيقة داخل الجيش كتبها نائب رئيس الأركان في حينه اللواء يائير غولان، أوضح فيها بشكل صريح أن «انعدام الثقة بسلاح البر انتقل إلى الشبان، وأن هذا الأمر الحق ضرراً لا يمكن إصلاحه من حيث ثقة الضباط بأنفسهم وبقدرتهم على الانتصار». وبلغت حالة اليأس إلى حد أن الوثيقة رأت بأنه «... حتى الاستثمارات المالية الكبيرة في سلاح البر لن تفيد». (الأخبار/ 2019/2/9).

بعيداً عن الاستعراضات الإسرائيلية التي تتطلبها المرحلة وظروف الجيش وسوابقه الراسخة في الرأي العام الإسرائيلي ولدى أعدائها، فإن كل الرسائل تهدف إلى تحقيق توازن بعد رسائل الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله إزاء استخراج الغاز من كاريش والذي أدى إلى تغيير المعادلة في المفاوضات. ومع ذلك، فقد حرص غانتس على التشديد على أن إسرائيل مستعدة للسير بعيداً جداً في مسار التسوية كما في الحدود البحرية مع لبنان.

تؤشر هذه المواقف بمجملها والقرائن المحيطة بها إلى أن قادة العدو أظهروا فهمهم الدقيق لجدية رسائل حزب الله وخطورتها، وإلى أن المعادلة التي كانت سائدة خلال أكثر من عقد من المفاوضات لم تعد قائمة الآن.

كذلك تشير هذه المواقف إلى أن الرد الإسرائيلي الذي سيحمله الموفد الأميركي إلى لبنان لن يكون رداً إيجابياً، في أول جولة تفاوضية غير مباشرة بين الجانبين في ظل المعادلة الجديدة. ولا يعني ذلك أن الرد السلبي سيكون بالضرورة نهاية المفاوضات، وخاصة أن استحقاقات ما بعدها، غازياً ولدى الطرفين، مرتبط بنتائجها.

من ناحية إسرائيل، لا يمكنها، فوراً، أن تقبل بالخط 23 مع زياداته كما ورد في الاقتراح اللبناني المرسل إليها، ولن تسارع إلى القبول به، وهو ما كان منتظراً، لكن أن تقرن القبول بإجراءات عملية ميدانية تخرق الوضع القائم في منطقة التنازع البحري، فقد يدفع ذلك الطرف المقابل إلى المبادرة وتوجيه رسائل مضادة بهدف صدّ هذا التوجه.

على أنه يجب الإشارة إلى أن البعض قد يتعامل مع خطوة التغيير الحكومي في الكيان على أنه إشارة إلى وقف المفاوضات لأسباب قانونية أو ما شابه، إلا أن ذلك غير صحيح. فالحكومة تملك الصلاحية التامة في مواصلة المفاوضات الغازية مع لبنان، وأي تذرع إسرائيلي في هذا المجال سيكون فقط للتهرب من الموضوع ومحاولة كسب المزيد من الوقت. وهذا ما يوجب على لبنان الرسمي حزم موقفه في هذا المجال، لأنها ستكون محاولة استغباء مكشوفة للطرف اللبناني.

وليس جديداً أيضاً امتلاك إسرائيل قدرات دقيقة ولذيات بعيدة، بل هو ما ألفناه عن إسرائيل طوال تاريخها وبما يتناسب مع درجة التطور التكنولوجي الذي يكون متوفراً في كل مرحلة.

لكن الجديد هو في ما يملكه حزب الله من قدرات تدميرية كبيرة جداً تطال المدن الإسرائيلية بما فيها تل أبيب. والجديد أيضاً في ما سمّاه رئيس قسم الأبحاث في الاستخبارات العسكرية العميد عميت ساعر، امتلاك المقاومة في لبنان والمنطقة، ما كان حكراً على الدول العظمى من الدقة والمسيّرات التي تقطع مئات الكيلومترات وتصيب أهدافاً موضعية.

في السياق نفسه، قد يكون من الضروري التذكير بأن المنشآت الغازية الإسرائيلية وبنيتها التحتية، مكشوفة بالكامل على سلاح المقاومة، وربما يكون استهدافها أسهل وأقل كلفة وجهداً نسبيين من استهداف العديد من الأهداف في البر الفلسطيني المحتل. في ما خص التهديد باجتياحات برية جديدة تصل الى بيروت، من المفيد التذكير بأن التصدع الذي أصاب سلاح البر، يؤشر إلى تراجع المفاعيل الردعية لإسرائيل بالقياس إلى ما كانت عليه في العقود الأولى. وهو أمر أثار سجالات واسعة داخل الجيش وبين الخبراء وفي مؤتمر حول واقع الجبهة الداخلية. وهو حذر مواطنيه قبل تهديده اللبنانيين بقوله: «من جهة نحن سنهاجم بقوة، ومن جهة أخرى سنوجه لهم تحذيراً صريحاً ونسمح لهم بالمغادرة». وأضاف: «القتال سيكون مؤثراً، ولكنه منضبط أيضاً».

وذكر «الأشياء الثلاثة التي ستؤدي إلى ذلك: الأهداف العسكرية، وتحذير السكان، ومجموعة واسعة جداً من الأهداف العسكرية الدقيقة. إنه الثالوث الذي يجعل قتالنا مؤثراً ومنضبطاً»، بحسب زعمه.

يشار إلى أن كوخافي يمر بمرحلة انتقالية قبل إحالته على التقاعد، وهناك سباق بين الحكومة الحالية وبين من يمكن أن يفوز بالانتخابات كبيرة للغاية كما تم في التدريبات». وأضاف: نهاية السنة حول تعيين البديل، ويحاول بني غانتس تبكير موعد تعيين البديل خشية احتمال أنه في حالة عودة نتنياهو إلى السلطة فإنه سيعين اللواء إيال زامير، وهو مقرب منه. ويعتقد وزير الحرب كما جنرالات آخرين أن مثل هذا التعيين سيؤدي إلى حصول مشكلة داخل الجيش.

(الأخبار)

تصريحات بني غانتس وكوخافي: طمأنة الجمهور بالصراخ

منذ مدة غير قصيرة، يحرص جنرالات الحرب في كيان العدو على إطلاق تهديدات للبنان بحرب قاسية. ويتعمد هؤلاء الإشارة تكراراً إلى عبارات من نوع الدمار الواسع والضربة القوية. لكن التدقيق في التصريحات يساعد على فهم أن السقف العالي لا يستهدف ردع أعداء إسرائيل فحسب، بل طمأنة الجمهور الذي يشهد منذ سنوات كمية كبيرة من المناورات التي تستهدف حماية الجبهة الداخلية، وهو ما يجعل جنرالات العدو يتحدثون صراحة عن توقعاتهم بأن المقاومة في لبنان سوف تردّ بضربات قوية وقاسية إلى العمق الإسرائيلي في حال نشوب أي حرب.

ولمناسبة الذكرى الأربعين لـ«حرب لبنان الأولى» التي تعني الاجتياح الواسع في حزيران عام 1982، أقيم الأربعاء الماضي في كريات شمونة (شمال فلسطين) احتفال بحضور وزير الحرب الصهيوني بني غانتس ورئيس أركانه أفيف كوخافي، وعدد من العملاء اللبنانيين البارزين الذين التقطوا الصور إلى جانب كوخافي وغانتس، وأبرزهم العميل المعروف نبيل أبو رافع.

لم يكن الاحتفال مهماً بحد ذاته، بل طبيعة التصريحات التي أطلقها بني غانتس وكوخافي. إذ قال الأول «نحن جاهزون للمعركة... وسنصل إلى بيروت وصور ومحيطها وكل مكان إذا لزم الأمر... لكننا لا نريد حرباً. إذا اضطررنا لعملية عسكرية في لبنان، فستكون شديدة ودقيقة وسنجبي ثمناً باهظاً من حزب الله». وأضاف: «عملية مثل هذه ستكبد شحنات إيران، وحزب الله والدولة اللبنانية ثمناً باهظاً. أمام أي تهديد ضد مواطني إسرائيل لن تصمد أي بنية تحتية تستخدم لاستهدافنا»، مشيراً الى أن «جبهتنا الداخلية ستكون أيضاً جاهزة للتحمل والصمود، لذلك نقوم بتجهيزها - بالحماية وتعزيز العلاقة بين الجيش الإسرائيلي وروّساء السلطات المحلية والسكان». وتطرق غانتس إلى الخلاف مع لبنان حول موضوع منصة «كاريش» وقال: «نحن لا نريد الحرب ومستعدون للذهاب بعيداً جداً في طريق السلام، ومسارات التسوية مثل الحدود البحرية بيننا وبين لبنان، التي يجب أن نتفق عليها بسرعة وبصورة عادلة».

من جانبه، صرح رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية أفيف كوخافي بأنه «على الرغم من التحديات الأمنية الكثيرة، وضع إسرائيل آخذ بالتحسن. أعدائنا في خلط مستمر، ناهيك عن التدهور الاقتصادي والاجتماعي الدائم وأمامهم دولة إسرائيل تواصل التطور والنمو، وتحقيق أهدافها القومية». وتابع كوخافي: «المنظمات الإرهابية التي تستثمر موارد كثيرة ستتحول لجيوش إرهاب تميز الحروب الجديدة، لكنهم أيضاً يذكروننا بإنجازات دولة إسرائيل ووضعها الاستراتيجي». أما رئيس الأركان فكرر حديثه السابق عن «الخطط العملياتية للحرب المقبلة ضد لبنان أصبحت جاهزة، وفي الحرب المقبلة سيكون حجم الهجمات في لبنان على مستوى غير مسبوق ومدمر، وكذلك قدرة المناورة داخل لبنان ستكون - سيكون شيئاً طبيعياً أن تسقط على الجبهة الداخلية «الإسرائيلية» مئات عديدة من الصواريخ والقذائف، ومن أخلاقيات الجيش الإسرائيلي أن يرد بنفس القوة بل أكبر وبذات الوقت».

تل أبيب تسلّمت عرض لبنان وهوكشتين ينتظر

التطبيع المقنّع: «إنرجين» تعرض خدماتها

في وقتٍ تنتظر فيه بيروت عودة الوسيط الأميركي في ملف ترسيم الحدود البحرية مع فلسطين المحتلة عاموس هوكشتين، حاملاً معه جواباً إسرائيلياً على عرض الترسيم اللبناني الذي تقدّم به رئيس الجمهورية ميشال عون، بدأت تل أبيب مسار التخطيط لوضع اليد - بطريقة موارية ومن خلال طرف ثالث - على الثروات اللبنانية في البحر، من خلال تقديمها شركة «إنرجين» كمدخل لحل تقني لأزمة الطاقة في لبنان!

عبد الله قمح

تتأكل المهلة الزمنية التي وضعها نائب رئيس مجلس النواب إلياس بوصعب لتلقّي الرد الإسرائيلي على الاقتراح الذي تقدمت به بيروت لتسوية النزاع البحري مع العدو، من خلال وساطة عاموس هوكشتين، ويقضي باعتماد الخط 23 مع تعرّجات تضع «حقل قانا» ضمن الحصة اللبنانية. وعلمت «الأخبار» أن المهلة مطروحة للتمديد لتلامس بدايات الشهر المقبل كموعد مبدئي، حيث يفترض أن يعود المبعوث الأميركي إلى بيروت لتسلّم لبنان رسمياً محتوى الرد الإسرائيلي ويبحث عن كيفية تحويل التفاهمات إلى اتفاق أو لا، وسط توقعات بأن تكون عودة الموفد رهن طبيعة الرد الإسرائيلي. وإذا كان مخالفاً لما ينتظره لبنان فقد يستعيض عن زيارته بإرسال الرد مع السفيرة الأميركية دوروثي شيا.

وسائل إعلام عبرية نقلت أن الاقتراح اللبناني الذي تولى تقديمه عون إلى هوكشتين شفهياً، بات على طاولة المسؤولين في تل أبيب. وذكر موقع «غلوبس» الإسرائيلي أن المستوى السياسي في تل أبيب يدرس الاقتراح، من دون الإشارة إلى مواعيد لتقديم الرد. وفيما يسود الغموض في لبنان حول احتمال وجود «ملحقات» للعرض اللبناني بقيت طيّ الكتمان، تولّى الإعلام العبري الإشارة وبشكل احتفالي نوعاً ما، إلى مضامين أبلغها هوكشتين إلى تل أبيب كمشروع اقتراح من جانب رئاسة الجمهورية اللبنانية. ونقل «غلوبس» عن مصادر أميركية ومن سمّاهم «مخرطين في الوساطة»، أن الاقتراح اللبناني يتعلق بشكل أساسي بحقل «قانا» المشترك بين المنطقتين الاقتصاديتين اللبنانية والإسرائيلية (وفقاً للموقع). وأضافت «إن رئيس الجمهورية اللبنانية يهدف إلى ضمان حصول لبنان على معظم إنتاج الغاز في هذا الحقل»، وهذا ينافي ما أسمعه عون إلى هوكشتين من أن مبدأ تعريج الخط أمام «قانا» يسمح للبنان بنيل الحقل كاملاً. اللافت في الموضوع ما ذكره الموقع حول إسقاط الجانب اللبناني

> عودة الموفد رهن طبيعة الرد الإسرائيلي

طلباته بما خص حقل «كاريش» الذي ورد في بيانات رسمية لبنانية عن كونه حقلاً متنازعاً عليه، وهو ما يؤكد المعلومات التي وردت إلى «الأخبار» من أن شرط هوكشتين للعودة إلى بيروت، قام في الأساس على تخلي لبنان عن أي مطالبة جنوبيّ الخط 23، وهو ما حصل فعلاً. وطبقاً للمصادر العبرية، فإن «لبنان بات مستعداً للتوصل إلى اتفاق على أساس الخط 23» من دون الإشارة إلى موقف تل أبيب، ليوضح كاتب المقال في «غلوبس»، داني زاكين، أن «عون سيتجنّب رفع أي مطالب بشأن حقل كاريش إذا قبلت إسرائيل بمطلب لبنان حيال حقل قانا» بمعنى إخراج كاريش من دائرة النزاع.

هذه الأجواء التي تخيم على تل أبيب، انعكست على مجال استثمارات الطاقة مستقبلاً. وفي خطوة تُحاكي أسباب استنكاف الشركات الدولية عن تقديم عروض استثمار في البلوكات اللبنانية ضمن مساحة دورة التراخيص التي افتتحتها بيروت الخريف الماضي وجرى تمديدها بتاريخ 15 من الجاري، إلى جانب تعاطي شركة «توتال» الممدّد لها بقلّة مسؤولية حيال واجباتها في ما خص الحقوق اللبنانية، استرعى الانتباه موقف أدلى به الرئيس التنفيذي لشركة «أنرجين»، ماثيوس ريجاس، إلى موقع «غلوبس»، مبدياً استعداد شركته للاستثمار في التنقيب عن الغاز الطبيعي في لبنان في حال التوصل إلى حل للأزمة الحدودية البحرية مع إسرائيل. موقف ريجاس الذي يمكن وضعه ضمن إطار الإغراءات التي تقدم إلى لبنان لتحفيزه على توقيع حل بحري حدودي مع كيان العدو، لا ينفصل عن «مشروع المكامن المشتركة» الذي يطمح هوكشتين إلى تحقيقه بين بيروت وتل أبيب، عبر شركة ثالثة. وإذا نظرنا إلى الحيّز البحري الذي تستثمره «أنرجين» والواقع غالباً في محاذاة خط الحدود البحري اللبناني الجنوبي وإصرار تل أبيب على التشارك مع لبنان في مجموعة بلوكات 8 و9، يصبح ذلك كافياً للاعتقاد بأن الشركة اليونانية في الشكل والإسرائيلية في المضمون، تُخطط على المدى الطويل لطرحها كحل للاستثمار في مكامن الغاز اللبنانية بدعم أميركي، وبشكل آمن طبقاً لعلاقاتها مع تل أبيب، تماماً كما يُطرح الغاز المصري والكهرباء الأردنية كحل مرحلي، وكجائزة لما يسمّى «تهذيب المطالب البحرية اللبنانية».

يشار الى أن التفاهمات التي قامت بين القوى اللبنانية الرئيسية عشية وصول هوكشتين، اشتملت على قرار موحد بإبلاغه رفض لبنان أي صيغة حل تفرض ولو شكلياً أي نوع من التعاون أو التشارك في أعمال التنقيب أو الاستخراج أو بيع الغاز. وقد أبلغ الرئيس بري الموفد الأميركي أن لبنان لن يقبل بأي خطوة تعدّ مدخلاً لأي نوع من التطبيع.

(أ ف ب)

المشهد السياسي

الفشل يلاحق «القوات» وقوى «التغيير»
هل حصل ميقاتي على بركة الراعي؟

النواب السنة لم يخرجوا من «العلبة»: «التغييريون» كالتقليديين

لينا فخر الدين

وحده النائب إيهاب مطر، كان شجاعاً في المجلس النيابي، اختار ابن طرابلس اسماً من خارج نادي رؤساء الحكومات أو المرشحين الدائمين لدخوله

لم يهرب الرجل كما فعل أكثر من 5 نواب سنة (أسامة سعد، عبد الرحمن البزري، فؤاد مخزومي، حليمة القعقور وأشرف ريفي) حينما وجدوا بعدم تسمية أي شخصية لترؤس الحكومة الحل الأنسب. ريفي، مثلاً، الذي يفتح المعارك على كل الجبهات ويدعو إلى المواجهة في كل القضايا، جلس داخل منزله رافضاً التوجه إلى القصر الجمهوري. هو الذي انضم أول من أمس إلى كتلة لم تتألف معه ولم يستطع أن ينسجم معها؛ لا هو نجح في إقناعهم (باستثناء مخزومي) بالرضوخ لقراره، ولا هم أفلحوا أيضاً

مثله أيضاً أسامة سعد الذي يرفع راية مجابهة المنظومة من سنوات، لم يجد من خارج هذه المنظومة اسماً واحداً يرضى عنه ويرضيه، بمن فيهم حليفه عبد الرحمن البزري

الأنكى من كل ذلك، كانوا النواب «التغييريين» الذين لم يتوحدوا حول اسم واحد. هكذا انقسم الـ13 بين من يرفض تسمية أي شخصية وبين من اختار «طوعاً» الذهاب نحو خيار تسمية نواف سلام. صحيح أن هؤلاء واجهوا على طريقتهم، إلا أنهم لم يخرجوا من علبة الترشيحات التقليديّة

النواب الـ10 الذين طرحوا مشاريعهم التغييرية خلال حملاتهم الانتخابية، عقدوا الاجتماعات والمشاورات على مدى أسبوع كامل، وأخرجوا من أكمامهم «أرنباً»؛ علماً أن سلام سمّته كتلة اللقاء الديموقراطي وسبقتها كتلة حزب القوات اللبنانية سابقاً. والمفارقة الأكبر أنه الاسم الذي روّج له منذ أشهر بعض المقربين من الإدارة الأميركيّة. في المحصلة، تمسّك «التغييريون» بأبقاء القديم على «قدمه من دون أن يتجرأوا على «التغيير

ومثلهم كان النواب السنة المستقلون، إن كان المحسوبون على حزب الله أو أولئك الذين يُعدّون من تركة تيار المستقبل. جميعهم سموا الرئيس نجيب ميقاتي

يقول البعض إن جمعية المشاريع الخيرية لم تنسّق مع حزب الله بشأن التسمية، عكس الآخرين. في حين أن نواب اللقاء النيابي الشمالي (وليد البعريني، محمد سليمان، أحمد الخير، أحمد رستم وسجيع عطية)، بالإضافة إلى النواب: نبيل بدر وبلال الحشيمي وعماد الحوت، قرروا مساكتة النظام على طريقة الرئيس سعد الحريري. سريعاً، اجتمع هؤلاء وخرجوا بقرار تسمية ميقاتي من «دون انتظار «المونة السياسية

في المقابل، كان جهاد الصمد انتحارياً. الرجل الذي واجه الحريري الأب والابن على مدى سنوات طويلة وترشح ضد رموز تيار المستقبل من دخل الحياة السياسية بالوراثة، قرر اليوم أن يسمي الحريري للمرة الأولى. ربما قرر نائب الضنيّة أن يقول لـ«دولة الرئيس» أنه كان خصماً شريفاً والوفي الأوحد للحريري من داخل الطبقة السياسيّة

(هيثم الموسوي)

النتيجة الوحيدة (المحسومة سلفاً) للاستشارات النيابية المُلزمة، كانت تكليف الرئيس نجيب ميقاتي تشكيل الحكومة الجديدة برقم هزيل (54 صوتاً، الأقل بين رؤساء حكومات عهد الرئيس ميشال عون). لكن معانيها السياسية جاءت متعدّدة وبأبعاد عابرة لاستحقاق الحكومة، ولا سيما لجهة نجاح حزب الله وحلفائه (باستثناء التيار الوطني الحر) في تمرير الاسم الذي يريدونه، كما حصل في انتخابات المطبخ التشريعي من رئيس ونائب رئيس وأعضاء هيئة مكتب البرلمان، وفشل كتلة «القوات اللبنانية» كما نواب «التغيير» والمستقلين والأحزاب المتسرّة بـ«المعارضة» في تظهير أكثريتهم والاتفاق على مرشّح واحد لرئاسة الحكومة، فخسروا الاختبار الثاني لهم في «النضال» المؤسساتي، مؤكدين أنهم غالبية هشّة مُبعثرة غير قادرة على فرض أي معادلة بسبب اختلافاتهم وخلافاتهم.

عودة ميقاتي لم تكُن لتحصل لولا تقاطع ثلاثة عوامل أدت إلى تكليفه من جديد: أولاً، اقتناع ثنائي حزب الله وحركة أمل بأن الفترة المتبقية من عمر العهد لا تستاهل معركة حكومية. ثانياً، التدخل الأميركي – الفرنسي لمصلحة ميقاتي مُقابل تراجع سعودي عكسه كلام السفير السعودي في بيروت وليد البخاري، الذي وُصف في اليومين الأخيرين قبل الاستشارات بأنه منخفض النبرة تجاه ميقاتي، وعدم دعم أي مرشح آخر جدّي في وجهه. ثالثاً، انتصار النائبة ستريدا جعجع على باقي القواتيين الذين رفضوا التصويت لميقاتي، إذ أصرّت على عدم تسمية نواف سلام وفرضت خيار عدم التسمية الذي صبّ عملياً لمصلحة ميقاتي. وقد نتجَ من ذلك انقسام «الأكثرية» التي توهّمها السفير السعودي وبشّر بها، على استحقاق رئيس الحكومة، وخاصة أن النواب المستقلين ونواب التغيير انقسموا بين خياري السفير نواف سلام أو عدم التسمية.

على أن أبرزَ ما أكدته الاستشارات أيضاً، هو الصعوبة الكبيرة التي سيواجهها ميقاتي في عملية التأليف، إذ أظهرت المواقف المعلنة بعد اجتماعات الكتل النيابية مع عون عدم وجود رغبة للتعاون مع ميقاتي، وتسليماً باستحالة تشكيل حكومة. ولعلّ أبرز المواقف جاء على لسان رئيس التيار الوطني الحرّ النائب جبران باسيل بقوله إن «التيار الوطني الحر اعتمد خيار عدم تسمية أحد لرئاسة الحكومة، لأننا لم نقم بالتصويت لميقاتي بسبب صعوبة تشكيل حكومة في الوقت الحالي، وصعوبة المرحلة المقبلة، والأمر المستجد هو ترسيم الحدود البحرية». وقال «إننا ننتظر من ميقاتي تهيئة الأجواء من أجل استحقاق رئاسة الجمهورية والمفاوضات مع صندوق النقد، ويجب أن يكون هناك التزام بمعالجة القضايا اليومية»، كما لفت إلى أنه «لا يجوز أن يكون حاكم البنك المركزي رياض سلامة ملاحقاً من دون أن يكون هناك موقف واضح من هذا الموضوع»، معتبراً «أننا لا نرى مع ميقاتي فرصة حقيقية للإصلاح في البلد ولا انسجام بينهما».

> سعى ميقاتي إلى حوار غير مباشر مع التيار الوطني الحر مُستعيناً بحزب الله

ويُمكن القول إن باسيل بهذا الموقف حسم صورة المرحلة المقبلة مع ميقاتي، وقالت المصادر إن «ميقاتي الذي أصبح اليوم رئيسَيْن، لتصريف الأعمال ولتشكيل حكومة جديدة، سيواجه بتعامل شرس من قبل عون وباسيل. فهما سيُضيّقان هامش تصريف الأعمال عليه ولن يقبلا بتوقيع حكومة لا تُهندس على خاطرهما»

وأكدت المصادر أن الكلام عن تأليف حكومة «هو كلام سياسي رسمي»، لأن «الجميع يعرف أنه لن تكونَ هناك حكومة جديدة».

وذكرت مصادر مطلعة أن الرئيس ميقاتي، منذ تبلّغه بفوزه بالأصوات الكافية لتكليفه، باشر بإجراء اتصالات ظلّت بعيدة عن الأضواء مع عدد من المرجعيات في البلاد لأجل البحث في إمكانية كسر المقاطعة ذات البعد الطائفي التي استشعرها من مواقف الكتل النيابية. وهو يتصرف بحذر إزاء امتناع جميع النواب الدروز ومعظم النواب المسيحيين عن تسميته، خشية أن يحول ذلك دون تشكيل حكومة تحظى بدعم العمل مع صندوق النقد يحتاج إلى غطاء وطني عام وليس إلى غطاء قوى سياسية تقف الى جانبه.

وعلمت «الأخبار» أن ميقاتي حاور «القوات» وسعى إلى حوار غير مباشر مع التيار الوطني الحر. وهو لا يعرف حتى اللحظة إذا كان موقف الاشتراكي والقوات نهائياً من عدم المشاركة في الحكومة وليس من عدم تسميته فقط».

«الأخبار»

تقرير

الخليل يحاول قوننة تهريبة الـ35 مليون دولار

رلى إبراهيم

لم يكتف وزير المال يوسف الخليل بمدّ يده على حقوق السحب الخاصة واستعمال 35 مليون دولار منها من دون إذن مجلس الوزراء، بل يحاول قوننة هذا الأمر بالإضافة إلى مدّ اليد على مبالغ إضافية سيستعملها من أجل تسديد مستحقات الصناديق والمؤسسات العربية. فرغم أن مجلس الوزراء لم يأذن له باستعمال حقوق السحب الخاصة لتسديد هذه المستحقات، أرسل طلباً إلى المجلس المركزي لمصرف لبنان في 26 أيار يطلب منه تسديد هذه المستحقات من حقوق السحب الخاصة. وعندما فُضح الأمر قبل بضعة أيام، أرسل كتاباً إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء يطلب منها السماح له بتسديد الـ35 مليون دولار، وفوقها تسديد مبلغ 964 ألف دولار كبدل مستحقات للبنك الدولي عن شهريّ أيار وحزيران، واستعمال سلفة الخزينة لتسديد مستحقات إضافية عن شهري أيار وحزيران بقيمة 65,4 مليون دولار أميركي

يأتي كتاب الخليل الأخير إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، والمؤرخ في 22 حزيران 2022، بعد مرور نحو شهر على استقالة حكومة نجيب ميقاتي بحكم انتهاء ولاية مجلس النواب، وتحوّلها إلى تصريف الأعمال، وقبيل يوم من الاستشارات النيابية لتسمية رئيس حكومة جديد. الصلاحية الممنوحة له بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 2 الصادر بتاريخ 2022/5/5 في آخر جلسة لمجلس الوزراء، قبل استقالتها الحكمية، يمنع وزير المال صلاحية استعمال سلفة خزينة بقيمة 966 مليار ليرة من أجل استعمالها في عملية التسديد من خلال تحويلها إلى دولارات عبر منصّة صيرفة. لكن الوزير تغاضى عن ذلك، وأرسل كتاباً في 26 أيار، أي بعد نحو عشرين يوماً، إلى المجلس المركزي لمصرف لبنان طالباً منه تسديد مبلغ 35 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة بدلاً من استعمال سلفة الخزينة، وكانت ذريعته أن السلفة غير قانونية لأنها تحتاج إلى إقرار قانون في مجلس النواب وبالفعل، صدرت موافقة من المجلس المركزي لمصرف لبنان، تنصّ على الآتي: «الموافقة على طلب وزير المالية دفع مبلغ 35,3 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة وذلك لتسديد قروض خارجية». وبحسب مصادر في المجلس المركزي، فإن الخليل أبلغهم بأن قرار مدّ اليد على حقوق السحب الخاصة كان بموافقة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي

هذه «التهريبة» نفذت وباتت أمراً واقعاً، لكنها لم تبقَ مستترة كما كان يأمل ميقاتي والخليل. ولا سيما أن مجلس الوزراء، كما ورد في متن محضر الجلسة المنعقدة بتاريخ 5 أيار الماضي أقرّ «عدم صرف أي أموال من حقوق السحب إلا بعد موافقة المجلس». ومن أجل قوننتها اللاحقة، أرسل الخليل الكتاب إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، لكنه لم يكتفِ بالطلب إليه تسديد المبلغ الذي سبق له أن طلب من المجلس المركزي تسديده، بل طلب أيضاً تسديد مبالغ إضافية على النحو الآتي

تسديد 964 ألف دولار كبدل مستحقات للبنك الدولي عن شهريّ أيار وحزيران -

تسديد مستحقات أيار وحزيران، لهذه المؤسسات البالغة نحو 65,4 مليون دولار أميركي عبر - استخدام الرصيد المتبقي من سلفة الخزينة الصادرة بموجب مرسوم في جلسة الحكومة بتاريخ 5 أيار الماضي

سبق أن طرح الخليل في جلسة لمجلس الوزراء، تسديد قيمة هذه المستحقات من حقوق السحب، إلا أن اعتراض بعض الوزراء على ذلك، أدّى إلى التوافق على إعطاء وزارة المال سلفة خزينة بقيمة 966 مليار ليرة لتسديد المستحقات. علماً بأن تحريك حسابات الدولة لدى مصرف لبنان، ومن بينها تحريك حسابات حقوق السحب الخاصة، هي من صلاحية وزير المال، لكن منذ تحويلها من صندوق النقد أُتّخذ قرار بإقران استعمال أي دولار منها بقرار من مجلس الوزراء، كما حصل عندما جرت الموافقة على دعم شراء القمح والطحين والأدوية المزمنة. لذا، يعدّ ما قام به الخليل مخالفة لقرار مجلس الوزراء، وربما لهذا السبب بالذات عمد إلى إرسال الكتاب لقوننة التهريبة طالباً موافقة استثنائية مقرونة بتوقيع كل من ميقاتي ورئيس الجمهورية، علماً بأن طلب وزير المال جاء متأخراً بعد تصرّفه بالحقوق، ومن دون سبب مقنع طالما أن القيمة المتوافرة في سلفة الخزينة تكفي لسدّ هذه المتطلبات ولا حاجة فعلية لاستخدام الحقوق. الأمر الذي يقود إلى السؤال عما سيحول مستقبلاً دون استخدام وزير المال لدولارات حقوق السحب بقرار منفرد ومن دون معرفة أحد سوى عرّابه رياض سلامة؟

تقرير

خطيئة التخلّي عن النقل العام

لطالما كان قطاع النقل المشترك (النقل الجماعي) ملجأ احتياطياً للعاطلين من العمل والمتقاعدين. فوضى القطاع أسهمت في اكتسابه هذه الوظيفة بينما كان يفترض أن يكون دوره خدمة منظّمة لها جدوى اقتصادية واجتماعية. مع الانهيار ورفع الدعم عن أسعار المحروقات، بدأ القطاع يفقد دوره المكتسب من الفوضى نحو مزيد من... الفوضى. هذه هي خطيئة التخلّي عن النقل العام كما يعبّر عنها الخبير في مجال النقل رامي سمعان

ندى أيوب

لا شكّ لدى الخبراء والباحثين في أن قطاع النقل المشترك يستقلص بسبب الأزمة. في السابق انتفخ القطاع بسبب فوضى التشغيل وغياب نقلٍ عام، وتحوّل إلى قطاع احتياطي بقصد في مواجهة البطالة والتقاعد. اليوم بدأت تتّضح حجم الخسائر في هذا القطاع، إذ إن ارتفاع الأكلاف والتعرفات كبح الطلب على «التاكسي»، فيما حافظت السيارة على مكانتها النسبية. فالأرقام التي يعدها الخبراء تظهر أن حجم قطاع النقل الجماعي سيتقلص. فقد تبيّن أنه في عام 2021، ازداد عدد الذين لا يستخدمون التاكسي والسرفيس نهائياً، بنسبة 35%، وازداد عدد مستخدمي النقل المشترك الجماعي (باص وفان) بنسبة 23% انسجاماً مع تقلص عدد التنقلات خارج الضرورة بنسبة 30%.

قبل نحو سنة، كان سعر صفيحة البنزين لا يتجاوز 46 ألف ليرة. وفي تلك الفترة تحديداً، كانت هناك أزمة توافر الكميات. أحياناً تكون متوافرة بشكل مستدام، وأحياناً مقطوعة. بعدها بقليل، رُفع الدعم عن البنزين الذي كان يطبّق من خلال سياسات نقدية تقضي بتمويل الاستيراد بدولارات مصرف لبنان وفق سعر صرف يبلغ 1520 ليرة لكل دولار. وإلى جانب ذلك، بدأت أسعار النفط العالمية ترتفع اعتباراً من منتصف شباط 2022. وفي منتصف حزيران 2022 بلغ سعر صفيحة البنزين 691 ألف ليرة، بينما سعر صرف الدولار ارتفع إلى 28500 ليرة في السوق الحرّة وسعر منصة صيرفة 24900 ليرة لكل دولار. سعر صفيحة البنزين ازداد 15 ضعفاً، بينما ازداد سعر الدولار نحو 12 ضعفاً. أما المداخيل فلم تتطوّر بالمستوى نفسه. رسمياً لم يزد الدخل الوسطي المصرّح عنه للضمان أكثر من ضعف واحد، بينما بشكل غير رسمي زاد نحو ثلاثة أضعاف كحدٍ أقصى وسط استحواذ بنود استهلاك أخرى على حصة أساسية من الدخل.

إذاً، ما هي نتائج هذه التطوّرات على جانبَي العرض والطلب في قطاع النقل. وفق أرقام دراسة أجراها الباحث في مجال النقل علي الزين، فإنه في عام 2021 تراجع بشكل عام استخدام النقل المشترك لصالح السيارة، إذ انخفض عدد التنقلات بين المسكن ومكان العمل أو الدراسة بنسبة 32%، فيما انخفض عدد التنقلات الأخرى (زيارات، تسوّق القرية...) بنسبة 65%. ازداد عدد من لا يستخدمون السيارة نهائياً 3% فقط، و9% من الأسر قللت عدد السيارات في حوزتها، مقابل 35% تخلوا عن استخدام التاكسي والسرفيس بتاتاً و23% تخلوا عن الباص والفان. من ترك النقل المشترك في هذه الفترة أو قلل استعماله هم بشكل خاص الموظفون وذوو الدخل المتوسط في حالة التاكسي، والطلاب باستمرار لتتناسب مع متغيرات أسعار المحروقات، وتقطع المجال أمام فوضى التسعير الخاضعة لمزاجية السائق وتأثيرها في الزبائن وترددهم في طلب الخدمة. وهذا الأمر يسهم في ترسية العوامل السلبية على العرض والطلب في القطاع. ويضاف إلى ذلك الخسارة اللاحقة بالنقل المشترك لجهة ميزته التفاضلية التي سبقت الانهيار وكانت متوافرة أيام الدعم: كلفة انتقال متدنية مقابل كلفة مرتفعة لاستخدام السيارة الخاصة. بمعنى أنه لم يعد وفيراً. علماً بأن المعرفة ليست المعيار الوحيد لاختيار وسيلة النقل إذ «يبحث المستهلك كذلك عن الخصوصية والراحة والحرية وسرعة التنقل» يقول الزين. هذه العوامل الداخلية وأخرى خارجية كتوافر المرآب ومراكز صيانة السيارات وشبكة الطرقات الضخمة نسبة إلى حجم البلد، منعت النزوح من النقل الخاص نحو الجماعي، وهذا إن حصل سيكون مؤقتاً وليس مستداماً، إذ إن العامل الاقتصادي فعال لكن غير مستدام، وغالباً سيعود المستهلك إلى النقل الخاص عند أول تحسن في راتبه.

وبحسب الأرقام الرسمية، تتوزع وسائل النقل المشترك الشرعية في لبنان بين 33500 سيارة أجرة و1500 باص و400 فان، لكن التقديرات تدور حول زيادة بنسبة 30% مصدرها القطاع غير الشرعي والذي يتركز على مستوى الفانات. تضخم القطاع بشكله الحالي جاء نتيجة تخلي الدولة عن دورها بإنشاء قطاع نقل عام مشترك منظم ومشغل ومدعوم من قِبلها، وفق خطوط سير واضحة وتحديد من يقدم الخدمة. ما سهّل انتفاخ القطاع بالمتقاعدين والباحثين عن عمل لا يحتاج إلى رأسمال ولا إلى مؤهلات مهنية عالية.

كان دعم السلطة غير المباشر للمحروقات ولتثبيت سعر صرف الليرة، عاملاً جاذباً لدخول القطاع المربح. هذا تحديداً ما يسميه خبير النقل رامي مسعد بـ«المنظومة المستترة التي دعمت السائقين العمومين طيلة الفترة الماضية، وغيّبت عوامل أخرى من دون تطوير منافسة وكان الدولة عم تدعمهم بشكل مباشر». عاش هؤلاء «فترات عز» متقطعة. وما التهديد الذي يطاولهم راهناً، وهم من الفئات الأكثر عرضة للاهتزاز، إلا بفعل الفوضى نفسها التي استفادوا منها سابقاً. بالمحصلة «ترك مقدوم خدمة ما يسمى اعتباطاً النقل المشترك لاقتصاد السوق» يقول مسعد، جازماً أن «في ظل العمل خارج منظومة نقل مشترك واليات طوارئ وإدارة المخاطر، لا إمكانية لتوقي جزء من مخاطر الأزمة التي كشفت العيوب وعرّت خطيئة التخلّي عن قطاع نقل عام مشترك».

يميل مسعد إلى اعتبار التوجه نحو العمل في النقل المشترك ليس أفضل قرار يتخذه أي متقاعد أو باحث عن العمل، تبعاً للكلفة الهائلة من أسعار النمر إلى المحروقات والتصليح وقطع السيارات. لكن ما بات واضحاً بفعل ما حصل في السنوات الثلاث الأخيرة، أن النقل المشترك يخسر إحدى أدواره كقطاع احتياط للمتقاعدين والذي استفاد من غياب تنظيم القطاع والنقل العام.

(هيثم الموسوي)

ادعاء جديد ضد سلامة: هل ينفّذ أمن الدولة الأوامر؟

رضوان مرتضى

ملف جديد فتحته المدعية العامة في جبل لبنان غادة عون ضد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، بالتزامن مع دهمها، بمؤازرة دورية من عناصر أمن الدولة، منزله في الرابية حيث أشرفت شخصياً على تفتيش المنزل وإجراء جردة بموجوداته

الملف الجديد ترى فيه عون خطورة أكبر من تهريب الدولارات خارج لبنان أو الهندسات المالية التي سمحت للمصارف بتحقيق أرباح بمئات ملايين الدولارات وملف القروض الممنوحة للمصارف من المصرف المركزي بقيمة 8 مليارات دولار، وهو يتعلق بتلاعب سلامة بموازنة المصرف المركزي عبر تقديم أرقام وهمية عن الأموال الموجودة في المصرف. وبحسب المعلومات، فإنّ عون تستند إلى تقارير خبراء أجروا كشفاً على حسابات المصرف وعلى مقارنة موازنة جرى تقديمها ليتبين وجود شبهة تلاعب بأرقامها. وبحسب مصادر مطلعة على الملف، تشتبه عون في أنّ سلامة كان يكذب طوال الفترة الماضية بشأن حجم الموجودات في مصرف لبنان بالعملات الأجنبية

وتعزز هذه الشبهات إفادات نوّاب حاكم المصرف المركزي وإفادة المدير العام السابق لوزارة المالية السابق آلان بيفاني، لكون هؤلاء كانوا شهوداً على الارتكابات التي كانت تحصل داخل المصرف المركزي. وبناء على ما سبق، قررت القاضية عون محاصرة سلامة عبر استدعائه عدة مرات إلى التحقيق من دون أن يحضر. لذا ارتأت أن تقرر دهمه لجلبه. إلا أن السؤال المطروح: هل يُنفّذ جهاز أمن الدولة أوامر القاضية عون بحذافيرها أم أنّ قيادة الجهاز تكيل بمكيالين فتُقدم عراضة إعلامية علناً في وقت تحذر سلامة للاختباء، قبل موعد عمليات الدهم؟ وإلا ما هي القوة التي تمنع أي جهاز أمني من تحديد موقع شخصية عامة؟ وهو ما بات يرى فيه قضاة متابعون «مسرحية بحث وتحرّ عن سلامة

القاضية عون قررت أمس الادعاء على سلامة وعلى نوابه الأربعة السابقين وعدد من الموظفين والمراقبين، وأحالت الملف إلى قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان نقولا منصور بموجب ورقة طلب، طالبة توقيف رياض سلامة وإحالته أمام محكمة جنايات جبل لبنان، مع الإبقاء على قرار منع السفر ومنع التصرف الصادرين بحقه

مقابلة | أجرتها **راجانا حمية**

لا يخفي النائب عبد الرحمن البزري امتعاضه من الازدحام الذي شهده في مصعد مبنى جريدة «الأخبار»، ومن عدم الالتزام بالتدابير الوقائية. يحذّر من انتقال الجراثيم ومن التلوّث ومن انتشار الأوبئة في ظلّ مؤشرات صحية مقلقة، منها ما هو أساسي مثل مستوى التلقيح العام والخاص، ومنها ما هو مرتبط بالأزمة الصحية المكتملة العناصر: استشفائياً ودوائياً ووبائياً. باختصار، الاختصاصي في الأمراض الجرثومية غير متفائل ونصيحته الوحيدة: الوقاية

عبد الرحمن البزري

كلّ مواطن خفير... على صحته

الجرعة الثالثة من لقاح كورونا تحقق المناعة والرابعة تطيل عمرها (هيثم الموسوي)

- هل نحن مقبلون على سيناريو جدري قرود شبيه بسيناريو كوفيد ـ 19؟

■ بالطبع لا. علمياً، يختلف جدري القرود تماماً عن كوفيد ـ 19. فهو في الدرجة الأولى "دي إن إي" (DNA) فيروس وليس "آر إن إي" (RNA) فيروساً كما هو فيروس كورونا، وبالتالي فإن إمكانية أن يتحوّر ويتغيّر صعبة جداً. ولذلك يُعدّ من الفيروسات المستقرّة التي لا تتغيّر بشكل دائم.

أضف إلى ذلك، أن جدري القرود موجود بيننا منذ عقود طويلة، ولكن ما تغيّر فيه أمران: أوّلهما أنه حين قضينا عليه قبل أربعين عاماً، لم نعد نُعطي اللقاح الناس به وقد أدى غيابه إلى ازدياد الحالات بنسبة مقبولة اليوم من دون أن يتسبّب ذلك بحدوث وباء. الأمر الثاني، وهو الأكثر احتمالاً، أننا كبشر تعدّينا على بيئة بيولوجية، كان جدري القرود متعايشاً مع مضيفه الحيواني بشكل سليم، لكن عندما دخلنا إلى بيئته تعرّضنا للفيروس، وبما أن العالم صغير اليوم انتقل من بلدٍ إلى آخر وسُجلت عدة مئات من الحالات وصولاً إلى دخول أول حالة إلى لبنان قبل أسبوع.

- ماذا عن اللقاحات؟ وهل يفي لقاح الجدري العادي بغرض الوقاية؟

■ نظرياً، الملقّحون بلقاح الجدري يكوّنون مناعة ضد جدري القرود أكثر ممن لم يتلقوا اللقاح. لكن نحن نعرف أن لقاح جدري القرود لم يعد يُستخدم منذ الثمانينيات ولذلك لم يعد متوافراً كغيره. بعض الدول التي طوّرته، حفظته لديها لسببين: أولهما الإبقاء على التقنية موجودة ذلك أن "الفاكسينيا فيروس" والتي يُصنع منها لقاح الجدري يمكن أن تكون حاملاً جيداً للقاحات متطوّرة لأمراض جديدة في المستقبل. والأمر الثاني هو أنه في مرض مميت مثل الجدري، انقراض اللقاح يعني أن الإنسانية لم تعد تملك مناعة ضده. وهذا يعني أن بعض الدول حافظت عليه في إطار استراتيجية استخدامه كسلاح بيولوجي خطر، ولذلك أبقت على كميات لقاحية معينة لتستخدمها عند الحاجة. يمكن إضافة سبب ثالث هو أن العاملين الصحيين في المختبرات مع الحيوانات المصابة أو العاملين في الأبحاث المتعلقة بالجدري يجب أن يكونوا مُمنّعين ولذلك يتم الإبقاء عليه.

- ما جديد فيروس كورونا؟ وهل نحن أمام موجة كبيرة؟

■ بالنسبة إلى الوضع اللبناني، لا شك أننا نرى اليوم ازدياداً في الحالات المصابة بالفيروس وتوقعاتي أن الرقم الذي يحمله التقرير اليومي ليس دقيقاً وإنما هو أكبر بكثير فعلياً، ذلك أن هناك الكثير من الأشخاص الذين يلجأون اليوم إلى الفحص السريع "antigen" من دون أن تُسجّل هذه الأرقام ضمن الجدول، أضف إلى أن كلفة فحص الـ pcr لم تعد ضمن قدرة الناس على تغطيتها بسبب الأزمة المالية وأزمة المواصلات أيضاً، ثمة سبب ثالث يتعلّق بأنه في بعض الأحيان يجري الفحص لمصاب واحد في العائلة، وهكذا عندما تظهر العوارض على بقية العائلة لا تسجل هذه الأرقام ضمن الحصيلة الرسمية. ولكن، حتى لا نثير الخوف بين الناس من دون مبرّر، باعتقادي أن هناك أمرين أساسيين لصالحنا في ما يخصّ انتشار الفيروس: أولهما أننا اكتسبنا مناعة مجتمعية نتيجة التلقيح ونتيجة الإصابة السابقة بالفيروس، ولدينا الكميات اللقاحية الكافية لتغطية الجرعتين الثالثة والرابعة. أما الأمر الآخر، وثانيهما يتعلّق بالمتحورات، وهنا نذكر أن آخر متحوّر هو "أوميكرون"، والذي يحمل في داخله متحوّرات جزئية منها أوميكرون A1 وA2 اللذان كانا ضمن الإصابات في لبنان، فيما لم يكن هناك من أثر لمتحوّرات جزئية ثانية. وقد أوصينا في اللجنة بالطلب من مختبرات متخصّصة الكشف عليها. ولكن، لا يزال الأمر إلى الآن ضمن الطبيعي.

> جدري القرود لا يتحوّر ولا يتطوّر بنسبة انتشاره اليوم مقبولة
>
> تنقية المياه وتأمينها هما الحلّ للوقاية من التهاب الكبد الوبائي

- أليس من المفروض استئناف عملية التلقيح التي تراجعت في الآونة الأخيرة؟

■ لجنة وطنية لإدارة لقاح كورونا، التوصيات واضحة بالنسبة إلينا وهي متابعة التلقيح. ولكن ليس من صلاحياتنا التنفيذ الذي يقع على عاتق وزارة الصحة العامة. وتوصياتنا واضحة تماماً: الجرعة الثالثة يجب أن تكون جزءاً مكمّلاً لعملية التلقيح، لذلك ننصح كل اللبنانيين الذين لم يتلقوا هذه الجرعة أن يسارعوا إلى تلقيها. وما يجب قوله هو أن المعيار اليوم للتحصين لم يعد جرعتين، وإنما 3 جرعات، ولذلك أوصينا الوزارة أن من يكمل سجل لقاحاته ويقول "أنا ملقّح" يفترض أن يكون قد تلقّى 3 جرعات لا جرعتين. فنحن، وعالمياً، نعتبر أن قمة المناعة هي مع الجرعة الثالثة، والجرعة الرابعة التي نوصي بها اليوم، وإن كانت لا تضيف شيئاً إلى المناعة التي تكتسبها بالجرعة الثالثة، لكنها تطيل عمرها. ولدينا ما بين 800 إلى 900 ألف جرعة نستطيع من خلالها تلقيح مليون مواطن ضمن الجرعتين الثالثة والرابعة. والأمر الآخر بالنسبة إلى الجرعة الرابعة، هو أنها كما الثالثة، مفتوحة للجميع، ولذلك نقول بأن من لديه الرغبة يأخذ الجرعة الرابعة، فيمكنه بعد أربعة أشهر أو ستة أشهر من تاريخ تلقيه الجرعة الثالثة أن يأخذها. أكرّر أنها مفتوحة للكلّ، ولكن نفضل كلجنة أن تكون الأولوية لمن يعانون من نقص في المناعة، ولكبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة المتعدّدة والعاملين الصحيين خصوصاً أنهم على تماس مع المصابين، وقد ازدادت الإصابات بينهم أخيراً بسبب التخفّف من الإجراءات حتى داخل المستشفيات.

- ماذا عن الإصابات الأخيرة بالتهاب الكبد الوبائي؟ وهل بات الحديث ممكناً عن وباء؟

■ التهاب الكبد الوبائي هو اليوم في مرحلة الوباء، هذا أكيد، ولكن من الضروري القول بأن هذا المرض هو مرض مستوطن في لبنان بأنواعه الثلاثة "أ" و"ب" و"سي"، وبشكل خاص الـ"أ"، لأن طريقة انتقاله أسهل وتختلف عن النوعين الآخرين، إذ ينتقل الـ"بي" و"سي" بواسطة العلاقة الجنسية أو الوشم أو نقل الدم أو جرح اليد، فيما ينتقل الـ"أ" بالطريقة الفموية، وغالباً ما يحدث عبر تلوّث مصادر الطعام، وتلوّث المياه، فإما أننا نشرب مياهاً ملوّثة أو أن المياه الملوّثة تدخل إلى الخُضر وتتسبّب بنقل العدوى إلينا عبر تناولها بالأكل أو من خلال الاستخدام المنزلي. وبسبب استيطانه في لبنان، كنا نرى دائماً أعداداً معينة من الإصابة سنوياً، وكل عدة سنوات يحدث وباء محدود والذي كان آخره بحدود عام 2015، عندما وصلت أعداد الإصابات إلى ما يقرب من 2500 إصابة. وهذا ليس بأمر جديد.

- هل الحل بالتلقيح؟ أو هناك حلول أخرى؟

■ درست كخبير في الأمم المتحدة وكخبير محلي واقع الوباء عام 2015 مع مجموعة من الخبراء وتوصلنا إلى أن اللقاح ليس الجواب وإنما تنقية مصادر المياه وتأمينها. وأنا أقول اليوم لمرة ثانية إن المشكلة في المياه وانهيار البنية التحتية الصحية اللبنانية، إما بسبب الإهمال أو الفساد أو بسبب عدم قدرة العالم على تأمين المياه، أضف إلى أن المؤسسات المحلية والبلديات هي الأخرى لم تعد قادرة على تأمين المياه بسبب الأزمات. ولذلك توصلنا مع المجتمع الدولي ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف للرجوع مرة أخرى إلى الوضع الراهن والكشف على المناطق التي حدثت فيها حالات الزيادة في الإصابة بالالتهاب والعمل على درس إمكانية معالجة شبكات المياه وشبكات الصرف الصحي.

- ماذا عن الواقع الاستشفائي اليوم في ظل تعدّد الأزمات والأوبئة؟ والواقع الصحي بشكل عام؟

■ صحيح أننا نطمئن الناس إلى أن لا ضغط كبيراً على المستشفيات حتى مع ازدياد نسب الإصابة بفيروس كورونا، إلا أنه لا يجب أن ننسى أننا دخلنا موسم الإسهال والأكيد أن غالبية المستشفيات غير قادرة على حمل هذا العبء. نرى اليوم حالات إسهال كبيرة في البلد لأسباب كثيرة منها انقطاع الكهرباء وعدم القدرة على حفظ الطعام وتلوّث المياه وأيضاً تلوّث مصادر الطعام، خصوصاً أن الكثير من التجار اليوم يقتصدون في الاستيراد ويلجأون إلى مصادر طعام مختلفة غير موثوقة، وأنا أرى أن لبنان اليوم يدخل مرحلة ما يسمى بدول ذات الدخل الفردي الفقير، وبالتالي من الطبيعي أن يترافق ذلك مع تراجع كبير في مستويات الرقابة خاصة في ظل غياب الدولة. ولذلك أردّد دائماً أن المواطن اليوم هو الخفير على الأقل على نفسه. أضف إلى ذلك أن المستشفيات لم تعد لديها القدرة الاستيعابية ولا المعدّات والمستلزمات اللازمة للقيام بالدور الذي كانت تقوم به، ولذلك نحن أمام أزمة.

من جهة أخرى، لدينا انخفاض كبير في نسب التلقيح، حيث تنخفض نسبة التلقيح العام إلى 50% ونسبة التلقيح الخاص إلى 40%. ماذا يعني ذلك؟ يعني أن هناك أجيالاً جديدة لديها تكبر من دون مناعة، وهذا يقود إلى أننا في المستقبل سنرى أمراضاً جديدة وستعود أمراض أخرى.

صحيح أن اللقاح اليوم متوافر في القطاع العام ومجاني، إلا أن الناس لم يعودوا يملكون القدرة على الوصول إليه. لذلك نحن نقبل على أزمة صحية واستشفائية ودوائية ليست مرتبطة فقط بالملف الصحي وإنما أيضاً بالملف الاقتصادي والاجتماعي والخدماتي، فنحن في بلد لا كهرباء فيه ولا مياه ولا صرف صحي، وننتظر من الناس ألا يصابوا. هذا أمر صعب للغاية.

تربية

«البريفيه»: شهادة لا بدّ منها

فؤاد بزي

تنطلق غداً امتحانات شهادة المرحلة المتوسطة «البريفيه»، التي تشهد صفوفها منذ عام 2020 إضرابات محسوبة وغير محسوبة. أدّى هذا التذبذب إلى عدم انتظام التعلّم. بالإضافة إلى رهان مستمرّ من التلامذة، ومن ذويهم في بعض الأحيان، على إلغاء امتحاناتها الرسمية. ولكن تصرّ وزارة التربية اليوم على إجراء الامتحانات في ظروف أقلّ ما يقال فيها إنّها استثنائية وفيها الكثير من عدم التكافؤ بين التعليم الرسمي والخاص.

قلّما تذكر عبارة "شهادة البريفيه" من دون أن تسمع من يعلّق بالقول: "يجب إلغاؤها". بالفعل، ألغيت الشهادة ثلاث مرّات منذ عودة الامتحانات الرسمية بعد انتهاء الحرب، واستعيض عنها بإفادات: الأولى كانت مع إضراب الأساتذة في عام 2014، والثانية في عام 2020 مع الانتشار الأول لجائحة كورونا، والثالثة في عام 2021 بعد عام طويل من التعليم عن بعد وعدم القدرة على التقييم الحقيقي للحاصل التعليمي بعده.

لكن بعيداً عن الظروف الاستثنائية، يتحدّث كثيرون عن أثر الامتحانات الرسمية النفسي السلبي على المتعلّمين من جهة، وعن عدم تقديمها لأي جديد تعليمياً من جهة ثانية.

مرحلة فاصلة

في الشكل، تُعدّ "شهادة البريفيه" فاصلة بين مرحلتين: الأساسية والثانوية. تتميّز الأولى عن الثانية بالترفيع التلقائي في الحلقتين الأولى (صف أول، ثانٍ، ثالث) والثانية (رابع، خامس، سادس)، من دون أن يعني ذلك عدم وجود امتحانات في هذه الصفوف ولكنّها غير مقرّرة. أما في الحلقة الثالثة فيصبح الترفيع وفقاً للعلامات وتبدأ المشكلة الرسوب بالارتفاع، ولكن يجب هنا التفريق بين الرسمي والخاص. ففي الرسمي، هناك احتمالية لوجود تلميذ معيد في الصف الثامن مثلاً أعلى بكثير من الخاص الذي يقوم بترفيع الجميع قبل صف البريفيه. وهذا لا يتمّ من دون مقابل، إذ ترفض بعض المدارس الخاصة "الكبيرة" تسجيل التلامذة أصحاب المستويات الأكاديمية الضعيفة في صف البريفيه، كي لا يؤدي رسوبهم إلى تخفيف نسبة الـ 100% من الناجحين "المدوّنة على اللافتات كلّ سنة".

إذاً تأتي شهادة البريفيه الرسمية لتقرّر انتقال التلميذ من عدمه بين المرحلتين الأساسية والثانوية. هذا الأمر فرضه النظام اللبناني غير الواضح تربوياً، كما كلّ شيء. فلا اطّلاع لوزارة التربية على ما يُدرّس في كلّ المدارس الخاصة. والأخيرة تستنسب ولا تعتمد الكتب الرسمية الصادرة عن الدولة (المركز التربوي للبحوث)، بل تدرّس ما يناسب سياستها في كلّ الصفوف باستثناء صفوف الشهادات الرسمية. من هنا لا إمكانية لمعرفة مدى تحصيل التلميذ للأهداف التربوية الموضوعة من قبل الدولة إلّا عبر امتحانات رسمية، أوّلها: امتحان "شهادة البريفيه".

مع الامتحانات ولكن

أستاذة علم النفس في كليّة التربية الدكتورة غادة أسعد ترى أنّ "الامتحانات تحوّلت إلى طقوس". توضح أنّها مع إجراء الامتحانات لكنها تقدّم عدداً من الملاحظات منها أن "تكون لتقييم المنهج لا التلميذ أو الأستاذ، وبقاء هذه الشهادة يجب أن يكون لفحص المهارات بحسب النمو والخصائص العمرية"، لافتة إلى أنه لا يوجد لدى كلّ التلامذة "الاستعداد الفكري والعاطفي والنمائي نفسه؟". كما تشير إلى أنه "في الكثير من الأحيان نُطرح أسئلة تافهة في الامتحانات الرسمية على تلامذة أذكياء فلا يحصلون على علامات جيّدة". وتختم بمشكلة المدارس اللبنانية "التي لا تكتشف الحالات الخاصة (الصعوبات التعلّمية) إلا في صف البريفيه، أي بتأخير يزيد عن السنوات التسع".

بدورها تؤكد رئيسة مركز الأبحاث التربوية الدكتورة سوزان عبد الرضا أن "شهادة البريفيه ضرورية في ظلّ فاقد تعليمي، ولكن ليس بشكلها الحالي". توضّح "كان من الأجدر وضع تقييم تشخيصي لكلّ التلاميذ العائدين بعد الإغلاق العام والتوقف القسري عن التدريس، وإعادة صياغة الأهداف التعليمية على أساس هذا التقييم". وترى سوزان "أميّة في القراءة والكتابة لدى تلامذة الصفوف الأساسية وأميّة مقنّعة في المرحلة الثانوية". وتسأل عن "ماهية الشهادة اليوم، هل هي مكافأة للتلاميذ والأهل على فشل النظام التعليمي؟". وتختم رافضة كلّ "الإيجابية المدّعاة في إجراء الامتحانات" التي تصفها بأنّها "عملية إعادة تدوير للفشل".

> الأجدى وضع تقييم تشخيصي لكلّ التلاميذ العائدين بعد التوقف القسري عن التعليم

تلامذة «البريفيه» في الثانوي

الموقف نفسه تجده لدى أساتذة المدارس. يقول ابراهيم، أستاذ تعليم ثانوي، إنه "مع عودة السرتيفيكا لا إبقاء البريفيه فقط". فهو يرى أنّ "أي إلغاء لهذه الشهادة يعني انهياراً للتعليم الثانوي". شهادة البريفيه برأيه "سيئة بمعايير اليوم، ولكن لا يمكن التفكير في إلغائها قبل تغيير المناهج كلّها". ويضيف أنّها "تكشف مكامن الضعف في التعليم الأساسي وتحافظ على مستوى معيّن في التعليم الثانوي. من غير المقبول ترفيع تلميذ إلى العاشر (الأول ثانوي) لا يعرف كتابة اسمه".

بدورها تلفت سمر، أستاذة تعليم ثانوي في مادة الكيمياء، إلى أنّ "المعاناة تكبر يوماً بعد يوم مع التلاميذ الذين أنهوا البريفيه وبدؤوا المرحلة الثانوية" معيدة السبب إلى أمرين: الأول يتعلق بـ "طرائق التعليم المعتمدة في المرحلة الأساسية، القائمة بجزء كبير على الحفظ حتى في المواد العلمية". والثاني يدور حول شكل المنهج اللبناني السهل والمتساهل في المرحلة الأساسيّة، والأكثر صعوبة وتعقيداً في الثانوي. هذا الأمر يُدخل التلميذ في "الضياع" سيّما في صف الأول ثانوي "الأصعب في المرحلة المدرسية" حسب قولها. ففي التعليم الرسمي نجد نسباً عالية من الرسوب في هذا الصف تحديداً، ونسبة لا بأس بها من التسرّب المدرسي تحصل هنا. أما من يقطع هذه السّنة بأمان فيمكن الاعتبار أنّه أنهى المرحلة الثانوية.

نصف شهادة!

يدور النقاش أعلاه، فيما تشهد امتحانات هذه السنة إلغاء موادّ وتخفيضاً لأخرى، ما يسمح بالقول إننا أمام نصف شهادة أو أقلّ. وما تمّ تخفيفه عن التلميذ والأستاذ فهما سيدفعان ثمنه في المرحلة الثانوية. الأهداف في هذه المرحلة ما زالت على حالها وهناك موادّ لا يمكن استكمالها من دون تعليم ما ألغي في البريفيه. على سبيل المثال مبدأ "المول وحساب كمية المواد" في الكيمياء الغي من صف البريفيه بينما كلّ المادة في المرحلة الثانوية تقوم عليه. هذا الأمر يعيد النقاش في الإلغاءات إلى نقطة المنهجية المعتمدة فيها، والسؤال الذي يدور في أذهان الأساتذة على الأرض: "على أيّ أساس تمّت؟"

الجهوزية للامتحان

الملاحظة الثانية على امتحانات اليوم أنه لا يمكن المقارنة في تحصيل الأهداف التعليمية هذا العام بين القطاعين الرسمي والخاص. الثاني بدأ التدريس باكراً وسحب كلّ المردّدين من المدارس الرسمية، دون إقفالات أو إضرابات إذ أنهى ما هو مطلوب و"زيادة". بينما القطاع الرسمي كان في "قسم العناية المشدّدة"، أساتذة وتلاميذ، ولحقناهم لحوقاً" حسب قولها. ففي التعليم الرسمي نجد نسباً عالية من الرسوب في هذا الصف تحديداً، ونسبة لا بأس بها من التسرّب المدرسي تحصل هنا. أما من يقطع هذه السّنة بأمان فيمكن الاعتبار أنّه أنهى المرحلة الثانوية.

نصف شهادة!

يدور النقاش أعلاه، فيما تشهد امتحانات هذه السنة إلغاء موادّ وتخفيضاً لأخرى، ما يسمح بالقول إننا أمام نصف شهادة أو أقلّ. وما تمّ تخفيفه عن التلميذ والأستاذ فهما سيدفعان ثمنه في المرحلة الثانوية. الأهداف في هذه المرحلة ما زالت على حالها وهناك موادّ لا يمكن استكمالها من دون تعليم ما ألغي في البريفيه. على سبيل المثال مبدأ "المول وحساب كمية المواد" في الكيمياء ألغي من صف البريفيه بينما كلّ المادة في المرحلة الثانوية تقوم عليه. هذا الأمر يعيد النقاش في الإلغاءات إلى نقطة المنهجية المعتمدة فيها، والسؤال الذي يدور في أذهان الأساتذة على الأرض: "على أيّ أساس تمّت؟"

الجهوزية للامتحان

الملاحظة الثانية على امتحانات اليوم أنه لا يمكن المقارنة في تحصيل الأهداف التعليمية هذا العام بين القطاعين الرسمي والخاص. الثاني بدأ التدريس باكراً وسحب كلّ المردّدين من المدارس الرسمية، دون إقفالات أو إضرابات إذ أنهى ما هو مطلوب و"زيادة". بينما القطاع الرسمي كان في "قسم العناية المشدّدة"، أساتذة وتلاميذ، ولحقناهم لحوقاً" حسب قولها. ففي التعليم الرسمي نجد نسباً عالية من الرسوب في هذا الصف تحديداً، ونسبة لا بأس بها من التسرّب المدرسي تحصل هنا. أما من يقطع هذه السّنة بأمان فيمكن الاعتبار أنّه أنهى المرحلة الثانوية.

قضية

عمّال «فيديو التعذيب» يدّعون على شربل طربيه

محمد ملص

لا يكشف فيديو الضرب والإهانات الذي انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي أول من أمس، كلّ ما تعرّض له العمّال اللبنانيون والسوريون من أذى على يدَي صاحب المزرعة الذي التحقوا بالعمل عنده. ثلاثة شبّان لبنانيين من الذين سلكوا المسار القضائي لملاحقة المدعوّ شربل طربيه، فيما هو متوارٍ عن الأنظار، يتحدّثون عن تعرّضهم للصعق بالة كهربائية بعد رمي الماء على أجسادهم.

قطف الكرز

تحوّلت رحلة العمل في قطف الكرز، التي انطلق فيها ثلاثة شبّان من منطقة فنيدق في عكار إلى جرود العاقورة في جبّيل، إلى حكاية هزّت مشاعر اللبنانيّين بعد انتشار فيديوهات عن مواقع التواصل الاجتماعي تكشف ما تعرّضوا له، مع عدد آخر من العمّال السوريين، من تعذيب جسدي وإذلال على يد شربل طربيه الذي عمل الشبّان في مزرعته. بدأت القصة عندما تلقّى أحد التجار في عكار اتصالاً طُلب فيه منه تأمين عمّال لقطف موسم الكرز في جبّيل، وبناءً عليه التحق نحو 14 عاملاً بالعمل. منهم من كان يبحث عن مدخول إضافي ليساعد عائلته ومنهم من هو دون الثامنة عشرة من العمر، وتوجهوا قبل أسبوع تقريباً من منطقة العبدة حيث يقطنون، إلى العاقورة، ليعودوا مساء الأحد، بعدما تعرّضوا إلى التعذيب على يدي صاحب الأرض من دون أن يخبروا ذويهم بما حدث معهم.

انتشار الفيديو

بعد ثلاثة أيام من عودتهم، انتشر "فيديو التعذيب"، وظهر فيه ثلاثة شبّان من أبناء بلدة فنيدق وهم أحمد خضر البعريني (مواليد 1993)، ومحمود محمد البعريني (مواليد 1999)، وأحمد محمد البعريني (مواليد 2000). يؤكد والد الشابّ محمود وأحمد أنه لم يعرف بحجم الاعتداء الذي لحق بولديه إلا بعد انتشار الفيديوهات. قالا إن إشكالاً وقع بينهم وبين صاحب الأرض، واعتبرنا أن ما حصل إشكال صغير وبيمرق، ولم نتوقع أن يكون بهذه الخطورة". ويروي أحدهم ما حصل: تفاجأنا نهار الأحد (آخر يوم عمل) بصاحب الأرض يتحدّث عن سرقة مبلغ من المال وقدره 100 مليون ليرة، بالإضافة إلى ساعة يد ونظّارات كانت موجودة داخل منزله. ثم قام باتهامنا جميعاً وسارع بمساعدة ثلاثة شبان آخرين إلى تقييدنا

> لم تتمكّن القوى الأمنية من توقيف طربيه بعدما داهمت منزله أكثر من مرة

وحبسنا داخل غرفة بعدما أوقفنا إلى جانب الحائط، وعمل على ضربنا بواسطة شريط كهربائي وحاول تصويرنا ليحصل على اعتراف منا بالسرقة. رجوناه كي لا يضربنا، وحلفنا له بالنبي وبالمسيح، لكنه لم يتوقف حتى إننا قلنا له لا نريد أجرتنا منك... مسامحينك".

غضب فنيدق

وكان العمّال طالبوا طربيه بأجرتهم وبوعدهم أن يفعل ذلك يوم الأحد "وبدل أن يدفع لنا اتهمنا بالسرقة، وعلمنا أنها ليست المرة الأولى التي يفعلها مع العمال، بل مارس الأسلوب نفسه مع عمّال آخرين ولم يدفع لهم أجرتهم بعد الانتهاء من عملهم".

ينتمي الشبّان اللبنانيون إلى واحدة من أكبر عائلات فنيدق، وقد أثارت الحادثة حالة كبيرة من الغضب في أرجاء البلدة، فقطع عدد من أبنائها أوتوستراد العبدة ـ حلبا قرب مخفر الدرك مطالبين بتوقيف الفاعلين ومحاكمتهم. كما صدرت بيانات استنكار ومطالبة بملاحقة المرتكبين، عن كلّ من بلدية فنيدق ومخاتيرها والمفتي الشيخ زيد بكار زكريا، ولم يخلُ الأمر من تدخل فعالياتها على رأسهم النائب وليد البعريني، وتكليف المحامي محمد البعريني لمتابعة الأمر قضائياً.

المسار القضائي

ويكشف المحامي عن اتخاذ الشبّان الثلاثة، ومعهم العمّال السوريون الأحد عشر، صفة الادّعاء الشخصي بحق المدعوّ شربل طربيه "وسنطالب بعرض الشبّان على الطبيب الشرعي للكشف عليهم، إذ إن آثار الضرب والجلد والتعذيب لا تزال ظاهرة بوضوح تام، بالإضافة إلى تعرّضهم للصعق بالة كهربائية بعد رمي الماء على أجسادهم، فيما تظهر الفيديوهات تقييد الشبان ووضع حبة بطاطا في فم كل منهم لإذلالهم وترهيبهم". ويرجّح المحامي أن تكون خلفية طربيه "عدم تسديد المستحقات إلى العمّال، لأنهم بعدما أنجزوا مهمتهم وقرروا العودة إلى منازلهم تفاجأوا باتهامه لهم بسرقة نظّاراته الشمسية ومبلغ 100 مليون ليرة لبنانية"، متسائلاً: "أين سيخبئ هؤلاء المئة مليون ليرة، على الرغم من أنهم لا يملكون سيارة أو أي شيء لتخبئتها؟".

وأكّد المحامي أن النائب العام "طلب إحضار المعتدي وتوقيفه، ولكن حتى الساعة هو فارّ من وجه العدالة ولم تتمكن دوريات القوى الأمنية من توقيفه بعدما داهمت منزله أكثر من مرة". كما طمأن إلى أن لا إجراءات ستُتّخذ بحق أيّ عامل سوري قد لا يكون حاملاً لأوراقه القانونية.

فيديل كاسترو: المستقبل في وجه روما الجديدة

في تموز 1991، عُقدت في غوادالاخارا بالمكسيك قمّة على مستوى أميركا اللاتينية، شملت كوبا لأوّل مرة. كان ذلك بُعيد انهيار الاتحاد السوفياتي، حين كانت «روحية الانتصار» الرأسمالي في أعلى مستوياتها، ورأى البعض أن العد العكسي قد بدأ لأفول النظام الاشتراكي في كوبا، التي كانت تعيش إحدى أصعب مراحلها. بعد أشهر على القمّة، أجرى فيديل كاسترو هذه المقابلة، التي لا تزال أفكارها شديدة الصلة بواقعنا وقضايا عالمنا اليوم، وكاشفة عن بعد نظر عزّ نظيره لدى القائد الكوبي، بعد قرابة ثلاثين سنة على إجرائها

■ سيدي الرئيس، نجد أنفسنا هنا في غوادالاخارا، حيث وقع أمر غير مسبوق: لقد جلستْ كوبا إلى الطاولة الكبيرة لدول أميركا اللاتينية. وليس هذا فحسب، بل أتت إلى الطاولة بموقف شديد الحدّة. كيف تفسر هذا؟ ما أهمية ذلك للحياة في بلدك وللحياة في أميركا اللاتينية؟

حسناً، لقد جلستْ إلى طاولة بالفعل، لكنها لم تكن كبيرة لهذا الحد، فقد كانت طاولة لعشرين شخصاً، على الرغم من أنني أفهم ما تقصده بـ«الطاولة الكبيرة»، نظراً إلى أنها كانت فرصة لأن يجتمع جميع رؤساء أميركا اللاتينية للمرة الأولى.

أعتقد أن الطاولة كانت «كبيرة» ليس فقط بالنسبة إلى كوبا، بل إلى الجميع. لأنه منذ أن نشأ الاستقلال في هذا النصف من الكرة الأرضية، منذ النضال من أجل الاستقلال في نهاية القرن الماضي، لم نقم اجتماعاً كهذا قط، إلا حين دعتنا واشنطن. عندما تقول واشنطن «تعال»، يطير الجميع إلى الولايات المتحدة، أو إلى أي مكان آخر. وبالطبع، لم تتلقَّ كوبا تلك الدعوات قط. لذا، فإنني أرى هذا الاجتماع حدثاً تاريخياً بالغ الأهمية، دعا إليه الأميركيون اللاتينيون، لا الولايات المتحدة. إننا نفعل ذلك للمرة الأولى في التاريخ، وهو إنجاز استثنائي حقاً.

بالنسبة إلى الخطابات، فقد عبرتُ عما شعرتُ به، عن الآراء التي أحملها. كان من النفاق أن أصل إلى هذه القمة وأستخدم لغة مراوغة، وإلا أقول ما كنت أفكر فيه حقاً. كنت محترماً في الطريقة التي عبّرت بها عن نفسي، واحترمتُ الجميع. كنت حريصاً على ألا أنفعل كثيراً في أي لحظة، رغم أنني أمتلك شخصية عاطفية إلى حد ما. وإن كان ثمة تباين، فقد كان في بعض الأفكار، وإلى حد ما في الأسلوب، لأنني أحب استخدام اللغة المباشرة وأتجنب اللفّ والدوران.

■ أسألك هذا خصيصاً لأنه في هذه الجولة، التي تحدثنا فيها مع العديد من الرؤساء، شعرنا باتجاه واحد يوحّد كل أميركا اللاتينية تقريباً: اتجاه نحو البراغماتية، نحو نزع الإيديولوجيا عن الحكم، نحو اقتصادات السوق. وبهذا المعنى، يبدو أن كوبا أصبحت جزيرة أكثر من أي وقت مضى.

نعم [مبتسماً]. حسناً، قبل القمّة، لم يكن الكثير منا يعرف بعضنا البعض، ولم نكن نعرف كيف يفكر الآخرون. في النهاية، لدي تفكيري، لدي إيديولوجيتي. لكن لا يمكنك الحديث حقاً عن نزع الإيديولوجيا، لأنني أعتقد أن الإيديولوجيا حاضرة في المجال الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى، وهي إيديولوجيا الرأسمالية والنيوليبرالية. هذه إيديولوجيا أيضاً. إننا نرى روحية انتصار بين المدافعين عن الرأسمالية وعن النظام الاقتصادي الدولي الظالم الموجود في العالم. لكن هدفك، في اعتقادي، هو مناقشة نهاية الإيديولوجيات التي تعارض النظام الاقتصادي المهيمن.

■ وفي إطار هذه الهيمنة، ما الذي يمكن لكوبا أن تفعله؟ وهي صغيرة إلى هذا الحد، ووحيدة إلى هذا الحد؟

حسناً، تقريباً كل فكرة عظيمة بدأت بداية صغيرة وحيدة. المهم ليس حجم الأمة التي تدافع عن الفكرة؛ المهم هو حجم الفكرة، والأهمية والقيمة الموضوعية للأفكار التي ندافع عنها. ونحن، في هذه الحالة، ندافع عن أفكار العدالة الاجتماعية، أفكار العدالة الدولية، ونحن فخورون جداً بدفاعنا عنها. لا شك أننا يجب أن ندافع عنها بحكمة. لا يجوز أن نكون دوغمائيين، لأن القناعة العميقة شيء، والدوغمائية شيء آخر. وعلينا أيضاً أن نتحلى بشيء من البراغماتية نظراً إلى العالم الذي نعيشه، لأن المسألة ليست فقط في الدفاع عن الأفكار، بل في وضعها موضع التنفيذ، ومنحها القدرة على الحركة.

لكنني لا أظن أننا وحيدون في دفاعنا عن هذه الأفكار، لأنك حين تتحدث عن أفكار العدالة في هذا العالم، حين تتحدث عن التنمية، حين تحتجّ على النهب الذي تعرضت له شعوبنا، حين تعارض وحشية الدَّين الخارجي، حين ترفض فكرة أنه باستطاعتنا حل المشاكل الاجتماعية والنمو فيما نحن منهوبون... فنحن لا نتحدث عن إنسان واحد أو مجموعة من البشر أو حزب ما، بل هناك بشر كثيرون وشعوب كثيرة يعانون المشاكل ذاتها ويدافعون عن الأفكار ذاتها. حين تدافع عن تكامل أميركا اللاتينية، فأنت تدافع عن حاجة ماسة لبقاء شعوب عديدة. كل يوم، يزداد عدد الناس الذين يدركون الحاجة إلى التكامل. وإلا، ما الذي يستطيع أيٌّ من بلداننا فعله وهو معزول للتفاوض مع القوى الاقتصادية الكبرى؛ مع الولايات المتحدة، مع اليابان، مع أوروبا؟ يمكن لأيّ كان أن يفهم أن هذا التكتيك سيكون سخيفاً، سيكون جنوناً. ولهذا السبب فإننا ندلل على الحاجة للوحدة، حتى يكون لنا مكان في العالم.

هناك حديث منذ الآن عن عام 2000، عن الألفية الثالثة، لكن أي دور ستلعبه بلادنا في هذه الألفية؟ لهذا أفكر بقرابة المئتي سنة التي انقضت منذ أن بدأت حركة الاستقلال في بلادنا، منذ حقبة بوليفار، الذي حلّل ببصيرة واضحة مشاكل بلادنا ومصيرها وحاجتها إلى الاتحاد، وأتذكر ماريتي، الذي فهم هذه المشاكل منذ أكثر من مئة عام، وأفكر في ما كنا سنصيره لو كنا قد اتحدنا. يمكننا أن نكون قوة اقتصادية عظيمة، مجتمعاً اقتصادياً عظيماً، شبيهاً بالقوى الاقتصادية العظمى الموجودة. لذلك، قلت في مرحلة ما، بالم، بأننا كان يمكن أن نكون كل شيء، لكننا، بدلاً من ذلك، لا شيء. قلت ذلك بألم لأنني أفكر بمكامن الضعف التي تمتص القوى التي نحتاج إليها لنخوض هذه المعركة الجوهرية، من أجل الحاضر وقبل كل شيء من أجل الأجيال المستقبلية. لذا، فإن مثل هذه الأفكار هي ما دافعنا وندافع عنه في كل مكان: الأفكار التي تتيح لنا أن نتصور المستقبل بحق. ولا أعتقد أنني الوحيد الذي يفكر بهذه الطريقة. هذه الأفكار قوية ومنطقية. وأعتقد أن الوعي بهذه الظاهرة سيزداد، وهذه القمم دليلٌ على ذلك.

■ أسأل هذا السؤال لأن هناك من بدأ العد العكسي بالنسبة إلى كوبا. يقولون: «لقد سقط جدار برلين»، «انهار العالم الاشتراكي»، «الاتحاد السوفياتي يتفكك»، «لقد هُزمت الماركسية»، «كوبا تتجه نحو تحول، نحو تغيير، نحو نهاية للمشروع الذي حملته حتى الآن».

حسناً، أعتقد أن الحركة الثورية، الحركة التقدمية بشكل عام، تمر بمرحلة صعبة. وحقيقة أن كل هذا الكلام يقال هو دليل على ما قلته آنفاً: إن الإيديولوجيا في هذه اللحظة أقوى وأشد هيمنة من أي وقت مضى، إلا أنها إيديولوجيا رجعية.

الاشتراكية أمر جديد، لا تزال جديدة جداً، لم تظهر في العالم إلا أخيراً. أمّا الرأسمالية فعمرها آلاف السنين - إن لم يكن الرأسمالية بالمعنى الحديث، فبوادر الرأسمالية. صحيح أنه قد حصلت نكسات في أوروبا الشرقية، وأن الاتحاد السوفياتي يمر بمصاعب هائلة. لكن هل اختفت من العالم الأسباب التي نشأت منها الثورات العظمى؟ الأسباب التي ولّدت الاشتراكية؟ على العكس، أعتقد أن هذه الأسباب حاضرة أكثر من ذي قبل. إذا نظرت إلى البيانات الإحصائية، فإن عدد الجوعى في العالم أكبر من أي وقت مضى. يعيش أربعة مليارات إنسان حول العالم في الفقر والتخلف. ومن أين يأتي هذا التخلّف؟ إنه يولد من الاستعمار، من الرأسمالية، من استغلال شعوبنا ونهبها. بالنسبة إلى الأفكار القدمية والاشتراكية، فستولد من جديد، أقوى من ذي قبل، كالعنقاء التي تصعد من الرماد الذي يلفّنا اليوم. فما الذي حلّله الرأسماليةُ؟ إنها لم تحل أي مشكلة. لقد نهبت العالم، وأورثتنا جميعاً هذا الفقر. لقد خلقت أنماط حياة ونماذج استهلاكية لا تتوافق مع الواقع. لقد سمّمت القنوات، والمحيطات، والأنهار، والبحيرات، والبحار، والجو، والأرض. لقد خلقت هدراً مذهلاً للموارد. كم سيكفينا النفط؟ كم سيدوم الغاز الطبيعي؟ كم ستدوم الموارد الطبيعية؟ ما الذي سيتبقّى من طبقة الأوزون؟ كم سيتبقّى من الأوكسيجين على وجه الأرض؟ ما الذي سينتج عن ثاني أوكسيد الكربون؟ كل هذه الظواهر التي تغير بيئة عالمنا تجعل الحياة على كوكبنا أصعب فأصعب باستمرار. هل قدّمت الرأسمالية للعالم نموذجاً يُحتذى به؟ مثالاً لتحاكيه المجتمعات؟ ألا يجدر بنا أن نركز على أشياء أشد عقلانية؟ كتعليم كل السكان؟ كالتغذية، أو الصحة، أو السكن الكريم، أو الثقافة السامية؟ هل بوسعك أن تقول إن الرأسمالية، بقوانينها العمياء، بأنانيتها التي تتخذها مبدأً أساسياً، قد منحتنا نموذجاً يُحتذى به؟ هل دلّتنا على طريق إلى الأمام؟ هل ستسير البشرية على الخطى التي خطتها حتى الآن؟

قد يكون هناك حديث عن أزمة في الاشتراكية، لكن هناك أزمة أكبر في الرأسمالية، ليس لها أي مخرج. إنها لا تملك أي حل لمشاكل البشرية الكبرى. على الإنسان أن يمتلك القدرة على رسم مساره وتخطيط حياته، وعلى توظيف الموارد البشرية والطبيعية بعقلانية، بدلاً من هذا السباق المجنون الذي لم يقدنا إلى أي مكان، ولن يقودنا إلى أي مكان. إنني أربط الاشتراكية بالأفكار الجديدة، بالتطور، بالتقدم، بقدرة الإنسان على تصميم حياته ومجتمعه، وعلى تصور نفسه في المستقبل. الرأسمالية لا تعد بشيء من هذا. ما يدور حالياً في الأرجاء هو نوع من الحماس، بمعنى أننا «يجب أن نفتح الأسواق»، «يجب أن تكون اقتصاداتنا...». يقولون لنا إننا نتجه نحو مجتمع من الفرص، والحرية، والديموقراطية. وفي الوقت نفسه، نرى الجماهير في تشيكوسلوفاكيا، ويوغوسلافيا، وهذه البلدان، في حالة من النشوة التحررية، إن صح التعبير.

باختصار، كان هناك تأثير كبير للغرب. لا تنسَ أن الاشتراكية نشأت في أكثر بلدان أوروبا تخلفاً. لقد كانت مجتمعات زراعية. لا تنسَ أيضاً أن نشوءها ظرفي، وهو ما لم يحدث في كوبا. لقد كانت ثورتنا محلية تماماً، كما كانت الثورة المكسيكية. كانت الثورة نتاج قراراتنا نحن. لم يفرضها علينا أحد. لذا فإن الوضع مختلف كثيراً عما هو عليه في تلك البلدان، التي ارتكبت فيها أخطاء كثيرة.

لكن كانت هناك أيضاً معركة إيديولوجية، فوجود مجتمع استهلاكي كان له أثر عظيم. الكثيرون ظنوا أنهم سيستيقظون في اليوم التالي ليجدوا أنفسهم يعيشون كما يعيش الناس في باريس أو لندن، أو حتى إنهم لن يضطروا للذهاب للعمل. كانت هناك أوهام كثيرة. كان الأمر أشبه بمن يسير في الصحراء ويظن أنه يرى في البعيد واحات وأنهاراً وأشجار نخيل، ليتبين له أنها ليست سوى سراب. هؤلاء لم يروا الجانب المظلم الرهيب للمجتمعات الغربية: اللامساواة، الظلم، انعدام الأمان، حياة الاغتراب، المنافسة المسعورة بين البشر، الغابة التي هي الرأسمالية، حيث يجب أن ينتصر الأقوى، وينتصر الأقوى فعلاً.

ليس مهماً أن تشير إلى حالات معزولة في لحظات تاريخية محددة، حدث فيها أن أغنى بعض الناس بعدما كانوا فقراء جداً، كسندريلا التي تزوّجت الأمير الوسيم. هناك قصص كهذه، لكنها باتت جزءاً من الماضي. فالفرص الآن محجوزة لكبار الموظفين التنفيذيين الذين درسوا في جامعات النخبة ويتحدّرون من عائلات تملك الأسهم في شركات كبرى عابرة للحدود. أي فرص تتاح للفقراء، لأبناء الفلاحين، لأبناء العمّال؟ في حالتي، فإنني أتذكر الأولاد الذين كانوا في مثل سنّي. كنت ابن صاحب الأرض، الوحيد الذي استطاع الالتحاق بالمدرسة وبلوغ الصف السادس، الوحيد الذي تخرّج من المدرسة الثانوية ودخل الجامعة ليكتسب الحد الأدنى من الثقافة التي تؤهله للعب دور ما في حياة شعبه. لو كنت ابن أحد هؤلاء الفلاحين، لكنت قد مت من الجوع، أو من أحد الأمراض الشائعة التي كانت تمر دون علاج. لذلك، لا يمكنني أن أصدّق هذه الخرافات، لأنها تتبدد في وجه كل ما علّمتني إيّاه الحياة عن حقائق هذا العالم.

■ في كوبا، حيث حظينا بفرصة الحديث مع الناس، هناك أشخاص يقولون اليوم: «لقد تخرّجت، أنا مهندس، وأريد الآن أن أرى الولايات المتحدة»، أو يريدون المزيد من الفرص.

نحن لا نمنع أحداً من الذهاب لرؤية الولايات المتحدة؛ بل الولايات المتحدة هي من يمنع الناس من المجيء إلينا. أوّلاً، كل من يريد الهجرة إلى الولايات المتحدة يمكنه ذلك، وثانياً، لقد سهّلنا أكثر فأكثر زيارة الولايات المتحدة لمن يريد. هناك عشرات الآف الأشخاص ممّن يسافرون إلى الولايات المتحدة كل سنة ويعودون.

القصد أننا لا نمنع الناس من السفر، لأن السفر معرفة، إنه تجربة. لكن بالطبع، الثورة تتطلب التضحية. فنحن لسنا بلجيكا، لسنا هولندا أو سويسرا، هذه دول متطورة، أو حتى فائقة التطور. نحن دولة في العالم الثالث عليها أن تعمل بجد حتى تطور نفسها. وهذه الظاهرة ليست محصورة في كوبا. ملايين المكسيكيين، في هذا البلد الغني بالنفط والذي لديه مستوى محترم من التنمية الصناعية، يعبرون الحدود كل عام، رغم الجدار. هناك حديث عن جدار برلين، لكن لماذا لا نتحدث عن هدم هذا الجدار الضخم الذي بنته الولايات المتحدة على حدود المكسيك؟ يُقدّر أن مليون مكسيكي يُعتقلون سنوياً على الحدود ويُرحّلون. إذا كنا سنتحدث عن الحدود، فلم لا نهدم هذا الجدار؟ لم لا ندع كل مكسيكي ممن يريد أن يزور عائلته أو يبحث عن عمل في الولايات المتحدة من السفر إليها إن رغب؟

إذاً، لدينا ظاهرة تتمثل في هجرة كثيرين من بلدان العالم الثالث، من آسيا، من أفريقيا، من أميركا اللاتينية. هذه ليست قضية خاصة بكوبا. نحن في كوبا محاصرون من الولايات المتحدة. لأكثر من 30 عاماً، فعلوا أشياء لا توصف لعرقلة تطورنا الاقتصادي. ونحن أيضاً نعاني من التبعات الاقتصادية لسقوط الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية، التي كنا نقيم معها الجزء الأكبر من تجارتنا، بالإضافة إلى النكسات التي لا يمكن إنكارها للاتحاد السوفياتي. إننا نمر بلحظة تاريخية خاصة.

من المنطقي أن يوجد دوماً أشخاص يريدون السفر إلى الولايات المتحدة، لأن هناك دوماً أشخاصاً دوافعهم ليست من النوع الوطني أو السياسي أو الثوري، ممن يفكرون فقط بتحسين مستوى حياتهم أو جني المزيد من الأموال. إذا كان الدخل الذي يمكنك أن تحققه في بلد رأسمالي متطور يبلغ 15 أو 20 ضعف ما يمكنك أن تجنيه في بلد من العالم الثالث، فإن ظاهرة الهجرة هذه تصبح منطقية.

قد تخبرني أن هناك شخصاً يقول: «لقد أصبحت مهندساً»، لكنني أعرف آلاف المهندسين الذين درسوا الهندسة وكرّسوا حياتهم لبلدهم، ولمهمة تطويرها. أعرف عشرات الآف العلماء المتقدمين في مجالات البحث المختلفة، في العمل العلمي والتكنولوجي، الذين يفتخرون ببلدهم، وبثورتهم، وقد كرّسوا عملهم بالكامل لمساعدة بلدهم على النجاح في ظل هذه التحديات والصعوبات الهائلة. ما من بلد على وجه الأرض يمكنه أن يفخر بشعب أكرم وأجمل وأكثر تضامناً من شعبنا. لقد هاجر أشد الناس موهبة في أميركا اللاتينية إلى أوروبا والولايات المتحدة، بحثاً عن فرص أفضل للبحث، وروّاتب أفضل، ومستوى أفضل للعيش. كان هذا نهباً مستمراً للمواهب. في المقابل، في كوبا، فإن أفضل المواهب العلمية والتقنية تبقى في البلد وتعمل من أجله بروح وطنية وثورية عظيمة.

■ لكن كم على كوبا أن تضحي؟ ألم يحن الأوان للسماح ببعض الاختراقات؟

حسناً، أعتقد أن علينا جميعاً في العالم الثالث أن نضحي؛ إننا نفعل ذلك منذ قرون. فمنذ 400 سنة، والشعوب الأفريقية تتعرض للنهب والاختطاف، ليُحكم عليها بالعبودية في هذا النصف من الكرة الأرضية. والشعوب الأصلية في هذا النصف من العالم عانت منذ 500 سنة، وهُمّشت وأُجبرت على تضحيات لا حصر لها. لقد قدّمت البشرية تضحيات جمّة لآلاف السنين، وظلت دوماً تحلم بغد أفضل، في هذه الحياة أو في التي بعدها. اضطر مليارات البشر للاكتفاء بفكرة أن حياة أفضل أمر ممكن، وما زالوا يفعلون.

الآن، للمرة الأولى، بات لدى البشرية أمل حقيقي بمجتمعات عادلة بحق، بروح حقيقية من المساواة والإخاء والحرية - هذه المُثل والشعارات الشهيرة للثورة الفرنسية، التي انتشرت في كل العالم لكنها لم تتحقق في أي مكان. فأي حرية يتمتع بها المتسوّل أمام المليونير؟ أي مساواة توجد بينهما؟ أي إخاء؟ بلدنا ليس غنياً، لكنك لن تجد فيه مشرداً أو متسولاً أو طفلاً حافياً واحداً يستجدي في الطريق، لن تجد فيه أمّياً أو عاطلاً من العمل. نحن لا نلقي بأحد إلى الشارع، بل نوزع ما نملكه. هذه أهدافنا؛ هذه مُثلنا. وأنا أعتقد أنها أكثر إنصافاً ومساواةً وتضامناً وإخاءً وحرية بكثير، وأتساءل إن كان بوسع مجتمع رأسمالي أن يتحدث بهذه اللغة.

> **الفرص الآن محجوزة لكبار الموظفين التنفيذيين الذين درسوا في جامعات النخبة**
>
> **هل اختفت من العالم الأسباب التي نشأت منها الثورات العظمى؟ الأسباب التي ولّدت الاشتراكية؟ على العكس**

■ لكن في هذا الإطار، لم لا تفتحون الباب للحريات السياسية؟

المشكلة هي أن القوى في بلدنا مستقطبة: هناك من هم مع كوبا ومن هم مع الولايات المتحدة. وطالما استمرت هذه الحقائق لا يمكن أن نعطي العدو أي مجال لينفذ مهمته التاريخية المتمثلة في تدمير الثورة.

■ وهذا يعني ضمنياً أنه لن يسمح بالمعارضة السياسية في كوبا؟

إذا كانت معارضة موالية لليانكي، فلن يُسمح بها. لكنّ كثيراً من الناس يفكرون بطرق مختلفة في كوبا ويُحترمون. نحن نسعى للتعددية داخل حزبنا. فمثلاً، ليس الحزب هو من يسمي المرشحين، بل هيئات الأحياء، ونسبة المشاركة في انتخاباتنا أكثر من 95%. لكنك طبعاً لن تسمع بهذا في الولايات المتحدة. هم لن يظهروا لك كيف يعمل مجتمعنا فعلاً. وأنت تعلم أن هناك احتكاراً هائلاً في وسائل الإعلام في العالم، لكن هذه الحقيقة يتم تجاهلها.

■ لكن أليست دولة الحزب الواحد إطاراً مقيّداً للديموقراطية؟

على حسب الديموقراطية. بالنسبة إلى الديموقراطية الثورية، لقد كانت إطاراً واسعاً. أن تكون عضواً في الحزب يعني أن تستحق احترام الناس، لكنه أيضاً يتطلب جهداً وتضحيات عظيمة. أشد الناس في بلدنا تقدماً وثورية وتضحية بالنفس هم في الحزب، ونحن نعتقد بأن حزبنا أتاح درجة من المشاركة الشعبية لا توجد في أي مكان آخر في العالم.

■ لكنّ الناس يصرون على السؤال: لم لا توجد انتخابات في كوبا؟

لماذا يتجاهلون أنه توجد انتخابات في كوبا بالفعل؟ إننا نعقد الانتخابات كل سنتين ونصف سنة، وكل خمس سنوات يُنتخب المجلس الوطني، الذي ينتخب بعدها مجلس الدولة، عبر آلية انتخابية يسمي فيها الناس مرشحيهم مباشرة.

■ وماذا عن الرئاسة؟

المجلس الوطني يُنتخب، ثم ينتخب مجلس الدولة، الذي بدوره ينتخب الرئيس. أنا كرئيس لديّ صلاحيات أقل من أي رئيس آخر في أميركا اللاتينية، إن كان سؤالك عمّا إذا كان لديّ سلطة، فنعم، لديّ سلطة، ولديّ تأثير. لكن السلطة التي أملكها من نوع مختلف: إنها سلطة أخلاقية؛ سلطة مستمدّة من تاريخنا. لكن لا يمكنني تعيين الوزراء أو السفراء. أشارك في مجلس الدولة كغيري من الأعضاء في انتخاب المسؤولين الكبار. ورئيس كرئيس الولايات المتحدة يملك صلاحيات تنفيذية أكثر بكثير ممّا أملك. لديه امتيازات وسلطات وحيّز حركة أكبر من إمبراطور روما. بوسعه أن يعلن حرباً نووية، دون موافقة الكونغرس، دون استشارة أحد. تخيّل! هل هناك أي شيء أخطر من الحرب النووية؟ لذلك، إذا دققنا بعمق، سنجد أن جبلاً من الافتراضات والحجج الخاطئة تُستخدم ضد كوبا.

■ مع ذلك، فهي تظل اعتراضات شائعة جداً. وكيف تفسر ذلك؟ ليس لدينا الوصول الإعلامي الذي تملكه الإمبراطورية. روما الجديدة تخلق الرأي العام، والكل يصدقها. يمكنني أن أحادثك لساعات. لكن حين تفكر بعدد الناس الذين ستتاح لهم مشاهدة هذه المقابلة، فهو واحد بالألف ممّن تتاح لهم مشاهدة وسماع ما تبثّه سلاسل المحطات التلفزيونية الكبرى في الولايات المتحدة.

■ لكن، في عالم مفتوح إلى هذا الحد، أليس من المستحيل الحفاظ على نظام مغلق؟

ما الذي تقصده بنظام مغلق؟ لعل سؤالك هو هل يمكن في هذا العالم الرأسمالي للمُثل الاشتراكية أن تبقى حية في بلد واحد أو بضعة بلدان. أنا أقول إن هذا واجبنا الأساسي، لأننا رجال مبدئيون وسنحارب إلى آخر نفس للدفاع عن هذه الأفكار. لا أظن أن التاريخ سيدينا بسبب ذلك. ولأن هذا العالم ظالم إلى هذا الحد، فلا يمكن أن يستمر إلى الأبد. وإن كان علينا أن نصبح شهداء هذه الأفكار، فلن نرى في ذلك خسارة.

ترجمة وإعداد: دعاء علي

لم يمكن تحديد هوية الصحافي الذي أجرى المقابلة ولا هوية الوسيلة الإعلامية التي أجريت لصالحها. إلا أنه يمكن الرجوع إلى تسجيل محضر للمقابلة، لمشاهدته مع الترجمة إلى العربية من هنا:

العراق

نسخة جديدة من البرلمان العراقي
«التنسيقي» نحو تشكيل الحكومة... والصدر يتربّص

باكتمال عقْد البرلمان العراقي مجدّداً مع أداء النواب البُدلاء من نوّاب «التيار الصدري» المستقيلين، الأيمين الدستورية، تكون العملية السياسية في العراق قد حظيت بفرصة انطلاقة جديدة، بعد انسداد استمرّ منذ الانتخابات التشريعية التي جرت في العاشر من تشرين الأول الماضي. ولعلّ ما يعزّز حظوظ هذه الانطلاقة، وجود تفاهمات غير معلَنة بين أطرافها، تُرجمت أمس بحضور كتلتَي «الحزب الديموقراطي الكردستاني» و«تحالف السيادة»، اللذين كانا شريكَي مقتدى الصدر في التحالف الثلاثي، جلسة أداء القسم. إلّا أنه حتى لو تمكّن «الإطار التنسيقي» من تشكيل الحكومة التي يريدها، فسيجد نفسه أمام اختبارات غير سهلة، خصوصاً أن الصدر لن يجلس مكتوف اليدين، وسيبادر حتماً إلى محاولة قطف ثمار ما يزرعه اليوم، بمجرّد أن تحين له الفرصة

الانسداد السياسي نجم عن إصرار الصدر وشريكيه في «الثلاثي» على رفض العودة إلى الحكومات التوافقية (أ ف ب)

بغداد - سَرى جيّاد

المعركة الحقيقية ستنطلق بعد تشكيل الحكومة حيث ستكون الكلمة للشارع

على رغم الصعوبات المستمرّة أمام العملية السياسية في العراق، ولا سيما منها التحرّكات التي يمكن أن يلجأ إليها «التيار الصدري» المنسحب من السياسة، في الشارع، إلّا أن الأجواء التي رافقت انعقاد جلسة مجلس النوّاب، أمس، أوحت بوجود فرصة لتشكيل حكومة لأوّل مرّة منذ الانتخابات، حيث أقسم 64 نائباً جديداً اليمين الدستورية كبُدلاء لنواب «التيار الصدري» المستقيلين، بينما تَخلّف تسعة من البدلاء عن حضور الجلسة التي شارك فيها 202 نائب، من أصل 329 عضواً يتكوّن منهم المجلس. وسمحت ترتيبات غير معلَنة، تمّ التوصّل إليها بين «الإطار التنسيقي» الذي سيصبح الكتلة الأكبر في مجلس النواب نتيجة انتماء غالبية البُدلاء إلى قوى السياسية، و«الحزب الديموقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود بارزاني، بانعقاد الجلسة، في إطار «تفاهمات على أن حقوق المكوّن (الكردي) وحكومة إقليم كردستان لن تُهمَّش»، على حدّ تعبير النائبة عن «الديموقراطي»، إخلاص الدليمي، التي قالت إن «الإطار أعطى ضمانات لحلّ المشاكل الكثيرة بين بغداد وأربيل». وعن تلك الضمانات، يوضح القيادي في «الديموقراطي»، وفاء محمد كريم، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الضمانات تُعطى عبر تشكيل الحكومة، ولدينا الوقت الكافي لهذا الموضوع ومناقشة شروطنا، بعد حسم أمرنا إمّا بالمشاركة في الحكومة وإمّا بالذهاب إلى المعارضة وتفعيل الثلث المعطّل». وكان رئيس مجلس النواب، محمد الحلبوسي، أعلن «أننا بدأنا الطريق من أجل الشعب، وسنمضي كلّ من موقعه الوطني داخل البرلمان وخارجه لتحقيق الإصلاح»، مُوجّهاً «شكراً بحجم العراق إلى السيد مقتدى الصدر المضحّي بلا ثمن والحاضر دائماً».

وينتمي أغلب البدلاء إلى «الإطار التنسيقي»، بما يجعله أكبر تكتّل في المجلس بتركيبته الجديدة، ويعطيه حقّ اختيار رئيس الحكومة المقبلة، إذ سيصبح عدد أعضائه، وفق التقديرات، 160 نائباً، الأمر الذي من شأنه تسهيل تشكيل الحكومة إذا وقع الاتفاق مع ممثّلي المُكوّنَين «الكردي» و«السنّي»، وتحديداً الحلبوسي وبارزاني. لكن ما زال يتعيّن على «التنسيقي» التوفيق بين تلبية مطالب بارزاني، وبين الالتزام بتحالفه مع منافِس الأخير، «الاتحاد الوطني الكردستاني»، وخاصة لناحية انتخاب رئيس للجمهورية، حيث يُعتبر «الاتحاد» أن المنصب يجب أن يكون لِمَن يختاره هو، وفق اتّفاق يعود إلى عام 2006 مع «الديموقراطي»، إلّا أن بارزاني حاول التملّص من ذلك الاتفاق والاستحواذ على المنصب، مستنداً إلى تحالفه الثلاثي مع الصدر والحلبوسي.

على أن الوصول إلى هذه المرحلة، لم يكن إلّا نتاج الانسداد السياسي الذي نجم عن إصرار الصدر وشريكيه في «الثلاثي» على رفض العودة إلى الحكومات التوافقية، وتشكيل ما سمّوه حكومة «غالبية وطنية» تحت شعار مكافحة الفساد، وهو ما فشلوا في تحقيقه دستورياً بسبب عدم امتلاكهم غالبية الثلثَين لانتخاب رئيس للجمهورية. وقد لعب جزء من المستقلّين دوراً، إلى جانب «التنسيقي»، في إفشال هذه العملية، فيما يُنتظر أن يكون لهؤلاء دور أساسي أيضاً في البرلمان بتركيبته الجديدة، كونهم الرابح الثاني من دخول البُدلاء بعد «الإطار»، إذ ارتفع عددهم من 40 نائباً إلى نحو 58، إذا ما احتُسب من ضمنهم أعضاء كتلة «حركة امتداد» التي ازدادت حصّتها من 9 إلى 16 مقعداً. ومن هنا، سيتعيّن على «التنسيقي» أخْذ مطالبهم في الحسبان، ولا سيما أن بعضهم خرج من رحم التظاهرات المطلبية التي دعت إلى مكافحة الفساد وتأمين عيش لائق للعراقيين، باستخدام ثروة البلد الهائلة التي يُهدر معظمها.

لكن السبب الرئيس لفشل «الثلاثي»، كان عدم قدرة أطرافه على تغيير تموضع العراق الإقليمي، حيث تمكّنت إيران، بصورة مباشرة، وبمعزل عن حلفائها، من إعادة تصويب ما تراه «انحرافاً» أريد أخذ البلد إليه، إذ إن بروز تهديد لأمنها القومي، عبر جعل الدولة الجارة لها ساحة معادية، وهو ما بدأت بوادره من خلال اعتداءات نُفّذت ضدّ المدن الإيرانية انطلاقاً من إقليم كردستان وتُورّط فيها «الموساد»، حدا بها إلى الردّ المباشر بقصف أحد المقرّات التي تؤوي الجهاز الإسرائيلي في أربيل بالصواريخ. وقد دفع ذلك شريكَي الصدر في التحالف إلى إعادة حساباتهما، حتى قبل أن ينسحب الرجل، بل ربّما كانت إعادة الحسابات تلك من بين أسباب انسحابه.

الآن أصبح طريق تشكيل الحكومة أسهل، ولكن بقدْر ما توجد فرصة لـ«الإطار» لاستدراك أخطاء الماضي، ثمّة تحدّيات هائلة أمامه. فالمعركة الحقيقية ستنطلق بعد التشكيل، حيث ستكون الكلمة للشارع، خاصة بوجود «التيار الصدري»، وهو تيار جماهيري كبير داخل الدولة وفي الشارع، خارج العملية السياسية، إذ سيستغلّ أي فشل للحكومة المقبلة لتحريك هذا الشارع، وحينها سيحصد ثمار ما يزرعه حالياً.

تقرير

عمّان تحت العباءة السعودية
لا بدّ من الرياض...

أنباء زيارة محمد بن سلمان إلى الأردن، والحفاوة البالغة التي استُقبل بها هناك، بانفتاح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدَين، على رغم بقاء عدد من المسائل العالقة. ومن بينها قضية باسم عوض الله التي يبدو أنها ستكون محلّ مساومة. والظاهر أن ما يحفّز إنهاء القطيعة هو العمل الجاري على إعادة ترتيب خريطة التحالفات في المنطقة، ورصّ صفوف «شركاء» الولايات المتحدة في وجه إيران، التي لن يكون الأردن مستثنى من أيّ مشروع قُوِّجّه ضدّها

عمّان ـ الأخبار

على رغم انتهاء زيارة وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، إلى الأردن، حيث استُقبل بحفاوة بالغة، لا تزال الزيارة تشغل الأوساط الإعلامية، ولا سيما منها تلك المحسوبة على القصر، والتي خصّصت مساحات واسعة لكتْل المديح للمملكة، والثناء على العلاقات الثنائية وحجم التبادل الاقتصادي. وأنباء تلك الحفاوة بوجود تَوجّه لدى القصر، عكسه كُتّابه ومنظّروه وأبرزهم فهد الخيطان (الذي انفرد إبّان أحداث «قضية الفتنة» بالغمز من قناة الرياض لتورّطها في القضية، قبل أن يُعيَّن بعد ذلك مديراً لإدارة الإعلام والاتصال في الديوان الملكي)، لتجاوُز هذا الخلاف، الذي تأخّر ابن سلمان عن ردمه أكثر من عام، خلافاً لرئيس الإمارات، محمد بن زايد، الذي تداركه مبكراً، وسارع إلى ترميم العلاقة مع عبد الله الثاني. وسبقت زيارة ابن سلمان تحرّكاتٌ لعبد الله وليّ عهده حسين، الذي يجري العمل على تلميع صورته منذ «أحداث الفتنة»، وتحضيره بشكل جيّد للخلافة، خصوصاً في اللقاءات مع الخليجيين والمصريين، وهو ما بدا واضحاً في «زيارة العمل» - كما وصفها الديوان الملكي - التي قام بها الرجلان، واستمرّت لساعات فقط، إلى شرم الشيخ، حيث التقيا الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وملك البحرين حمد بن عيسى آل ثاني. وحمل هذا اللقاء رسائل متعدّدة، لعلّ أبرزها اثنتان: أولاها، إعادة إحياء فكرة «تحالف الشام الجديد» (الذي اقترحه السيسي ويضمّ مصر والأردن والعراق)، بأبعاده الأمنية خصوصاً، وهو ما لا يمكن بغداد الانخراط فيه بسهولة، حتى لو لم تكن لديها ممانعة مبدئية حياله، فيما الرسالة الثانية هي الانزياح المصري الكامل نحو المموّل السعودي، على نحو يستلهم بشكل أو بآخر النموذج البحريني. ويعني ذلك، أخذاً في الاعتبار أيضاً أن جميع الأطراف التي اجتمعت في شرم الشيخ هي أطراف مُطبِّعة مع إسرائيل بشكل رسمي وعلى علاقة طيّبة مع السعودية، وأن عودة ابن سلمان إلى المسرح باتت واجبة، في ظلّ التغييرات الكثيرة منذ خروج دونالد ترامب من المكتب البيضاوي، وحالة الفراغ التي خلّفتها إدارة جو بايدن في المنطقة، والتي تحدّث عنها عبدالله بصراحة في زيارته الأخيرة للولايات المتحدة، حيث المح إلى وجود رؤى لدى دول المنطقة للتحرّك، خصوصاً على خطّ القضية الفلسطينية التي أهملتها الإدارة الأميركية منذ عامين. وفي خضمّ ذلك، لا تغيب «الحرب» المتواصلة بشكل أو بآخر بين إيران وإسرائيل، التي أجرى مستشارها للأمن القومي، إيال حولاتا، زيارة إلى الأردن قبل يوم واحد من وصول وليّ العهد السعودي إليه، في ما لا يمكن فصله عن الجولة المرتقبة لبايدن في المنطقة، وعودة التركيز على إيران بعدما استحوذت أوكرانيا لوقت على كامل المشهد.

خلافاً للمساعدات المالية الواضحة لمصر، لم يوقّع الجانبان الأردني والسعودي أيّ مذكّرات تفاهم

على المستوى الاقتصادي، أجرى الوفد الضخم المُصاحب لابن سلمان، الذي جرى تقليده أرفع وسام أردني (وسام الشريف الحسين بن علي)، لقاءات متعدّدة في وقت قياسي في مجالات متنوّعة كالبيئة والنقل والطاقة وغيرها، في ما أنبأ بطيّ صفحة شدّ العصب بين عمّان والرياض، والعودة الأردنية إلى الحضن السعودي. ولكن خلافاً للمساعدات المالية الواضحة لمصر، لم يوقّع الجانبان الأردني والسعودي أيّ مذكّرات تفاهم، ما يعني أن أوان استئناف الدعم لم يَحِن بعد، خصوصاً إثر فترة انقطاع استُبدلت فيها المشاريع التنموية بالمِنح النقدية، مع التذكير هنا بأن ثمّة ورقة يمكن لعمّان «اللعبَ» بها في هذا الإطار، وهي ورقة رئيس الديوان الملكي السابق، باسم عوض الله - الذي عمل سابقاً مستشاراً لابن سلمان أيضاً -، المعتقل في الأردن على خلفية تورّطه في أحداث «الفتنة».

بالنتيجة، يمثّل الأردن محطّة لا يمكن تجاوزها بالنسبة إلى السعودية، خصوصاً في ظلّ الحديث عن حلف أمني ضدّ إيران، لا مناص من أن تكون المملكة الهاشمية حاضرة فيه بحغرافيّتها السياسية، بحُكم تواجد القوات الأميركية على أراضيها في كامل قواعدها العسكرية ونقاطها الحدودية، بعد توقيع «معاهدة التعاون الدفاعي» بين الولايات المتحدة والأردن، إضافة إلى استعداد الأخير لاستضافة أكبر مناورات أميركية في المنطقة، هي «الأسد المتأهّب»، مجدّداً، بعد انقطاع بسبب جائحة «كورونا». وما لم يذكره الإعلام الأردني أن قائد القيادة المركزية الأميركية، الفريق أوّل إريك كوريلا، أعلن، خلال زيارته عمّان في الثلث الأخير من أيار الماضي، عودة المناورات في أيلول المقبل، إنّما على نحو استثنائي، حيث ستشهد للمرّة الأولى، مشاركة قوّات عسكرية إسرائيلية في تدريبات علنية في الأردن. والجدير ذكره، هنا، أن عبدالله استقبل كوريلا أيضاً، قبل ساعات من استقباله ابن سلمان.

سبقت زيارة ابن سلمان تحرّكاتٌ لعبد الله ووليّ عهده حسين، الذي يجري العمل على تلميع صورته منذ «أحداث الفتنة»، وتحضيره بشكل جيّد للخلافة

فلسطين

قرصنة تصاريح العمل: السلطة تنازع «الغلابة» في رزقهم

وكأنه لم تكفِ السلطةَ الفلسطينية الإجراءاتُ العقابية المتّخذة من قِبَلها بحقّ قطاع غزة، حتى تمتدّ يدها أخيراً إلى التصاريح الممنوحة للفقراء للعمل في الداخل المحتلّ. إذ كشفت وزارة العمل في القطاع، أخيراً عن «قرصنة» وزارة الشؤون المدنية في رام الله، لآلاف تصاريح من تصاريح الغزّيين، وذلك لمصلحة موظّفين حكوميين في غزة يتقاضون رواتبا شهرية من السلطة

يوسف فارس

على رغم الإشكاليات المحيطة بالعمل في الداخل المحتلّ، إلّا أن السماح لـ15 ألفاً من عمّال قطاع غزة بدخول «مدن العمق» عقب معركة «سيف القدس»، شكّل «طاقة القدر» لمئات الآلاف من أبناء الطبقة المسحوقة، والذين طحنهم الفقر طوال 15 عاماً. يقول الشاب محمد سحويل: «منذ أشهر، قدّمت أوراقي لدى وزارة العمل، إلّا أن تزاحم الآلاف على هذه الفرصة، وإجراءات الاحتلال بإعطاء الأولوية لفئات عمرية دون أخرى، جعلني أنتظر التصريح عاماً كاملاً من دون نتيجة». ويضيف سحويل، الذي يعمل في مجال البناء، في حديثه إلى «الأخبار»: «نُصدم اليوم بأن حصّة العمال وصلها فساد السلطة أيضاً، إذ يُحرم أولادنا من قوت يومهم لمصلحة بعض المتنفّذين (...) ما يحدث جريمة».

وكان وكيل وزارة العمل في غزة، إيهاب الغصين، قد كشف، في مقابلة صحافية، عن إصدار وزارة الشؤون المدنية في رام الله أكثر من ألف تصريح، لصالح موظفَين على قيد العمل في الأجهزة الأمنية والحكومة التابعة للسلطة، يقيمون في غزة. وبحسب مصادر مطّلعة تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن عدداً من هذه التصاريح مُنحت لصالح أصحاب رُتب عليا من بينهم عميد ورائد، واستخدمها بعض هؤلاء لزيارة الضفة والسياحة، فيما عمل آخرون بها في مهن يطلبها سوق العمل في الداخل. ولم ينفِ إياد نصر، وهو مدير عام «الشؤون المدنية» في القطاع، ما ذكره الغصين، مُلمّحاً، خلال مقابلة إذاعية، باللوم على الأجهزة الأمنية في غزة، والتي كان بمقدورها منْع غير المستحقّين من السفر بتصريح عمل، لكنّها لم تقم بذلك، متحجّجةً في الوقت نفسه بأنه لا يمتلك كشوفاً تُظهر الأوضاع الوظيفية لطالبي التصاريح، علماً بأن السجلّ المدني لسكّان القطاع كافة، منشور على عدّة مواقع إلكترونية، فضلاً عن توفّر نسخ مفصّلة ومحدّثة منه لدى الوزارات والهيئات الرسمية جميعها.

إزاء ذلك، يرى المحلّل السياسي، مصطفى الصواف، أن الدور المنوط بنصر هو أن «لا يسمح بهذا التجاوز، لا أن ينتظر الأجهزة الأمنية في غزة لتقوم بوظيفته»، واصفاً «حصول الموظفين على تصاريح العمّال الغلابة» بأنه «جريمة يجب أن يحاسَب عليها هو والذي يمثّل رأس الهرم في الشؤون المدنية، إذ كان يعلم بذلك». ويعتبر الإعلامي ماجد الزبدة، بدوره، أن «استخدام تصاريح العمال في حسابات حزبية ضيّقة ولمصالح شخصية لمتنفّذين في فتح والسلطة، ما هو إلّا قمّة جبل الجليد لِما يدور في أروقة الهيئة التي يرأسها حسين الشيخ، من استصدار آلاف التصاريح من دون حقّ، في مقابل حرمان الآلاف من مرضى وعمّال غزة بذريعة الرفض الأمني من الاحتلال». ويَلفت الزبدة، في منشور على «فيسبوك»، إلى أن «هذه الوقائع تُعزّز ما كشفه تقرير مؤسّسة (أمان) للنزاهة ومكافحة الفساد عام 2021، حيث ذكر أن الواسطة تنتشر في مؤسّسات السلطة بنسبة 22%، واختلاس الأموال العامة بنسبة 16%، أمّا الرشوة فبنسبة 16%، فيما يُساء استعمال السلطة بنسبة 13%».

أصدرت وزارة الشؤون المدنية في رام الله أكثر من ألف تصريح لمصلحة موظفين في الأجهزة الأمنية والحكومية التابعة للسلطة (أ ف ب)

فصائلياً، دانت «حركة الجهاد الإسلامي» سرقة تصاريح العمّال، وقال القيادي فيها، خضر حبيب، إن «الأصل أن تُتاح هذه الفرصة للعاطلين عن العمل، أمّا صدور التصاريح للموظفين، فهو سطو على حقوق هذه الفئة، ويدلّل على عدم عدالة أجهزة السلطة في رام الله، والمكلَّفة بمتابعة الشؤون المدنية». وعدّ رئيس «الاتحاد العام لنقابات العمال» في القطاع، سامي العصمي، بدوره، «ما جرى جريمة جديدة تُضاف إلى سلسلة من الجرائم التي ترتكبها السلطة بحق غزة». وأضاف العصمي، في بيان وصلت «الأخبار» نسخة منه، أنه إلى جانب مماطلة الاحتلال وابتزازه القطاع في هذا الملفّ، فإن «الضربة جاءت من الشؤون المدنية والسلطة الفلسطينية عبر استصدار تصاريح لشراء ذمم قيادات فتحاوية داخل غزة». وشدّد على أن «هذه جريمة لا بدّ أن يحاسَب عليها كلّ من يثبت له ضلع فيها»، مشيراً إلى أن «92 ألف عامل سجّلوا للحصول على تصاريح في غزة، وفي النهاية ذهبت إلى موظّفي السلطة»، مطالباً «اللجنة الإدارية» في القطاع بسحب هذه التصاريح، ومحاسبة الأشخاص المتورّطين؛ لأن «العامل المحاصَر منذ 16 سنة، ينتظر نصف فرصة عمل، ولا يجوز لأحد أن يستولي عليها في إطار شراء الذمم».

مُنحت بعض التصاريح لأصحاب رُتب عليا في السلطة من مثل عميد ورائد

يُذكر أن وزير الجيش الصهيوني، بيني غانتس، تراجع، أخيراً، عن زيادة حصّة تصاريح العمل الممنوحة لغزة بواقع 2000 تصريح إضافي، عقب إطلاق قذيفة صاروخية من القطاع.

اليمن

يوماً بعد يوم، تزداد الأوضاع الاقتصادية في جنوب اليمن سوءاً في ظلّ تنصّل الدول الخليجية من الوعود التي أطلقتها في أعقاب تشكيل «المجلس الرئاسي». وتعدّ الأخير بأنه يحتاج إلى مزيد من الوقت لمعالجة الأزمات المتفاقمة. وفيما لا يبدو أن ثمّة بادرة حلّ في الأفق، وسط تطنيش السعودية والإمارات للمطالب الجنوبية، وعدم استعجالهما الدفع نحو حلّ سياسي، تتصاعد حالة الغضب الشعبية من جرّاء ذلك، مُنذرة بانفجار أكبر في وجه القوى الموالية لـ«التحالف»، لن يُستثنى منه «الانتقالي» الذي يُحمّل مسؤولية رهْن الجنوب للرياض وأبو ظبي. وعلى رغم تلك الصورة السوداوية، يُواصل محمد آل جابر الترويج لمشاريع بلاده في اليمن، حيث استطاع تحصيل مكسب إضافي لصالح البرنامج الذي يديره هناك، بتفويضه من قِبَل حكومة معين عبد الملك للتحكّم بالسوق النفطية اليمنية

غضبٌ في الجنوب
الوعود الخليجية تتلاشى

لم ينجح «المجلس الرئاسي» حتى الآن في تحقيق أي إنجاز على مستوى تحسين الواقع المعيشي (أ ف ب)

لقمان عبدالله

تفاقم الوضع المعيشي في عدن وبقيّة المحافظات الجنوبية، بالتزامن مع الهدنة الإنسانية والعسكرية التي أعقبت إزاحة السعودية الرئيس عبد ربه منصور هادي من المشهد، وتشكيل «المجلس الرئاسي» المكوّن من مجموعة من أمراء الحرب. وإذ رافقت تلك العملية وعودٌ سعودية بتقديم دعم عاجل للاقتصاد اليمني

> تتنصّل الدول الخليجية من الإيفاء بالتزاماتها التي أطلقتها في ختام مشاورات الرياض

بقيمة 3 مليارات دولار، ومساعدات بقيمة 300 مليون دولار لتمويل خطّة الاستجابة الإنسانية التي أعلنتها الأمم المتحدة لعام 2022، فقد استبشر أبناء الجنوب اليمني خيراً. إلّا أن الوقائع التي أعقبت ذلك جاءت مخيّبة للآمال؛ إذ على رغم اقتراب المجلس من إتمام شهره الثالث، فهو لم ينجح حتى الآن في تحقيق أيّ إنجاز على مستوى تحسين الخدمات المعيشية التي لا تفتأ تتدهور، في ظلّ استمرار حجب الرواتب أيضاً. وبينما يبدو أن «الرئاسي» لا يملك سوى التذكير بالوعود السعودية والخليجية، فإن الجانبَين السعودي والإماراتي يتصرّفان على أنهما ليسا على عجلة من أمرهما، وإنْ بلغ الحال في عدن مبلغاً كبيراً من السوء والتوتّر والجوع، طالما أن الهدنة مستمرّة، وتلبّي شرط عدم تعرّض أراضيهما للهجمات.

وعلى خلفيّة ذلك، لا تجد الدول الخليجية، وعلى رأسها السعودية، مانعاً من التنصّل من الإيفاء بالتزاماتها ووعودها التي أطلقتها في ختام المشاورات الأخيرة في الرياض. وتدّعي الأوساط القريبة من المملكة أن الوديعة التي كان ينتظرها اليمنيون، مرهونة بالعديد من الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية المطلوبة من الجانب اليمني، وأن هذه الاشتراطات لم تتمّ تلبيتها، وهو ما أدّى إلى تأخير المساعدات. لكنّ كثيرين يرون أن التحالف السعودي - الإماراتي ليس في نيّته أصلاً تقديم أيّ دعم إلّا بمقابل سياسي.

وعلى أيّ حال، فقد ذهبت الوعود أدراج الرياح، وعادت من جديد الالتزامات إلى نقطة الصفر، حين اقترب سعر الدولار من حاجز 1600 ريال، ولن يتأخّر قبل أن يتجاوزه إذا استمرّ الوضع على ما هو عليه، فيما تعاني مدينة عدن وبقيّة المحافظات من أزمة انقطاع شبه دائم للكهرباء في ظلّ ارتفاع كبير في درجات الحرارة.

وتُحمّل القوى الجنوبية المناوئة لـ«التحالف»، كلّاً من السعودية والإمارات، مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع، طالما أنهما تتعمّدان عدم إيجاد حلّ سريع لانهيار العملة، ولا تستعجلان أصلاً العمل على الوصول إلى تسوية سياسية. كذلك، يجري تحميل القيادات والنُّخب الجنوبية جزءاً من المسؤولية عن المأزق الاقتصادي والسياسي، بسبب وضعها بيضها كلّه في سلّة دولتَين (تستمتعان بمشاهدتنا نغرق في وحل الفقر والمجاعة المخيفة من دون أن تُحرّكا ساكناً)، في حين يعلن بعض تلك القيادات استعداده لـ«الدفاع عن الأمن القومي العربي والمياه الإقليمية الدولية»، وهو الذي لم يستطع استعادة السيطرة على الموارد لتأمين الكهرباء لمدينة عدن. ولعلّ سهام النقد تطاول، أكثر ما تطاول، الذي «المجلس الانتقالي الجنوبي»، الذي يبدو مكبّلاً وفاقد الحيلة؛ فلا هو قادر على التخلّص من الضغط الهائل الذي فُرض عليه بقبوله بالمعادلة التي حكمت «الرئاسي» (عضو واحد يمثّله من أصل ثمانية أعضاء)، ولا هو يستطيع اتّخاذ مواقف متمايزة عن بقيّة مكوّنات المجلس القيادي الذي يناى بنفسه عن معالجة الأزمات المتفاقمة. وفي هذا الإطار، تصف مصادر سياسية قريبة من «الانتقالي»، ما يجري في الجنوب بأنه «خطّة تديرها حكومة معين عبد الملك ومجلس الرئاسة بغرض تشويه صورة الانتقالي في نظر الجنوبيين»، معتبرة أن صمت «الرئاسي» على ذلك الوضع «يجعله شريكاً في هذه الكارثة»، وأن «ممثّلي القوى الشمالية في مجلس القيادة الرئاسي، وعلى رأسهم رشاد العليمي، يخدمهم هذا الوضع الكارثي، حيث إن استقرار الجنوب سينهي حلمهم في البقاء مدّة طويلة في الرئاسة».

محمد آل جابر وصيّاً على النفط: لا دعمَ مجّانياً

صنعاء ـ رشيد الحداد

وجّه رئيس حكومة عدن، معين عبد الملك، الثلاثاء الماضي، وزارتَي المالية والنفط والمعادن بالإسراع في التوقيع على اتفاقية تُمنح «برنامج إعادة الإعمار» السعودي حقّ حوكمة صندوق دعم واردات المشتقّات النفطية، والذي كانت

> تعلو المطالبات اليمنية اليوم بالكشف عن مصير الأموال التي يجمعها «برنامج إعادة الإعمار» من الدول المانحة

أعلنت السعودية التوجّه لإنشائه صبيحة الانقلاب على الرئيس عبد ربه منصور هادي، وتشكيل «المجلس الرئاسي» الموالي لها. وعلى رغم أن مهمّة الصندوق ذات طابع تجاري استثماري ولا علاقة لها بإعادة الإعمار، إذ تتعلّق بالإتجار بالنفط والسيطرة على الحصّة السوقية لشركات النفط الوطنية في المحافظات الخارجة عن سيطرة حكومة صنعاء، إلّا أن عبد الملك يَعتبر تسليم القطاع النفطي للبرنامج السعودي «ضرورة للحدّ من العجز في ميزان المدفوعات، ووقف استنزاف العملات الأجنبية». وكانت مساعي آل جابر للسيطرة على السوق النفطية بدأت منذ أكثر من عامَين، أثناء محاولة مُحافظ البنك المركزي السابق، حافظ معياد، الاتفاق مع شركة «أدنوك» الإماراتية لتوريد الوقود إلى الأسواق الواقعة في المحافظات الجنوبية، في أعقاب تفاقُم أزمات الوقود هناك، لِيردّ آل جابر على ذلك بعزْل معياد من منصبه. وفي مرحلة لاحقة، تولّى «برنامج إعادة الإعمار» السعودي الإشراف على تنفيذ مشروع مِنحة النفط التي كانت أعلنتها الرياض لصالح اليمن في آذار 2021، وقالت وقتها إنها مجّانية ومساهَمة منها للحدّ من تداعيات «الانطفاءات» الكهربائية، ليتبيّن، وفق تصريحات وزير الكهرباء في الحكومة الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي، أنور كلشات، في منتصف نيسان من العام نفسه، أن الجانب اليمني اشترى الوقود بسعر السوق السعودية بقيمة تزيد عن 452 مليون دولار، إضافة إلى دفْع قيمة مضافة بنسبة 15%. ووفقاً لمصادر في شركة كهرباء عدن تحدّثت إلى «الأخبار»، فقد فرض آل جابر إنشاء صندوق مشترك لإيرادات الكهرباء تحت إدارة البرنامج الذي يديره وتصرّفه، ليتمّ سداد ثمن الشحنات المستوردة من «أرامكو» أوّلاً بأول. أمّا في بقيّة المحافظات الجنوبية، إضافة إلى مأرب وتعز، فقد نَصب البرنامج السعودي لوحات تعلن عن مشاريع خدمية وتنموية بتمويل منه، إلّا أن تلك المشاريع لم تجد سبيلها إلى التنفيذ على الأرض، ما أثار غضباً شعبياً، ودفع مواطنين إلى الإقدام على إزالة اللوحات الدعائية لصالح السعودية.

وتقول الحكومة السعودية، وفق أرقام أعلنتها مطلع العام الجاري، إنها دعمت اليمن بأكثر من 18 مليار دولار خلال السنوات الماضية. كما يقول «برنامج إعادة الإعمار» التابع لها إنه نفّذ العام الماضي 207 مشاريع في 8 قطاعات، ومَوّل تنفيذ 32 مشروع مياه، و50 مشروع تعليم، و26 مشروع طاقة كهربائية، و25 مشروعاً صحّياً، و12 مشروعاً في مجال المرأة والشباب، و33 مشروعاً في مجال النقل، و18 مشروعاً في القطاعَين الزراعي والسمكي في اليمن. إلّا أن هذه المشاريع المتكاثرة لا يبدو لها أثر يُذكر على الأرض، باستثناء عدد محدود منها، أريدت من ورائها أهداف مغايرة للمعلَن عنه. إذ أعاد البرنامج، مثلاً، تأهيل بعض الطرقات في مدينة عدن وأبين، ورمّم مجموعة من المدارس واستبدل بأسمائها أسماء سعودية، كما نفّذ مشروع تأهيل منفذ شحن البرّي الذي يربط اليمن بسلطنة عُمان، وحوّله إلى ثكنة عسكرية سعودية. كذلك، وقّع اتفاقاً مع وزارة التخطيط في الحكومة الموالية لـ«التحالف»، أعطى بموجبه لنفسه حقّ السيطرة على القطاعات اليمنية كافة، ومنْع دخول أيّ شركات استثمارية إلى قطاع النفط إلّا بعد التفاوض معه. ووفقاً للاتفاق، فإنه يحقّ للبرنامج منْح شركات أجنبية حقّ الامتياز في الاستثمار في مختلف القطاعات من دون تدخّل الجانب اليمني، ما وفّر للمملكة - نظرياً - صكّاً قانونياً للوصاية المطلقة على اليمن لعقود.

وتعلو المطالبات اليمنية اليوم بالكشف عن مصير الأموال التي يجمعها «برنامج إعادة الإعمار» من الدول المانحة، باسم إعادة إعمار اليمن ومساعدة أهله، فضلاً عن الكشْف عن مصير نحو 17 مليون دولار سيطر عليها البرنامج أواخر العام الماضي، بحجّة توسعة طريق العبر - مأرب وإعادة تأهيله. وتأتي هذه المطالبات في ظلّ حالة حَنَق على ممارسات آل جابر، والتي تحوّلت إلى استعراض فجّ لمشروع الوصاية السعودية الجديدة، بعدما مُنح ممثّلو المملكة صلاحية القيام بمهامّ الجهات الحكومية في اليمن، وعلى رأسها توقيع الاتفاقيات كما في اتفاقية تطوير الموانئ والمنافذ التي وقّعها وزير النقل السعودي أواخر عام 2020.

مساعي السفير السعودي للسيطرة على السوق النفطية اليمنية بدأت منذ أكثر من عامين (أ ف ب)

سوريا

صالح مسلم زعيماً متجدّداً لـ«PYD»: رسالة تحدٍّ إلى أنقرة

الحسكة ـ أيهم مرعي

بعد خمس سنوات من مغادرة السياسي الكردي المعروف، صالح مسلم محمّد، قيادة «حزب الاتحاد الديموقراطي»، الذي يقود «الإدارة الذاتية» الكردية، في مناطق سيطرة «قسد»، عاد الرجل مجدّداً إلى الواجهة بعد انتخابه رئيساً جديداً للحزب في المؤتمر التاسع المنعقد في مدينة الحسكة. وجاء هذا التطوّر على رغم أن النظام العام لـ«PYD» لا يسمح بقيادة الشخص نفسه للحزب لأكثر من دورتَين، وهو ما كان مسلم قد انتهاه في الفترة ما بين عامَي 2012 و2015. وتُعدّ عودة مسلم، وشريكته في القيادة آسيا العبدالله، رسالة تحدٍّ إلى الأتراك الذين يرون فيه زعيماً وراعياً لمصالح «حزب العمال الكردستاني» في سوريا، ورسالة تطنيش إلى واشنطن بخصوص رغبة الأخيرة في إرساء أرضيّة حوار مع أنقرة، على أساس عزل ملفّ «قسد» عن ملفّ «العمال»، من خلال فكّ الارتباط العسكري والسياسي بينهما. وعلى عكْس النصائح الأميركية، فقد رفع المؤتمر، في يافطته الرئيسة، صوراً عملاقة لزعيم حزب «العمال»، عبدالله أوجلان، مع رفْع رايات تَرمز إلى «PKK».

ويمثّل اسم صالح مسلم حساسية خاصة لدى الأتراك، خاصة أن صاحبه من ضمن 48 شخصية من قادة «العمال»، أصدرت أنقرة مذكّرات اعتقال بحقّهم سابقاً، بتهمة ممارسة أنشطة ضدّ الأمن القومي التركي، خلال فترة اختفائه في سوريا ما بين عامَي 2003 و2010، والتي تعتقد تركيا أنه قضاها في جبال قنديل. كذلك، عادةً ما يردّد الإعلام التركي اسم مسلم على أنه زعيم لميليشيا «PYD»، التابعة لـ«PKK»، حتى خلال فترة تركه مهمّة قيادة الحزب، والاكتفاء بمهمّة عضوية هيئته الرئاسية فقط. وقد سعى الأتراك أكثر من مرّة لإلقاء القبض على الرجل، وهو أمرٌ بدا وشيكاً تحقّقه، عندما اعتقلته السلطات التشيكية أثناء وجوده في العاصمة براغ في عام 2018، بناءً على مذكّرة اعتقال بحقّه صادرة من تركيا، قبل أن تُفرج عنه لاحقاً بعد فترة توقيف قصيرة. واللافت أن الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، ردّ بنفسه على أسئلة الصحافيين خلال هذا الأسبوع، حول مستجدّات انضمام السويد إلى حلف «الناتو»، بأنه «لا يمكن أن نُوافق على انضمام السويد التي يُجري إعلامها لقاءً مع زعيم الإرهابيين»، في إشارة إلى لقاء أجراه التلفزيون السويدي مع مسلم، الأسبوع الفائت. وتتّهم تركيا، السوريين المتعاقبين على زعامة «PYD»، بأنهم بالأساس أعضاء فاعلون في «PKK»، ويأتمرون بأمر قيادته في جبال قنديل.

على أنه من الواضح أن قيادة الحزب لم تَرَ فعّالية قوية للرئيسَين اللذين خلَفا مسلم، وهما شاهوز حسن وأنور مسلم، إذ شهدت فترتا هذَين الأخيرَين سقوط كلّ من عفرين ورأس العين وتل أبيض بيد الأتراك. وفي ظلّ تصاعُد المخاوف اليوم من إطلاق عملية عسكرية تركية جديدة ضدّ مناطق نفوذ «الاتحاد الديموقراطي»، جرت إعادة كلّ من مسلم والعبدالله إلى الرئاسة المشتركة، في ما يبدو محاولة لترتيب البيت الداخلي استعداداً لمواجهة التهديدات التركية. ومع ذلك، ينفي مصدر كردي مقرّب من الحزب، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «يكون قرار عودة مسلم إلى القيادة تحدّياً لتركيا أو لأيّ جهة كانت، بل هو قرار داخلي لأعضاء الحزب الذين انتخبوه لقيادتهم في هذه المرحلة»، لافتاً إلى أن «مسلم يتمتّع بشعبية كبيرة بين الأعضاء، نظراً إلى المكانة النضالية له، وإلى كونه من المؤسّسين في عام 2003، ويملك شبكة علاقات واسعة محلّياً ودولياً»، مضيفاً أنه «كان ضمن هيئة التنسيق الوطنية، ويُعدّ من قيادات المعارضة، ولا علاقة لانتخابه بأيّ توجّهات سياسية أخرى، بما فيها العلاقة مع حزب العمال». ويرى المصدر أن «وجود قيادة متجدّدة للحزب من شخصيتَين مهمّتَين هو أمر طبيعي، في ظلّ المخاطر التي تهدّد المنطقة، والحاجة إلى فتح قنوات تواصل مع الجميع لمواجهة أيّ عدوان تركي جديد على المنطقة، بما في ذلك تفعيل الحوار مع حكومة دمشق».

> من الواضح أن قيادة الحزب لم ترَ فعّالية قوية للرئيسين اللذين خلفا مسلم

يمثّل اسم صالح مسلم حساسية خاصة لدى الأتراك، خاصة أنه من ضمن قادة «العمال»، الذين أصدرت أنقرة مذكّرات اعتقال بحقّهم سابقاً (أ ف ب)

برزاني على خطّ الخلافات الكردية: مشروع «مؤتمر قومي» بوجه «قسد»

محمود عبد اللطيف

استقبل زعيم إقليم كردستان، مسعود برزاني، قبل أيام، وفداً يمثّل «المجلس الوطني الكردي» المشكّل من مجموعة أحزاب تعارض «قسد»، ليدور الحديث بين الطرفَين حول مستقبل المجلس، وإمكانية إشراكه في الحياة السياسية السورية في ظل تعثّر الحوار الكردي - الكردي الذي دفعت به واشنطن أكثر من مرّة من دون جدوى. وبحسب مصدر في المجلس تحدّث إلى «الأخبار»، فإن برزاني نَصح أعضاء الوفد بتحريك مياه الحوار مع «قسد»، أملاً في اصطياد تنازلات منها، في ظلّ التهديدات التي تُواجهها من الحكومة التركية، التي تُعدّ الداعم الأساسي لـ«الوطني» بوصفه جزءاً من «الائتلاف السوري» المعارض. ويشير المصدر إلى أن العلاقة بين القوى الكردية لم تشهد أيّ تقدُّم خلافاً للنوايا المعلَنة؛ إذ «تَنظر قسد إلى المجلس الوطني على أنه مجموعة من الخونة للقضية الكردية، نتيجة لتطبيعهم مع النظام التركي»، وهي تعتقد بالتالي أن «إشراكهم في قيادة المنطقة وفْقاً لاتفاقية دهوك، وما طرأ عليها من تعديلات خلال جلسات الحوار الكردي - الكردي السابقة، تندرج ضمن خانة التنازلات التي لن تفضي إلّا إلى اختراق الشمال». ويضيف المصدر أن «قادة قسد يَعتبرون الحوار مع المجلس الوطني، مضيعةً للوقت، ستعطي للأخير الفرصة لهدم ما بنته الإدارة الذاتية خلال سنوات خلت».

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها «الأخبار»، فإن الهدف من زيارة وفد «المجلس الوطني» إلى أربيل، إطلاق عملية تنسيق لعقد «مؤتمر قومي للكرد»، يَجمع كامل القوى السياسية الكردية السورية، بهدف إيجاد نوع من التفاهمات الملزِمة لـ«قسد»، وذلك من بوّابة «إنهاء التهديدات الأمنيّة التي تحيط بكرد سوريا». لكن الغاية الأساسية من هذا المؤتمر، على ما يبدو، محاولة «ترويض قسد، وعزل حزب العمال الكردستاني بوضعه في خانة المتسبّب بتهديد سلامة الكرد، عبر صراعاته المستمرّة مع تركيا عسكرياً، ومع كردستان سياسياً»، وفق المصادر نفسها. ومن خلال استقباله وفد «المجلس الوطني» في «مصيف صلاح الدين» الذي يقيم فيه منذ أن تنحّى عن كرسيّ رئاسة كردستان لصالح ابنه نيجرفان، يحاول مسعود برزاني العودة إلى لعب دور رئيس ومقرِّر في الشمال السوري، بالاستفادة من احتياج «قسد» إلى أراضي الإقليم لتأمين سوق لتهريب القمح والنفط السوريَين. والظاهر أن هذه المحاولات ليست معزولة عن إدارة الحكومة التركية، التي تريد جعل «المجلس الوطني» شريكاً في أيّ قرار، حتى تضْمن تعطيل ما لا يُرضيها.

والجدير ذكره، هنا، أن «اتفاقية دهوك» التي وُقّعت في عام 2014 في كردستان، أفضت إلى توافق القوى الكردية على تشكيل مرجعية سياسية موحّدة، تُوزَّع مقاعدها بنسبة 40% لكلّ من التيار السياسي الذي تمثّله «قسد»، وذلك الذي يعبّر عنه «المجلس الوطني»، على أن تبقى نسبة 20% للقوى غير الموالية للطرفَين. لكن سلسلة جلسات الحوار التي دفعت بها واشنطن خلال العام الماضي، أفضت إلى الاتفاق على شطر نسبة الـ20% منها لصالح القوى السياسية التابعة لـ«قسد»، من دون أن تنخرط في كيانها، وتلك المحسوبة على «المجلس الوطني» من دون أن تكون جزءاً منه أيضاً.

«قادة قسد يعتبرون الحوار مع المجلس الوطني، مضيعة للوقت» (أ ف ب)

من بين الإجراءات المتوفرة ايضا لدى موسكو للرد على فيلنيوس، إعلان مناطق غرب اوكرانيا «منطقة محظورة» على الطيران الاوكراني والغربي (اف ب)

قضية

في مشهد يعيد إلى الأذهان كوابيس الحرب العالمية الثانية، حيث خضعت مدينة كالينينغراد لحصار خانق، لم يُستثنَ منه سوى مسار بحري وحيد. كان تُحدّد مياهه في الشتاء يُجبر الناقلات على العبور فوق الجليد من اجل إيصال البضائع إلى الإقليم. بدأت ليتوانيا، بدفْع غربي على ما يبدو، منذ أيام، فرْض حظر على هذه المدينة الروسية الحبيسة. سيتصاعد تدريجياً وصولاً إلى منع عبور النفط والغاز الروسيين في اتّجاهها. حظرٌ أيضاً يمثّل نقطة تحوّل في مسار الحرب الدائرة على أعتاب أوروبا. كونه يشكّل - بحسب الكرملين - انتهاكاً «غير قانوني وغير مسبوق»، لكنه لن يدفع روسيا، وفق ما يظهر إلى الآن، إلى اتّخاذ خطوات دراماتيكية، سيكون من شأنها جرّها إلى صراع غير مرغوب مع «الناتو». الأمر الذي يعني الاكتفاء حالياً بالتصعيد الدبلوماسي، مع البحث عن مسارات بديلة يمكن من خلال إيصال المنتجات المحظورة إلى كالينينغراد

كوابيس كالينينغراد
خيارات روسية محدودة لفكّ «الحصار»

موسكو - **أحمد الحاج علي**

يستمرّ الشدّ والجذب بين روسيا من جهة، وليتوانيا وحلفائها الغربيين من جهة أخرى، على خلفية بدء الأخيرة تطبيق حظر على عبور بضائع روسية إلى كالينينغراد، المدينة الروسية الاستراتيجية الحبيسة في شرق أوروبا، والمُحاطة بليتوانيا وبولندا وبحر البلطيق. حيث لا ممرّ برّياً يصلها بباقي الجغرافيا الروسية، التي ترتبط بها حصراً عبر خليج كالينينغراد وبحر البلطيق المتّصل بالخليج الفنلندي ومدينة سانت بطرسبورغ. ويمثّل هذا الحصار، والذي أذن به إخطار إدارة مؤسّسة سكك الحديد الليتوانية نظيرتها في كالينينغراد بوقف عبور بعض البضائع الخاضعة لعقوبات الاتحاد الأوروبي إليها بدءاً من 18 حزيران الجاري، خرقاً لاتفاقيات الدولية المبرَمة مع روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ما يمنح الأخيرة صلاحيّة الردّ على انتهاك حقّ من حقوقها السيادية. والجدير ذكره، هنا، أن كالينينغراد كانت، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، تقع ضمن إقليم بروسيا الألماني، قبل أن تنتقل سيادتها إلى الاتحاد السوفياتي بقرار صادر عن مؤتمر بوتسدام عام 1945. ومع انهيار الاتحاد، اعترفت روسيا باستقلال جمهوريات البلطيق مقابل عدم عرقلة الوصول الآمن إلى كالينينغراد، وهو ما تمّ تثبيته أيضاً في البيان المشترك بين روسيا والاتحاد الأوروبي عام 2002. ومع الخطوة الليتوانية الأخيرة، تكون الاتفاقيات والمعاهدات المُنظّمة للتراتيزيت الروسي عبر كالينينغراد، التي تُعتبر محوراً رئيساً وعقدة اتّصال للطرق السريعة وسكك الحديد والموانئ البحرية والنهرية كما أنها تحتضن المقرّ الرئيس لأسطول بحر البلطيق التابع للبحرية الروسية، قد تعرّضت لخرق جسيم، ما يستتبع أسئلة كثيرة عن طبيعة الردّ الروسي الذي يتواصل التلويح به.

وعلى رغم اعتبار سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي، نيقولاي باتروشيف، القرار الليتواني مندرجاً في إطار عملية التحشيد التي يقودها «الناتو» على حدود روسيا، والضغوط الغربية القصوى الممارَسة على موسكو، إلّا أنه استبعد اللجوء إلى الخيار العسكري، مكتفياً بالإشارة إلى العمل على «اتّخاذ تدابير مناسبة في المستقبل القريب» لم يوضح طبيعتها، لكنه حذّر من أن «تداعياتها ستكون سلبية وقوية على الشعب الليتواني أوّلاً قبل غيره». وجاء كلام بيتروشيف خلال زيارته منطقة كالينينغراد، حيث اجتمع مع حاكمها، أنطون علიخانوف، وناقش معه كيفية ضمان تزويد المقاطعة بالطاقة، وصيانة خطوط الألياف الضوئية البحرية للتواصل مع باقي المناطق الفيدرالية الروسية، حيث يُبرز من بين الخيارات المتاحة تزويد مواطني المنطقة الشمالية الغربية الحدودية بأجهزة اتّصال محمولة، وتوفير بثّ إذاعي روسي مستدام، مع تأمين وسائل النقل البديلة عن الخطوط البرّية. على أن اللافت هو أن المكتب الإعلامي التابع لمجلس الأمن الروسي حاول التخفيف من حديث باتروشيف، معلناً أن زيارته كانت مجدولة مسبقاً قبل الخطوة الليتوانية، وأن مِثل هذه الاجتماعات تُعقد سنوياً بتكليف من الرئيس فلاديمير بوتين.

وأيّاً يكن، فمن بين الإجراءات المتوفّرة أيضاً لدى موسكو للردّ على فيلنيوس، إعلان مناطق غرب أوكرانيا «منطقة محظورة» على الطيران الأوكراني والغربي، وهو ما سبق لروسيا أن هدّدت به غير مرّة من دون أن تُقدِم على تنفيذه، ما بدأ يستدعي مطالبات بأتّخاذ «قرارات حازمة»، من مِثل «استهداف مراكز صناعة القرار الأوكرانية». ويجري، في هذا الإطار أيضاً، استدعاء التاريخ القريب، عبر التذكير بأن ألمانيا اجتاحت بولندا عام 1939 لسبب مشابه، متّصل بما يُسمّى «الكوريدور» أو الممرّ البولندي بين ألمانيا وكالينينغراد التي كانت تُدعى حينها كونيسبيرغ، وتابعة لإقليم بروسيا الألماني. على أن أيّ تدخّل عسكري مماثل اليوم، لا يبدو، أقلّه الآن، في متناول اليد، مع أن المسافة التي ينبغي لروسيا السيطرة عليها لعزل كلّ دول البلطيق عن بولندا والدول الأوروبية الأخرى، لا تتجاوز 60 إلى 70 كيلومتراً. إلّا أن المشكلة ليست في القدرة على تنفيذ عملية عسكرية لتحرير خطّ المواصلات من مدينة سمولينسك الروسية إلى كالينينغراد، بل في احتمال أن يستتبع ذلك مواجهة مع «الناتو»، لا تبدو روسيا ولا «الأطلسي» مستعدّين لخوضها.

> **إلى الآن، تكتفي روسيا بالتصعيد الدبلوماسي، مع التلويح باتّخاذ إجراءات لحماية مصالحها الوطنية**

وعلى رغم أن اللافت هو أن المكتب الإعلامي التابع لمجلس الأمن الروسي حاول التخفيف من حديث باتروشيف، معلناً أن زيارته كانت مجدولة مسبقاً قبل الخطوة الليتوانية، وأن مِثل هذه الاجتماعات تُعقد سنوياً بتكليف من الرئيس فلاديمير بوتين.

وأيّاً يكن، فمن بين الإجراءات المتوفّرة أيضاً لدى موسكو للردّ على فيلنيوس، إعلان مناطق غرب أوكرانيا «منطقة محظورة» على الطيران الأوكراني والغربي، وهو ما سبق لروسيا أن هدّدت به غير مرّة من دون أن تُقدِم على تنفيذه، ما بدأ يستدعي مطالبات بأتّخاذ «قرارات حازمة»، من مِثل «استهداف مراكز صناعة القرار الأوكرانية». ويجري، في هذا الإطار أيضاً، استدعاء التاريخ القريب، عبر التذكير بأن ألمانيا اجتاحت بولندا عام 1939 لسبب مشابه، متّصل بما يُسمّى «الكوريدور» أو الممرّ البولندي بين ألمانيا وكالينينغراد التي كانت تُدعى حينها كونيسبيرغ، وتابعة لإقليم بروسيا الألماني. على أن أيّ تدخّل عسكري مماثل اليوم، لا يبدو، أقلّه الآن، في متناول اليد، مع أن المسافة التي ينبغي لروسيا السيطرة عليها لعزل كلّ دول البلطيق عن بولندا والدول الأوروبية الأخرى، لا تتجاوز 60 إلى 70 كيلومتراً. إلّا أن المشكلة ليست في القدرة على تنفيذ عملية عسكرية لتحرير خطّ المواصلات من مدينة سمولينسك الروسية إلى كالينينغراد، بل في احتمال أن يستتبع ذلك مواجهة مع «الناتو»، لا تبدو روسيا ولا

الجزائر

قرار تعليم الإنجليزية: عودة الجدل الجزائري

الجزائر - **أصيل منصور**

انفجر النقاش مجدّداً في الجزائر حول مكانة اللغة الإنكليزية في مراحل التعليم الأساسي، وذلك على إثر توجيه الرئيس عبد المجيد تبون، خلال اجتماع الحكومة الأخير، بـ«اعتماد اللغة الإنكليزية بدءاً من الطور الابتدائي». وعلى رغم أن القرار لم يحدّد ما إذا كان الأمر يتعلّق باستبدال لغة بأخرى، ولكنه أعاد إلى الأذهان، تاريخاً من مساعي إدراج الإنكليزية في دروس المرحلة الابتدائية، والتي كانت تفشل أو «تُجهَض» في كلّ مرة. ولعلّ أبرز مسعى كان في عام 1990، إذ استمرّ لأشهر قبل أن يتوقّف في ظلّ ظروف كانت تعيش الجزائر خلالها مخاضاً عسيراً في أعقاب «ثورة أكتوبر» 1988. وتبرز من بين المساعي أيضاً إصلاحات «اللجنة بن زاغو» الشهيرة في عام 2000، والتي لم تُطبَّق. كما أن النقاش نفسه عاد إلى الواجهة في خضمّ الحراك الشعبي الذي انطلق في شباط 2019، حيث نادت فئة بإسقاط اللغة الفرنسية لأن «استئصالها هو استئصال للوجود والهيمنة الفرنسيَّيْن في الجزائر».

وفي حديث إلى «الأخبار»، أعرب النقابي في «الاتحاد الوطني لعمّال التربية والتكوين»، مسعود عمراوي، عن أسفه لأن الخطوة «تأخرت كثيراً»،

> **أعاد الجدل المتجدّد، إلى الأذهان تاريخاً من مساعي إدراج الإنكليزية في دروس المرحلة الابتدائية**

لافتاً إلى تخوّفه من دور يلعبه «وكلاء فرنسا» لعرقلة هذا المسار. ورأى عمراوي أن المساعي السابقة «لم تفشل، ولكنّها أُجهضت»، بخاصة تجربة عام 1990 حين أحدث وزير التربية في حينه، علي بن محمد، نقلة نوعية في القطاع، فيما «أُجهض التجار الفرنكوفوني» مشروع إدخال اللغة الإنكليزية إلى جانب اللغة الفرنسية في مرحلة التعليم الابتدائي. وذكّر كذلك بمسعى «مماثل أُجهض» قبل أكثر من عقدين، في إشارة إلى لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية انشئت في بدايات عهد الرئيس الأسبق، عبد العزيز بوتفليقة، وكان من بين أهم توصياتها إدراج الإنكليزية في التعليم الابتدائي. وقال: «صرنا لا نُطمئن لأنّ وكلاء فرنسا كانوا نافذين بقوة في السلطة، وأملنا أن يكون الوضع قد تغيّر»، مضيفاً: «ما زلنا متشبّثين باللغة الفرنسية، وكأننا فرنسيون أكثر من فرنسا».

من جهته، قال المستشار السابق في وزارة التربية الوطنية بين عامَي 2008 و2015، أحمد تيسة، لـ«الأخبار»، إن «الوضعية السيّئة للمدرسة والجامعة الجزائرية تقتضي فتح نقاش بيداغوجي حول كيفية تطوير تعليم كلّ اللغات في النظام المدرسي، مع إعطاء الأولوية للعربية والأمازيغية». ورأى أن «تعليم كلّ اللغات في حالة كارثية» حالياً، فمثلاً «اللغة الإنكليزية تُدرَّس منذ عشرين سنة، بداية من السنة أولى متوسّط ولمدّة سبع سنوات، ما يكفي لممارسة هذه اللغة، ولكنّ السؤال: لماذا النتائج في الإنكليزية سيّئة؟ ونفس الشيء بالنسبة إلى العربية والأمازيغية والفرنسية؟». وشدّد تيسة على وجوب «إنعاش الذاكرة» إذ إن «مناضلي الحزب المنحلّ، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، هم مَن طالبوا بإحلال الإنكليزية بديلاً عن الفرنسية في بداية التسعينيات، بل أصدروا فتوى لمنع تعليم الفرنسية»، مشيراً إلى تعذّر ذلك في بلد على علاقة بالفرنسية منذ أكثر من قرن، «وأغلب أرشيفنا، وموروثنا الأدبي، والعلمي، والتكنولوجي هو باللغة الفرنسية».

أعاد القرار إلى الأذهان تاريخاً من مساعي إدراج الإنكليزية في دروس المرحلة الابتدائية، والتي كانت تفشل أو «تُجهَض» في كلّ مرة (أرشيف)

نتائج اللوتو اللبناني

14	40	39	28	25	15	6

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 2016 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 6 - 15 - 25 - 28 - 39 - 40

الرقم الإضافي: 14

■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**

- قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء

- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 694,497,220 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: شبكة واحدة

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 694,497,220 ل.ل.

■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 153,396,720 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 18 شبكة

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 8,522,040 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (أربعة أرقام مطابقة):**

قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 153,396,720 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 706 شبكات.

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 217,276 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 348,448,000 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 10,889 شبكة.

- الجائزة لكل شبكة: 32,000 ل.ل.

- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 5,306,083,601 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 2016 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 71153

■ **الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.**

- عدد الأوراق الرابحة: ورقة واحدة

قيمة الجائزة الإفرادية: 75,000,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 1153.**

- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 153.**

- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 53.**

- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.

التراكم للسحب المقبل: 75,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1238 وجاءت النتيجة كالآتي:

● يومية ثلاثة: 200

● يومية أربعة: 2719

● يومية خمسة: 91880

استراحة

كلمات متقاطعة 4059

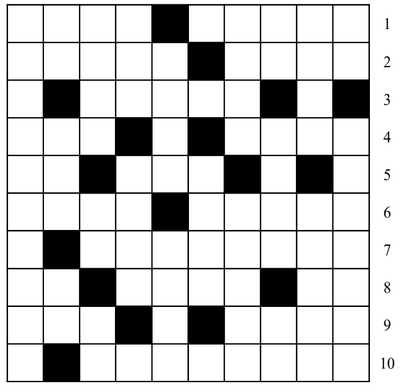

أفقيا

1- آلة زجاجية تُتخذ لتقوية أو اصلاح حاسة البصر – كراسي الملوك – 2- من جبال لبنان – ماركة سيارات – 3- من الأمراض – 4- صوت المتألم – كلام – 5- غير متعلم – حرف نصب – 6- مصاعب العيش – موسيقى عسكرية – 7- مدينة في السويد – 8- إله – مكمّل العمل – والد – 9- أشاهده – أزمنة قليلة – 10- مدينة سورية

عمودياً

1- كلام مكتوب – إحدى الطوائف في الشرق الأوسط – 2- شكوك – جزيرة سياحية إيطالية – 3- للتفسير – ولّد وجوده – مقياس مساحة – 4- صوت الأجراس – البقرة الوحشية – 5- أقامت دعائم البناء وثبتتها – 6- مريض – شهر ميلادي – 7- مدينة فلسطينية – من الطيور – 8- حسن وبهاء وإشراق – أمر فظيع – طعم الحنظل – 9- حُب – عش الطائر – للتاوه – 10- ممثل ومؤلف ومخرج ومنتج سينمائي أميركي راحل برع في التمثيل الصامت

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- مانترا – مربّع – 2- حضرموت – بصل – 3- يرقّ – بلح – رق – 4- طابور – ما – 5- أم – القاهرة – 6- النار – يا – 7- مر – أدم – طفل – 8- حماسي – رف – 9- يال – الدحرج – 10- طنجة – برطيل

عمودياً

1- محيط المحيط – 2- إضرام – رمان – 3- ترقبّ – ألج – 4- رم – والاس – 5- اوبرلنديا – 6- تل – قام – لب – 7- حمار – بدر – 8- رب – أه – حط – 9- بصر – ريفردي – 10- علقمة الفحل

sudoku 4059

	8				1			6
	3	4	8					2
	6				2	4	9	
	9				7			4
		8		1			6	3
4	1		6		9	7		
		7			4			1
3				6			5	
6				5		8		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4058

6	4	7	3	8	5	9	2	1
1	2	5	9	6	4	3	8	7
8	3	9	7	1	2	6	5	4
4	9	1	6	2	3	5	7	8
3	6	8	5	4	7	2	1	9
5	7	2	8	9	1	4	3	6
2	1	6	4	5	8	7	9	3
7	5	4	1	3	9	8	6	2
9	8	3	2	7	6	1	4	5

مشاهير 4059

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثل ومخرج وكاتب فرنسي راحل (1947- 2010). من أكثرهم شعبية في حقبة ثمانينيات القرن الماضي. توفي جراء إصابته بمرض السرطان

1+9+8+3+8+7+11+7+3+6+7+2+5+4 = كبرى جزر آسيا ■ 4+5+7+6 = رائحة طيبة ■ 2+10 = جواب

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **نقولا أبو سمح**

بريميرليغ

«فخر لندن» يبدأ عملية التعافي
أسماء كبيرة على أعتاب «ستامفور بريدج»

حقبةٌ جديدة تنتظر نادي تشيلسي الإنكليزي. مالكٌ جديد، إدارة مختلفة ولاعبون منتظرون. النادي على الطريق الصحيح للعودة إلى منصات التتويج المحلية والأوروبية. بانتظار صيف «صاخب» يعد بالكثير

انتقلت ملكية تشيلسي إلى الاميركي تود بولي (أ ف ب)

حسين فحص

بعد تتويجه بلقب دوري أبطال أوروبا في النسخة ما قبل الماضية، سقط تشيلسي لأسباب مختلفة. لم تدعم الإدارة مدربها الجديد توماس توخيل بالشكل المطلوب خلال الموسم الماضي، بل اكتفت باستقدام متوسط الميدان الإسباني ساؤول نيغيز على شكل إعارة، إضافة إلى التوقيع مع المهاجم البلجيكي روميلو لوكاكو. أسابيع قليلة من انطلاقة الموسم أثبتت مدى فشل «الميركاتو» الصيفي. رغم الاستقرار النسبي في المباريات الأولى، بدأ مسلسل السقوط الكبير مع تعرض اللاعبين لإصابات متفاوتة، وغياب آخرين بداعي الاصابة بفيروس كورونا. هكذا، أضاع الفريق

وضعت الإدارة الجديدة 200 مليون يورو من أجل إبرام تعاقدات هذا الصيف

العديد من النقاط المهمة على خلفية الأداء غير الثابت. بعدها، أُجبر مالك النادي، الروسي رومان أبراموفيتش على بيع تشيلسي، بسبب احتجاج الحكومة البريطانية على علاقته بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين بحسب زعمها، وهو ما زاد الأمور تعقيداً داخل النادي. عاصفة كبيرة من الشك وعدم اليقين ضربت الجهاز الإداري والفني، غير أن المدرب توماس توخيل تمكن من الحفاظ على استقرار نسبي في غرفة الملابس وأدار الفترة الصعبة بأفضل طريقة ممكنة، ما أدى إلى إنهاء الموسم في المركز الثالث في الدوري، مع احتلال وصافة الكأسين المحليتين وخروج صعب أمام بطل دوري الأبطال ريال مدريد من الدور ربع النهائي.

أولى مراحل التعافي تمثلت بانتقال الملكية إلى مجموعة استثمارية يقودها الأميركي تود بولي. كان ذلك مع نهاية الموسم المنصرم لتبدأ مرحلة التعافي التام في الأيام القليلة الماضية. بدأ بولي عملية النهوض من رأس الهرم وصولاً إلى كلّ أطراف النادي وهو ما يبشر بمستقبلٍ مشرق.

تخلى بروس باك، الذي شغل منصب رئيس نادي تشيلسي منذ عام 2003 عن منصبه بعد تغيير ملكية النادي. بعدها، أعلن تشيلسي عن العديد من التغييرات الإدارية على رأسها رحيل مديرة التعاقدات مارينا غرانوفسكايا (المرأة الحديدية)، بعد 19 عاماً داخل قلعة ستامفورد بريدج ليصبح بذلك تود بولي «مديراً رياضياً مؤقتاً حتى تعيين شخص جديد»، تبعاً لبيان النادي.

يُحسب لبولي إعادة الهيكلة الإدارية بما يتناسب مع التطلعات المستقبلية، كما يُحسب له إعادة العديد من عقود الرعاية بعد انسحاب المستثمرين فور إعلان بيع رومان أبراموفيتش للنادي، إضافة إلى حفاظه على أسعار التذاكر الموسمية. التركيز سينصب الآن على المرحلة الأخيرة من عملية النهوض، وهي الصفقات. أصبح المدرب توماس توخيل المسؤول الأول عن الأسماء التي يريد انتدابها للفريق، وهي ميزةٌ افتقدها أغلب مدربي تشيلسي خلال حقبة أبراموفيتش. سيشكل توخيل جنباً إلى جنب مع بولي الثنائي الأول والأخير في عملية اختيار اللاعبين والتفاوض معهم، للتوقيع مع من يخدم المنظومة، وسط ميزانية قُدّرت بـ200 مليون يورو بخلاف العائدات المترتبة عن عمليات البيع. يدعم بولي مدرب الفريق دعماً كاملاً، وقد ظهر ذلك من خلال موافقته على إعارة المهاجم روميلو لوكاكو إلى إنتر ميلانو بطلب من توخيل، رغم مرور عام فقط على قدومه إلى لندن. الأسابيع المقبلة ستكون حافلة بالنسبة إلى تشيلسي، وسط ترجيحات برحيل واستقدام العديد من اللاعبين.

سوقٌ واعد

بعد الرحيل الوشيك للمهاجم البلجيكي روميلو لوكاكو، سيبدأ تشيلسي بإبرام الصفقات. في خط المقدمة، تنحصر الاختيارات في رحيم ستيرلينغ، عثمان ديمبيلي، ريتشارليسون وكريستوفر نكونكو، بحسب الشائع في الوسط الرياضي. استقدام أكثر من لاعب هجومي قد يترتب عليه التخلي عن بعض الأسماء، مثل حكيم زياش، تيمو فيرنير وكريستيان بوليزيتش. بالنسبة إلى خط الوسط، يُعد الدولي الإنكليزي ديكلان رايس هدفاً طويل الأمد لتوخيل، لكنّ قيمته السوقية المرتفعة قد تحول دون إبرام الصفقة ما قد يمهد الطريق للعائد من الإعارة كونور غلاغير كي يثبت نفسه. تبقى المعضلة الرئيسية في خط الدفاع، حيث وجد تشيلسي نفسه مطالباً بتعويض رحيل أنطونيو روديغير وأندرياس كريستنسن، كما أنه قاب قوسين أو أدنى من خسارة خدمات القائد سيزار أزبلكويتا وماركوس الونسو. هناك مفاوضات متقدّمة لاستقدام مدافع إشبيلية جولز كوندي والظهير الأيمن لنادي لانس الفرنسي جوناثان كلاوس، كما سيتم إعطاء المعار كولويل فرصة كاملة لإثبات نفسه. مرحلة انتقالية سيكون العمل فيها صعباً على الإدارة الجديدة، بانتظار ما ستكشفه الأيام المقبلة.

متابعة

زيدان «يحلم» بتدريب منتخب فرنسا

لا يريد زيدان تدريب باريس سان جيرمان حالياً (أ ف ب)

أكّد النجم الفرنسي زين الدين زيدان الذي احتفل أمس الخميس بعيد ميلاده الخمسين، أنه يحلم بتدريب المنتخب الفرنسي لكرة القدم «يوماً ما»، معتبراً أنه «ليس الوقت الآن» للإشراف على نادي باريس سان جيرمان من دون أن يستبعد إمكانية تدريب النادي الباريسي في المستقبل. وخلال مقابلة مطوّلة مع صحيفة «ليكيب» أجريت في أوائل أيار/ مايو الفائت ولكن نُشرت يوم أمس الخميس بمناسبة عيد ميلاده، وتناولت مسيرته كلاعب ومدرب، واللحظات التي عاشها وخططه للمستقبل، أكّد «زيزو» أن تدريب منتخب الديوك هو «أجمل شيء ممكن». وأضاف بطل العالم عام 1998: «أرغب بذلك بالطبع. سأصبح (مدرباً) كما أمل، يوماً ما. متى؟ الأمر لا يعتمد عليّ. لكنّي أريد العودة من حيث بدأت إلى المنتخب الفرنسي». ويضيف القائد السابق لبلاده: «إنها القمة. كوني عشت ذلك والآن أصبحت مدرباً، فإن منتخب فرنسا راسخ بقوة في رأسي».

وسيتحتّم على بطل أوروبا عام 2000 أن ينتظر أقله حتى نهاية كأس العالم المقرّرة نهاية العام الحالي في قطر (21 تشرين الثاني/ نوفمبر حتى 18 كانون الأول/ديسمبر)، إذ ينتهي عقد المدرب الحالي ديدييه ديشان في أواخر عام 2022، علماً أن خيار التمديد قائم. ويلمح «زيزو»: «اليوم، هناك فريق موجود ولديه أهداف، ولكن إذا أتيحت الفرصة أمامي بعد ذلك، فسأكون حاضراً».

وبعد أن قاد نادي ريال مدريد إلى ثلاثة ألقاب متتالية في دوري أبطال أوروبا ـ كمدرب بين عامَي 2016 و2018 ـ بعد أن تُوج معه باللقب القاري كلاعب في عام 2002 ـ يبحث زيدان عن تحدٍّ جديد ويؤكد أنه يريد «مواصلة التدريب». وقال لاعب يوفنتوس الإيطالي السابق: «لا يجب أن تقول إنك لن تفعل شيئاً ما أبداً، خاصة عندما تكون مدرباً. لكنّ السؤال موضع نقاش. هو حتماً ليس وقته الآن».

وفي غضون عشر سنوات يرى زيدان الذي يدير مع عائلته عمله الخاص في المجمع الرياضي «زي 5»، نفسه على رأس «هيكل أو مؤسسة». ويشرح من دون أن يستبعد فكرة أن يرأس نادياً يوماً ما: «لماذا لا أكون في مشروع أنا القائد فيه؟ كل الاحتمالات مفتوحة».

سباحة

نجاة السبّاحة أنيتا ألفاريس من الموت

أُنقذت الأميركية أنيتا ألفاريس بشكل دراماتيكي من قاع المسبح من قبل مدربتها، بعد أن أغمي عليها خلال أدائها ضمن منافسات السباحة الإيقاعية في بطولة العالم للسباحة المقامة في العاصمة المجرية بودابست. قفزت الإسبانية أندريا فوينتيس لإنقاذ ألفاريس (25 عاماً) التي غرقت في قاع المسبح ولم تعد قادرة على التنفس خلال أدائها في نهائي فئة الفردي الحر في السباحة الإيقاعية.

قالت فوينتيس «لقد كان الأمر مرعباً. اضطررت إلى القفز لأن رجال الإنقاذ لم يفعلوا ذلك». غطست فوينتيس (39 عاماً) بسرواله والقميص إلى قاع المسبح وسحبت ألفاريس إلى السطح قبل أن تتم مساعدتها لإيصالها إلى حافة المسبح. تابعت فوينتيس المتوّجة بأربع ميداليات أولمبية «كنت خائفة لأني أعرف أنها لم تكن تتنفس، ولكنها بخير الآن». نُقلت ألفاريس على حمّالة إلى المركز الطبي في المنشأة حيث ظهر زملاؤها والمشجعون في حالة صدمة.

أصدر الفريق الأميركي في وقت لاحق بياناً من فوينتيس قالت فيه إن ألفاريس أغمي عليها بسبب الجهد المبذول خلال أدائها. قالت الحائزة على 16 ميدالية في بطولات العالم «أنيتا بخير. فحص الأطباء علاماتها الحيوية وكل شيء طبيعي: معدل ضربات القلب والأوكسيجين ومستويات السكر وضغط الدم». وتابعت «ننسى أحياناً أن هذا يحدث في الرياضات الأخرى التي تتطلب قدرة عالية على التحمل. ماراثون، ركوب الدراجات وغيرها... لقد رأينا صوراً حيث لا يصل بعض الرياضيين إلى خط النهاية ويساعدهم آخرون في الوصول إليه..رياضتنا لا تختلف ولكنها في حوض السباحة».

تشارك ألفاريس في بطولة العالم للمرة الثالثة، وسبق أن أغمي عليها أيضاً خلال التصفيات الأولمبية في برشلونة العام الماضي. وانتقدت فوينتيس في حديث آخر رد الفعل البطيء لرجال الإنقاذ في بطولة العالم التي تختتم في الثاني من تموز/ يوليو بعد قرابة أسبوعين من المنافسات.

قالت «أعتقد أنها بقيت على الأقل دقيقتين من دون تنفس لأن رئتيها كانتا ممتلئتين بالماء. لكن تمكنا من اصطحابها إلى مكان جيد، تقيأت الماء وسعلت، لكن الأمر كان مخيفاً جداً». وأضافت «عندما رأيتها تغرق، نظرت إلى رجال الإنقاذ ولكن رأيت أنهم مصدومون. لم يقوموا بأي ردة فعل. قلت لنفسي +هل ستغطسون؟+ قمت برد فعل سريع وقلت لنفسي إنه لا يمكنني أن أتفرج». وتابعت «لم أفكر في ذلك، قفزت. أعتقد أنها كانت أغرب وأسرع غطسة حرة قمت بها في حياتي المهنية. حملتها ورفعتها، كانت ثقيلة، لم يكن الأمر سهلاً».

وأكدت فوينتيس أنّ ألفاريس ستخضع للراحة على أن يقرر الأطباء ما إذا ستكون جاهزة للمشاركة في نهائي الفرق اليوم الجمعة.

قفزت الإسبانية اندريا فوينتيس لإنقاذ ألفاريس التي غرقت في قاع المسبح (أ ف ب)

أخبار محلية

لبنان يلتقي سوريا في بطولة غرب آسيا

يلتقي منتخب لبنان لكرة القدم للناشئين مساء اليوم (الساعة 21:00 بتوقيت بيروت) نظيره السوري ضمن منافسات الجولة الثانية من منافسات المجموعة الثانية لبطولة اتحاد غرب آسيا التاسعة للناشئين التي تستضيفها الأردن في مدينة العقبة.

وكان المنتخب اللبناني قد حقق قبل يومين فوزاً مهماً على الكويت بهدفين دون رد ليتصدر المجموعة أمام سوريا وفلسطين والكويت. وسجل أهداف لبنان في المباراة الاولى كل من بدر الدين القوام وحسين سبليني.

هذا ويختتم لبنان مبارياته في دور المجموعات بعد غد الأحد بمواجهة فلسطين الساعة التاسعة مساء.

تخريج 34 مدرباً في الكرة الطائرة

أنهى الاتحاد اللبناني للكرة الطائرة دورة دراسية دولية للمدربين للمستوى الأول، التي نظمها على مدى اسبوع، تحت إشراف الإتحاد الدولي للعبة عن طريق النظام الألكتروني المرئي عن بُعد ZOOM MEETING. اما المحاضرات والاختبارات العملية فإقيمت على ارض مجمّع اميل لحود الرياضي . مار روكز. وأدار الدراسة المحاضر الدولي العُماني شهاب الدين الريامي، وعاونه أمين عام الإتحاد اللبناني للعبة عصام أبو جودة والمدير التنفيذي للاتحاد اميل جبّور.

وفي اليوم الأخير للدراسة استضافت «ثانوية الكوثر» التابعة لـ«جمعية المبرّات الخيرية الإسلامية» الإمتحانات النظرية، وأقيم حفل الختام بحضور رئيس الاتحاد وليد القاصوف الذي توجه بالشكر إلى جميع من ساهم بإنجاح العمل.

والمدربين المتخرجين هم: طوني ابي فاضل، ايلي نجّار، جورج مزهر، روني فرح، رولاندو حلو، إيهاب الزنط، عمر ابي كرم، نادر نادر، ادهم القاق، انطوني راضي، وائل سليمان، رامي ابو علي، مارك برباري، جايسن نجّار، محمود عوض، محمد اسماعيل، داني النبي، محمد بركات، محمد حسن، حنا جرجس، علي الأكبر ضاهر، جهاد الأيوبي، هادي عتر، داني مسعد، الياس النمر، كلوفيس البطي، مجد بشّور، جوزيف شاهين، عصام الأبيض، ماريو صافي، غيث مصطفى، سمعان عيسى، زين ابوشالا، وراشل النجّار.

الدهني يبحث عن لقب جديد

يخوض السائق الياس الدهني السباق الأول لتسلق الهضبة لعام 2022، الذي سيقام بعد غد الأحد في منطقة وادي شحرور، بعد احرازه لقب فئة الدفع الأمامي لرالي الربيع في نسخته الأخيرة. ويبحث الدهني عن الميدالية الذهبية في هذا السباق، وذلك في بداية مشواره للاحتفاظ بلقب بطولة لبنان لهذه الفئة للعام الثالث على التوالي بعد عامي 2020 و2021.

ويسيقود الدهني سيارة من طراز «سيتروين دي أس 3» في سباق الأحد، وهي السيارة عينها التي أحرز على متنها لقب رالي الربيع الفائت ومن تحضير فريق «أي أم تي».

وفيات

انتقل إلى رحمته تعالى المرحوم
طارق أنطون الطيّاح
زوجته: المرحومة هاله توفيق صباغ
ابنه: طارق
ابنتاه: تيّا ماريا وتمارا
والدته: مارلين نعمة الله افرام
أرملة المرحوم أنطون عزيز الطيّاح
شقيقاه: زياد وزوجته رنا توفيق أبي ورده وعائلتهما
حسام وزوجته جميلة أنطوان عاصي وعائلتهما
عماته: إيلان أرملة المرحوم موريس الطياح وأولادها وعائلاتهم
مارغو أرملة المرحوم هنري العلم وأولادها وعائلاتهم
ناديا زوجة وليم كيروز وأولادهما وعائلاتهم
أخواله: حياة الخازن أرملة المرحوم الوزير جورج إفرام وأولادها وعائلاتهم
شفيق نعمة الله افرام وزوجته ميراي طويلة وأولادهما وعائلاتهم
أنطوان نعمة الله افرام وزوجته مايا زريق وأولادهما وعائلاتهم
ربيع نعمة الله افرام وزوجته ماريتا خليفه وأولادهما وعائلاتهم
ابن خاله: النائب نعمة جورج افرام وزوجته زينا نخله وعائلتهما
خالاته: سعاد أرملة المرحوم عبدو مونس وأولادها وعائلاتهم
كلاديس زوجة نهاد الشمالي وأولادهما وعائلاتهم
زاهية أرملة المرحوم الدكتور نديم نعمه وأولادها وعائلاتهم
حماته: سلوى الشدياق أرملة المرحوم الدكتور توفيق صباغ
ابنة حميه: زينه زوجة سليم قاصوف وابنهما
أسرة مجموعة إندفكو
أقيمت الصلاة لراحة نفسه أمس الخميس 23 الجاري في كنيسة السيدة الحبشية، غزير.
تُقبل التعازي اليوم الجمعة وغداً السبت من الساعة الثانية بعد الظهر حتى الساعة السابعة مساءً.

إعلانات رسمية

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية
برئاسة القاضي أحمد مزهر
إلى المنفذ عليهم علي جميل حجازي وسلمى محي الدين الجوهري وليلى وأحمد معين محمد بهاء الدين الزين ومحمد ممدوح وسامية ومها محمود الزين وأحمد باسل عثمان الزين ومحمد نبيل فهمي الصيداوي وعبد الناصر وسنى ومهى ومنى فهمي الصيداوي وجمانة وعبد الرحمن ووليد محمد أنسي ومروان وأسامة محمد الأنسي ومنيرة عبد الباسط الزين ومحمود وهشام ورلى أحمد سامي الزين ونهدى وهلا منير الصلح من حبوش ومجهولي محل الإقامة، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م.، تنبئكم هذه الدائرة بأن لديها بالمعاملة التنفيذية رقم 2022/164 والمتكونة بين ندى الصلح وبينكم ورفاقكم إنذاراً تنفيذياً بموضوع الحكم الصادر عن محكمة بداية النبطية رقم 8/ش/2022 تاريخ 2022/3/8 والمتضمن إزالة الشيوع في العقار رقم 79/حبوش وطرحه للبيع بالمزاد العلني على أساس سعر الطرح البالغ ثلاثمئة وأربع ملايين ومئتان وأربعون ألف ليرة لبنانية وتوزيع ناتج الثمن بين الشركاء كل بنسبة حصته فيه وتضمين الجهة المستدعية الرسوم والنفقات كافة.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الأوراق ومرفقاتها تحت طائلة إنفاذ ما ذكر أعلاه بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مضافاً اليها مهلة الإنذار.
مأمور التنفيذ

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية
برئاسة القاضي أحمد مزهر
إلى المنفذ عليهم علي جميل حجازي وحسن عبد الرضا نعمة وفاطمة منيمنة ونجلا ومهى ومحمد محمود الزين ونازك خليل المعالقجي العكاوي ومحمود وبهية وخديجة وممدوحة وملوكة عثمان الزين وسلمى محي الدين الجوهري وليلى محمد بهاء الدين الزين وجمانة وعبد الرحمن محمد أنسي ومنيرة عبد الباسط الزين وهشام ومحمود ورلى أحمد سامي الزين وهنية عثمان الزين وسامية محمود الزين ووليد محمد أنسي وأسامة محمد الأنسي من حبوش ومجهولي محل الإقامة، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م.، تنبئكم هذه الدائرة بأن لديها بالمعاملة التنفيذية رقم 2022/166 والمتكونة بين مروان الأنسي وبينكم ورفاقكم إنذاراً تنفيذياً بموضوع الحكم الصادر عن محكمة بداية النبطية رقم 6/ش/2022 تاريخ 2022/3/8 والمتضمن إزالة الشيوع في العقار رقم 59/حبوش وطرحه للبيع بالمزاد العلني على أساس سعر الطرح البالغ 223700000 ل.ل. وتوزيع ناتج الثمن بين الشركاء كل بنسبة حصته فيه وتضمين الجهة المستدعية الرسوم والنفقات كافة.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الأوراق ومرفقاتها تحت طائلة إنفاذ ما ذكر أعلاه بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مضافاً اليها مهلة الإنذار.
مأمور التنفيذ

ستريمينغ

«طهران»: مسلسل يسوّق «الرؤية» الصهيونيّة

«طهران» الذي أنتجته Apple TV+، بروباغندا صهيونية ذات «رسالة موجّهة». المسلسل الذي تجري أحداثه في العاصمة الإيرانية، يقدّم عميلة الموساد بصفتها «بطلة» تهرب من الضباط الإيرانيين «الأشرار» الذين يلاحقونها

عبدالرحمن جاسم

منذ مسلسل «فوضى» (إخراج عساف بيرنستين ــ كتابة موشيه زوندر)، تحظى المسلسلات من كيان الاحتلال الصهيوني بضجةٍ كبيرة عبر منصات البث الرقمي. إنها تقدّم «رؤية» عن «التقدّم» و«التفوّق» الصهيونيَيْن بشكل جذّاب ضمن «إطار» يناسب المشاهد الغربي. لا يعرف الغرب كثيراً عن «الصراع» في الشرق الأوسط. هم لا يعنيهم نهائياً أن يعرفوا، طالما أنّهم بعيدون عن الحدث الرئيسي. فقط حكوماتهم تأتي، وتفرض الحلول التي تراها مناسبة. لذلك، ما المانع أن يأتي مسلسلٌ صهيوني جديد يروي «أحداثاً» متخيّلة حول تفوّق جهاز الاستخبارات الصهيوني «الموساد» على عدوّه الأهم حالياً، أي الجمهورية الإسلامية في إيران. مسلسل «طهران» الذي أنتجته Apple TV+، يقدّم ــ كما يشير عنوانه ــ «عملية للموساد على أرض العاصمة الإيرانية طهران». إنه المشتهى الشهير: أن يتفوّق الصهيوني على خصمه في عقر داره وجمهوره. أعدّ المسلسل في الأساس المؤلف موشيه زوندر لقناة «كان 1» التابعة للكيان والمتخصصة في برامج الترفيه والمسلسلات التي تُبث بشكل مجاني. قُدّم جزؤه الأول في عام 2020؛ وحُدد لجزء ثانٍ جرى عرضه ابتداءً من 6 أيار (مايو) من العام الحالي؛ وعلى شبكة البث الرقمي ذاتها. وكعادة هذا النوع من المسلسلات التي تمجّد قوى الاحتلال، فإنّها تكافأ بالفوز بالجوائز الكبرى، فحصل العمل على جائزة أفضل مسلسل درامي في عام 2021 خلال احتفال جوائز الـ «إيمي».

يحكي المسلسل (في جزئه الأوّل) حكاية تامار رابنيان (نيف سلطان) الطفلة اليهودية التي ولدت في طهران، لكنها عاشت وتربّت في كيان الاحتلال. سرعان ما تصبح عضوةً في الموساد. تامار في الأساس «هاكر» كمبيوتر متميزة، لذلك يستغلّها الموساد لتعطيل دفاعات جويّة، سامحةً لطيران الاحتلال أن يقصف مفاعلاً نووياً إيرانياً، ما يمنع حصول إيران على قنبلتها النووية الأولى. تفشل مهمّة تامار بالمصادفة، ما يجعلها تضطر للهروب في شوارع العاصمة الإيرانية. تقرر بعدها مجبرة أن تكتشف جذورها الإيرانية، كونها ولدت هناك أصلاً. وبطبيعة الحال، في هذا النوع من المسلسلات، تتعرّف إلى أحد مناضلي «الحرية المحبين للديمقراطية الغربية» الذي يتاجر بالمخدرات ويتعاطاها (شيرفين العنبي) لتقع لاحقاً في غرامه؛ فيما يلاحقها ضبّاط أمن إيرانيون على رأسهم فراز كمالي (شان توب) من «إطلاعات سباه» أو أمن الحرس الثوري الإيراني.

يبدأ المسلسل في جزئه الأول بمشهدٍ درامي «تعاطفي». شاب وفتاة صهيونيان «بريئان» بحسب الظاهر، يصعدان على متن طائرة أردنية؛ يتعطل أحد محركات الطائرة، فيضطر قائدها للهبوط في مطار طهران. الشابان «اليهوديان» خائفان يرفضان النزول، ليبرّر ويستقبلهما الأمن الإيراني «المتجهّم». اللافت أن بطلة المسلسل «تامار» تلتقي بالفتاة في حمام المطار لتخبرها الفتاة «البريئة» بأنها تعرفها وبأنهما «خدمتا معاً في القاعدة العسكرية نفسها». الفتاة «البريئة» هي «حكما» مجنّدة في «جيش الاحتلال الصهيوني»، وبالتأكيد ليست بريئة تماماً. بعدها بقليل، تشاهد البطلة تجمّعاً بشرياً، لتسأل سائق الأجرة الذي يقلّها عما يحدث، فيخبرها «إنهم يعدمون مدير بنك اختلس أموال النفط». طبعاً، تفاجأ البطلة «بحسها المرهف» من هذه «الهمجية»؛ التي لا تشبه المجتمعات «المتحضّرة» التي تأتي منها؛ كما لو أنّ جيش الاحتلال الذي خدمت فيه، لا يقتل الفلسطينيين يومياً على حواجز تفتيشه. تظهر وحشية الموساد في المسلسل عند قتل زوج «جيلا» موظفة شركة الكهرباء الإيرانية التي تأخذ تامار مكانها. لماذا قتلوه؟ لأنهم شكوا في أنّه سيعطّل مهمتهم؛ هكذا بكل بساطة. لاحقاً مع تقدّم المسلسل، تظهر شخصية الطبيبة النفسية (في الجزء الثاني من المسلسل) مرجان منتظمي (غلين كلوز) البريطانية الأصل، المتزوجة من طبيب إيراني معروف. منتظمي «عميلة موساد» محلّية هدفها قتل محمد قائد الحرس الثوري؛ وهو ما يتمحور حوله الجزء الثاني.

في المسلسل مشاكل كثيرة، أولاها مثلاً أنّه يصوّر «الدفاع عن الوطن» الذي يقوم به «كمالي» وسواه على أنّه «جريمة» و«معادٍ للديمقراطية والحرية»؛ فيما جلّ ما يفعله «كمالي» هو أن يحمي أمن وطنه الموكل به. من جهة أخرى، يقدّم كل ما تقوم به «تامار» على أنّه حقّ وفعلٌ مغامر وثوري، وأنّ قصف مفاعل «حكما» مجنّدة في «جيش الاحتلال الصهيوني»، وبالتأكيد ليست بريئة تماماً، بعدها بقليل، تشاهد البطلة تجمّعاً بشرياً، لتسأل سائق الأجرة الذي يقلّها عما يحدث، فيخبرها «إنهم يعدمون مدير بنك اختلس أموال النفط». طبعاً، تفاجأ البطلة «بحسها المرهف» من هذه «الهمجية»؛ التي لا تشبه المجتمعات «المتحضّرة» التي تأتي منها؛ كما لو أنّ جيش الاحتلال الذي خدمت فيه، لا يقتل الفلسطينيين يومياً على حواجز

> **مصادفات كثيرة نجدها عادةً في «أفلام المقاولات»!**

الوقت نفسه، يظهر كيف يتغلغل الموساد في «شبكات» داخل المجتمع الإيراني، المتفكك أصلاً، حسب المسلسل. راضية ابنة «أريزو» (خالة البطلة)، تقدّم بصفتها شابة تؤيد النظام، وهي ضمن «طالبات الباسيج». طبعاً اختار المسلسل شكلها كما سلوكها كما منطقها: قبيحاً. كل ذلك دفع بالخالة ـ التي تساعد ابنة أختها الصهيونية التي تعمل مع الموساد ـ إلى الإعتذار بطبيعته، وهو أمرٌ لم يظهر البتة؛ سوى في «غطاء» الرأس الذي لا يهتم به أحد؛ أي أنّه حتى فتيات «الباسيج»، لا يغطين شعرهن تماماً مع ظهور مرجان منتظري. يغازل المسلسل الشعب الإيراني: فيصفه بأنه طيب ورائع، لكن ما «حلّ بنا هو أمر كارثي» تشير إحدى شخصيات المسلسل الصهيونية التي عاشت في إيران وفرّت منها إلى كيان الاحتلال؛ وتكمل الشخصية: «كان يجب أن نقاوم أولئك المتعصّبين المسلمين»، و«لقد كانوا (أي الإيرانيون) شعباً سعيداً وطيباً؛ لكنهم يعيشون اليوم في خوف، يعيشون كذبة». في كما هو معروفٌ عنهن. تفصيل آخر يتناوله المسلسل باستخفاف واضح هو «عمق» تغلغل الموساد داخل المجتمع الإيراني، وهذه هي لعبة الدراما حتى بشكٍ كل مشاهد في من حوله، وينظر إلى الموساد بصفته «جهازًا» خارقاً.

أدائياً، يمكن الحديث مطوّلاً عن أن النص مكتوب بعناية، ومقدّم على طريقة المسلسلات الأميركية، وبالتالي فإن حرفة التمثيل ليست المقياس هنا. هناك بالتأكيد تمثيل موزون، لكن قيمة العمل بالنسبة إلى الغرب أو شبكات البث التدفقي هي في ما يقوله ويرويه، خصوصاً أنه يدخل عالماً لا يعرفه الغرب، ويريد أن يعرف أكثر عنه. المسلسل الذي صُوّر خارج إيران، يقدّم المجتمع الإيراني، وصراعاته، وتفاصيله البسيطة والعميقة، كالطعام والشوارع، وسائقي الأجرة، ورجال الشرطة، وطلاب الجامعات وبالتأكيد المجتمعات والعائلات. يصوّر كل هذا على طريقته وحسب احتياجه: يقدّم الإيرانيين البهود في كيان الاحتلال كما في إيران راغبين في العيش مع أهلهم وأقاربهم. في الوقت نفسه، يعمل بسرعة مسلسلات التشويق الأميركية المعتادة، التي تتّكئ كثيراً على عنصري التشويق والإثارة. وهذا يمكن الحديث عنه مطوّلاً، ذلك أنّ المسلسل الذي تعمل فيه «المصادفة» كل الوقت، لا يستحقّ ما حازه من جوائز. مثلاً، تفشل مهمّة البطلة لأنّ «مديرها» في العمل يقرر اغتصابها في تلك الليلة. هي تتعرّف مصادفةً إلى أحد «ثوار» إيران المحبين للغرب، وتقع في غرامه. بالمصادفة أيضاً، تجد منزل أقاربها، مع العلم أنها غادرت إيران وهي في السادسة فقط. بالمصادفة كذلك، تشارك في تظاهرة «ضد النظام»... كل هذه المصادفات في المعتاد، نجدها في الأفلام العربية التي كانت تُسمّى «أفلام المقاولات»، لكن هنا يحصل المسلسل على جائزة «إيمي». في الإطار العام بالتأكيد، ليس المسلسل من «أفلام المقاولات» العربية، إذ إنه يقدم وجبة «تشويقية» سريعة لهواة هذا النوع، وإن كان المشاهد سيعاني مع اللغة العبرية أو الفارسية للذي لا يتقن أياً منهما، فضلاً عن التعاطف المفرط مع البطلة «الجميلة» «البريئة» «المسكينة»، التي تواجه «ضابط الأمن الشرير».

باختصار، هو مسلسل «بروباغندي» ذو «رسالة موجّهة» يقدّم العكس ويكذب الكذبة ويصدّقها: عميلة موساد هدفها إيذاء الشعب الإيراني، تقوم بمهمة أمنية، لا يهمها من يُقتل، أو الخطر أو الأذى الذي تسببه لأهلها الذين يعيشون في إيران، أو للشعب الإيراني. هذه العميلة تقدّم كـ «بطلة»، يضطرّ المشاهد للتعاطف معها والتصفيق لها، وانتظار نجاتها من «الأشرار» الذين يلاحقونها. يكذب الصهيوني الكذبة، يمرّرها في الدراما، يلعب عليها كثيراً، ثم يصل إلى منطق التطبيق، فتصبح كذبة يصدقها العالم ويتعاملون معها على أنها الحقيقة.

يؤدّي المكسيكي مانويل غارسيا ـ رولفو شخصية المحامي «ميكي هولر»

دراما «عادية» على «نتفليكس»

The Lincoln Lawyer... قليل من التسلية يُنعش قلب الإنسان

نادين كنعان

في عام 2011، تعرّف روّاد السينما للمرّة الأولى إلى العقل القانوني المتشائم والدمث «ميكي هولر» في فيلم The Lincoln Lawyer (إخراج براد فورمان)، المقتبس عن رواية الجريمة التي تحمل الاسم نفسه وأصدرها مايكل كونيلي في عام 2005. يومها، تألّق صاحب الكاريزما الصارخة مائيو ماكونوهي بلعب الدور. هكذا، هندس ابن ولاية تكساس «هولر» بذكاء ووقاحة لم تقابلهما سوى السخرية السائدة. وعلى الرغم من أنّ الشريط لم يكن تحفة فنية، إلا أنّه كان اقتباساً جيّداً إلى حد ما، واستفاد لأقصى حدّ من المادة الأساسية.

ويبدو أنّ قصص الكاتب الأميركي التي تدور في فلك القضاء وأروقة المحاكم فتحت شهيّة «نتفليكس» التي أفرجت في أيار (مايو) الماضي عن مسلسل مؤلّف من عشر حلقات، أطلق عليه أيضاً اسم The Lincoln Lawyer، ويتمحور حول الجزء الثاني من الرواية المذكورة الذي يحمل اسم The Brass Verdict (عام 2008). العمل الدرامي الذي يؤدّي فيه المكسيكي مانويل غارسيا ـ رولفو شخصية «ميكي هولر»، تمكّن بين 16 و22 أيار 2022 من التفوّق على الجزء الأخير من «أوزارك» بحصد 1,85 مليون مشاهدة عبر منصة البثّ التدفّقي الأميركية. يستلهم المسلسل بطريقة فضفاضة من الحبكة، مع تعديلات أساسية، أهمّها أنّ «هولر» الذي يبذل قصارى جهده للحفاظ على سفينته الآخذة في الغرق، يصوّر الآن بحساسية أكبر وبمزيد من التحفّظ. يستمدّ البطل لقبه (محامي الـ «لينكولن»، نسبةً إلى ماركة السيارات الأميركية) من رغبته الدائمة في العمل من داخل السيارة. فيها، يستطيع التركيز أكثر، وهو الذي يكره تفاصيل المكاتب التي تقيّد تفكيره وحركته.

يبدأ المسلسل بفتور قبل أن يجنح قليلاً باتجاه الملل، فيما تتشابك القصة الرئيسية مع خطوط فرعية دخيلة من دون إحساس واضح بالاتجاه الذي ترمي إليه. على الرغم من بعض الجهود المثيرة للإعجاب من قبل فريق التمثيل، إلا أنّ نسخة 2022 من The Lincoln Lawyer لا تقدّم حجة مقنعة لوجودها.

تتركّز القصة حول «هولر» المتعافي للتوّ من الإدمان على المخدّرات على إثر إصابته في حادث ركوب أمواج، في الوقت الذي يتطلّع فيه لاستعادة حياته المهنية والشخصية ووضعهما على السكّة الصحيحة. قوّة الدفع الأكبر يتلقاها البطل حين يتم تكليفه بتولّي كلّ قضايا زميل سابق قُتل في ظروف غامضة. يرتبط كل هذا بالقضية الأكثر شهرة، المتمثّلة في اتهام رئيس تنفيذي لشركة ألعاب فيديو معروفة يُدعى «تريفور إليوت» (كريستوفر غورهام) بقتل زوجته وعشيقها في نوبة غضب. يصبح «هولر» المدافع الوحيد عن براءته، ويتولى القضية على مضض، رغم أنه سرعان ما يكتشف أنّ كلّ شيء ليس كما يبدو، ما يجعل الأمور أكثر تعقيداً. وفي ظلّ محاولته إصلاح العلاقات في حياته الشخصية، يعمل «ميكي» على الوصول إلى الحقيقة في أكبر قضية في حياته. كلّ هذه العناصر تصنع عرضاً سرعان ما يتارجح تحت وطأة السرد المتعرّج الذي يستمر في التراكم!

هناك ومضات من المرح يمكن

> **يستند العمل المؤلف من 10 حلقات إلى كتاب The Brass Verdict**

الاستمتاع بها: رؤية «هولر» يعمل وفق نظام قانوني معطّل، محاولاً الفوز بقضايا تبدو خاسرة باستخدام فريقه من «أذكياء الشارع»، هو ما يجعل الشخصية جذّابة. هنا، يقدّم غارسيا ـ رولفو أداءً ساخراً يميّزه عن أي شخصية في الماضي. لكن لسوء الحظ، لم تفلح بقية العرض بالخروج من ظلّ فيلم 2011 الذي كان تجربة أكثر حدّة وتركيزاً عموماً. في هذه السلسلة، يضيع الزخم السردي تماماً ويفقد تدفّقه عند كلّ منعطف جديد.

وسط كلّ هذه النقاط الشائكة، تبقى هناك لحظات غير متوقّعة وموقّتة تبعث على الضحك وتبدّد رتابة التجربة، خالقةً كوميديا غير مقصودة ربّما، تؤمّن للمشاهد جرعات من التسلية. كما يحدث مع تعليقات القاضي وردود أفعاله خلال المحاكمة التي حظيت باهتمام كبير من قبل وسائل الإعلام والرأي العام.

تولّد نهاية القصّة الرئيسية شعوراً بأنّ القائمين على العمل اندفعوا باستعجال نحو الخاتمة، تاركين مجموعة من الحبكات الفرعية من دون حلول، ربّما لأنّهم كانوا يخطّطون لجزء ثانٍ أعلن عنه قبل أيام قليلة، وبات مؤكداً أنّه سيكون أيضاً عبارة عن عشر حلقات.

صحيح أنّ The Lincoln Lawyer ليس مسلسلاً مثالياً على الإطلاق، لكنّه مسلٍّ بالإجمال، وقد يكون هذا كلّ ما هو مطلوب منه! فـ «نتفليكس» تمرّ حالياً بأزمة بعد تسجيل أوّل خسارة على صعيد أعداد المشتركين (200 ألف) هذا العام، وستقوم قريباً بتغيير استراتيجيتها في اختيار وإنتاج العروض الجديدة. هناك مَن يعتقد أنّ «لينكولن» هو بالضبط نوع المسلسلات التي تفتقدها الشبكة الرائدة في مجال الـ «ستريمينغ» والتي تضم مكتبتها مروحة واسعة من الإنتاجات الممتازة والدسمة ذات الميزانيات الضخمة. ببساطة شديدة، يقع The Lincoln Lawyer في مكان ما في الوسط، لناحية الكلفة والجودة والنجوم المشاركين فيه. وبعد يوم طويل، تبدو حلقة منه كافية لتبديل المزاج و«تغيير الجو».

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 24 حزيران 2022 العدد 4662

التلفزيون الألماني يدرّب «أشباله» على حبّ إسرائيل

زكية الديراني

«نحتاج للحوار»، عنوان مقال نشره أخيراً مدير عام «دويتشه فيله»، بيتر ليمبورغ، على موقع qantara الإلكتروني التابع للشبكة الألمانية. في المقال المترجم إلى لغات عدّة، عرّج الصحافي الألماني على نزوح الأوكرانيين والسوريين إلى ألمانيا. مقال ليمبورغ الذي رفع شعارات الديموقراطية والحريات الإعلامية في ألمانيا، تغافل عن تهمة «معاداة السامية» التي أُلصقت بصحافيين عرب ولبنانيين مناصرين للقضية الفلسطينية، وعاملين في قناة DW الألمانية الناطقة بالعربية، ما أسفر عن طردهم من الشبكة («الأخبار» 9/12/2021). هكذا، حاول ليمبورغ تلميع صورة المؤسسة التي تتخبّط في ازدواجية المعايير، والسياسة الخبيثة في خلط المصطلحات (خلط «معاداة السامية» ومناهضة إسرائيل) التي أفضت إلى تضييق هامش الحريات في القسم العربي فيها، وإقالة عدد من الموظفين والمستكتبين.

تزامن مقال ليمبورغ مع انتشار أخبار عن تعيين مدير جديد لمكتب DW في بيروت، خلفاً لباسل العريضي الذي كان ممن تمّ الاستغناء عنهم بعدما كانت صحيفة «زود دويتشه تسايتونغ» الألمانية (ولاحقاً مواقع وصحف ومجلات ألمانية) قد نشرت في شهر كانون الأوّل (ديسمبر) الماضي تقارير تتهم فيها العريضي وبعض الموظفين في المحطة بـ «معاداة السامية» بسبب مساندتهم للقضية الفلسطينية، انطلاقاً من تغريداتهم ومواقفهم على مواقع التواصل. شملت القائمة يومها كلاً من: داوود إبراهيم، مرهف محمود، مرام مرقة (مرام شحاتيت)، فرح سالم... لاحقاً، وضعت الشبكة خطوطاً حمراً على الضيوف في البرامج السياسية والحوارية، فيما جمّدت تعاقداتها الإعلامية المتبادلة مع قنوات عربية، من بينها «الجديد» اللبنانية و«رؤيا» الأردنية، ما عرّض القسم العربي في DW لمشكلات إدارية أدّت إلى استقالة بعض مدرائه.

منذ ذلك الحين، لم تتوقف الصحافة الألمانية عن نشر تقارير استخباراتية تطال موظفين عرباً في «دويتشه فيله». وقبل أيام، أفرجت «زود دويتشه تسايتونغ» عن مواد تتمحور حول بعض الموظفين في القناة الألمانية وأرشيف عملهم وعلاقاتهم بأشخاص معروفين بمواقفهم المؤيدة للقضية الفلسطينية.

(كارلوس لطوف ـ البرازيل)

بعد أسابيع على عملية الصرف التي ترافقت مع ضجة إعلامية، وضع الموقع الرسمي لـ «دويتشه فيله» إعلاناً يطلب فيه مديراً لمكتب بيروت، وتضمّن شروط التقدّم للوظيفة على رأسها «أن يعترف الصحافي بحقّ إسرائيل في الوجود، ولا يكون معادياً للسامية»! يعتبر الشرط جديداً على قائمة البيانات التي يجب ملؤها، ولم يسبق أن فُرض على العريضي مثلاً، بل كانت بنود العمل تتماشى مع قانون العمل اللبناني الذي يمنع العمل مع العدو الإسرائيلي. واليوم، يبدو أن المنصب المذكور لن يبقى شاغراً لوقت طويل، وسط كلام عن تعيين الصحافي محمد شريتح مديراً لمكتب DW في العاصمة اللبنانية.

في هذا السياق، تلفت مصادر لنا إلى أنّه بعد تقدّم عدد قليل من الإعلاميين للوظيفة، وقع الخيار على شريتح الذي عمل سابقاً في BBC. وتوضح المعلومات أنّ شريتح بدأ أخيراً مهامه، من دون أي إعلان رسمي، ليبقى السؤال: كيف وقّع الصحافي على عقد يتضمّن اعترافاً بحق «إسرائيل» في الوجود؟ وكيف سيقوم بمهامه الجديدة، وسط إشكاليات حول المعايير التي فرضتها القناة على موظفيها الجدد؟

من جانبه، يؤكد شريتح في اتصال معنا خبر تقدّمه للوظيفة، رافضاً التعليق على نبأ تعيينه: «لا جواب». فهل تم الأمر فعلاً؟ وهل تتريّث المحطة في الإعلان عن الاسم الجديد تخوّفاً من ردّة فعل الإعلام اللبناني على القرار الذي يشكّل انتهاكاً لقانون العمل اللبناني؟

يأتي الكلام عن تعيين شريتح في وقت لا تزال فيه قضية العريضي وزملائه عالقة أمام القضاء، إذ لم يتم التوصل إلى اتفاق يضمن حقوق المصروفين الذين تمّ تبليغهم بالاستغناء عن خدماتهم من خلال تقارير صحافية، من دون شرح من قبل الإدارة.

في المقابل، يشير مطلعون على الملف إلى أنّ DW بدأت أخيراً حملات لتدريب الموظفين والصحافيين لديها في ألمانيا على كيفية العمل والتغطية الصحافية ضمن معايير «معاداة السامية»! تهمة/ شمّاعة لتمويه الانحياز الألماني السياسي والإعلامي المطلق للاحتلال الإسرائيلي.

على بالي

أسعد أبو خليك

يعتب البعض في مواقع التواصل على المواقف الحادّة لريما الرحباني. وكصاحب مواقف حادّة أتعاطف معها خصوصاً أنّ قضيّتها محقّة بصرف النظر عن طريقة التعبير ـ ولكلٍّ منا طريقة تعبير. القصّة لم تبدأ مع أولاد منصور الرحباني بل مع منصور نفسه في زمانه. بدأ بوسائل المضايقة الماليّة لفيروز في الثمانينيّات والتسعينيّات وسخّر من أجل ذلك فريقاً طويلاً عريضاً من أهل الفن والإعلام. والغريب أنّ منصور لا يتورّع عن القيام بالدور مع أنّه يعلم الخديعة المبنيّة في صيغة «الأخوين رحباني». أنا متابع لفيروز منذ طفولتي وكان واضحاً عندي أنّ عاصي الرحباني هو المسؤول الفذّ عن إرث «الأخوين رحباني». والذي يعود إلى صحافة الستينيّات والسبعينيّات يجد أنّ عاصي (ومنصور على مضض) كان يعترف بأنّ هذه الأغنية لعاصي وتلك لمنصور (والبدائع كانت دوماً لعاصي). الخدعة عن خلق «الأخوين» لم تكن قد سادت بعد لأنّ عاصي كان حيّاً ونشيطاً آنذاك. انتظر منصور حتى وفاة عاصي من أجل نشر كذبة خلق الإبداع من قبل «الأخوين» ومع طمس دور كلّ منهما على حدة. والسؤال الأبرز هو: إذا كان الأخوان مسؤوليْن بدرجة متساوية عن الخلق الفنّي، فلماذا لا نستطيع ذكر أغنية واحدة ناجحة لفيروز (بعد مرض عاصي) من تلحين منصور غير «بحبك يا لبنان»، وهي من أقبح الأغاني اللبنانيّة وانتشرت فقط بسبب صوت فيروز العظيم وكلمات الأغنية المشبّعة بالابتذال الوطني (أنا أستمع لأسطوانة لفيروز لو غنّت فيها دليل الهاتف)؟ منصور وأولاده تحدّثوا (أوف ذا ريكورد) عن فيروز لأهل الصحافة بطريقة غير لائقة ـ لنقلْ. عرفتُ عن ذلك من الباحث الأميركي كريس ستون. ذُهل كريس. أنا مرّة قصدتُ أنسي الحاج وسألته عن منسوب المسؤوليّة في الألحان بين عاصي ومنصور فأشاح بيده قائلاً: كان عاصي يصرخ من مكتبه: تعا يا منصور لحّنلي هذه الأغنية. لم يكن هناك أي شك في مكتب بدارو في أنّ عاصي هو المسؤول. كلّ الأغاني التي نردّدها هي من تلحين عاصي (أو فيلمون أو عبد الوهاب أو حتى حنكش).

المفكرة

موعد عكّاري مع السينما اللبنانية

■ ضمن فاعليات مهرجان «أيام بيروت السينمائية»، يدعو «مجلس البيئة» و«الصالون الثقافي» في «معمل الحرير» في القبيات، اليوم الجمعة، إلى حضور فيلم «حروب صغيرة» (1982 ـ س: 20:30) للراحل مارون بغدادي (الصورة). الشريط مليء بالحب والمغامرات المثيرة ويروي قصصاً من الحياة اليومية في بيروت الثمانينيات الرازحة تحت حرب أهلية ضارية. أما غداً السبت، فسيكون الجمهور على موعد في المكان نفسه مع فيلم «بيروت اللقاء» (1981 ـ س: 18:00) لبرهان علوية. يتناول العمل بواقعية شديدة وضع بيروت التي انقسمت في الحرب إلى شرقية وغربية، بالإضافة إلى المصاعب التي تكبّدها الراغبون بالتواصل عبر جزئَي المدينة وسط مخاطر عدّة، خصوصاً عند ما كان يُعرف بـ «خطوط التماس». علماً بأنّ المخرج اللبناني هادي زكّاك سيقدّم الفيلمَين ويشرح للحضور عن تاريخ سينما الحرب في لبنان.

عرض فيلمَي «حروب صغيرة» و«بيروت اللقاء»: اليوم الجمعة وغداً السبت ـ «معمل الحرير» (القبيات ـ عكار/ شمال لبنان)

زيغي في «أونوماتوبيا»

■ يحتضن «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية)، غداً السبت، سهرة يحييها الرابر «زيغي» (الصورة) الذي سيقدّم أداءً حياً لأغنيات أصلية تدور في فلك الـ «راب ـ تراب». كما سيشارك في الحفلة ضيفان، هما مغنّيا الراب Nuj و«بودي»، على أن تفتتح مع فقرة «هيب هوب» عربي من إعداد الدي جاي علاء الدين. يعود ريع هذه الحفلة لدعم دروس الموسيقى للأطفال المحرومين كجزء من برنامج «أونوماتوبيا» لتنمية مهارات الموسيقى.

حفلة «زيغي»: غداً السبت ـ س: 20:30 ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/398986

لقاء فرونكوفوني مع جورجيا مخلوف

■ ينظم نادي «بيمو للفنون الافتراضية» بالتعاون مع Agenda Culturel لقاءً خاصاً مع الكاتبة والناقدة اللبنانية الفرونكوفونية جورجيا مخلوف، اليوم الجمعة، في «حدائق هنري ونديج عُبجي» التي افتُتحت أخيراً في حرم «المعهد العالي للأعمال» (ESA) في كليمنصو. في هذا اللقاء الأدبي، ستكشف مخلوف عن وجهها الآخر «الحميم»، إذ ستُجيب على أسئلة رئيس قسم الأدب الفرنسي في «جامعة القديس يوسف»، كارل عقيقي، حول حياتها الشخصية والمهنية، متطرّقةً إلى أعمالها الأخيرة الصادرة في فرنسا. وسيسمح الموعد المرتقب للكاتبة باستعادة مواضيع عزيزة على قلبها كالهجرة وتشظي الذاكرة والوطن. كما أنّها ستتحدّث عن ماضيها وعلاقتها بعائلتها وبلبنان وبفرنسا، فضلاً عن علاقاتها بمؤلفين لبنانيين فرونكفونيّين آخرين، من أجل «التأمّل والتفكير في ما يمكن للأدباء تقديمه لبلد مجروح ومأزوم كلبنان».

لقاء مع جورجيا مخلوف: اليوم الجمعة ـ س: 18:00 ـ «المعهد العالي للأعمال» (ESA ـ كليمنصو/ بيروت). للاستعلام: 78/959670

راجع يا «كوثراني»؟

■ يرتبط اسم الممثل الكوميدي اللبناني حسين قاووق (الصورة) لدى الجمهور اللبناني بشخصية «كوثراني» التي اشتهرت بشكل واسع على مواقع التواصل الاجتماعي. بعد سلسلة من الفيديوات الافتراضية وتجربة تلفزيونية ومسرحية الـ «7 ودمتا»، يعود الفنان الشاب إلى «مسرح المدينة» (الحمرا) في الأوّل من تموز (يوليو) المقبل لتقديم عرض «ستاند آب كوميدي» جديد من إخراج محمد دايخ، تحت عنوان «اسحلو من شعرو». في العروض التي تستمرّ لغاية السابع من الشهر نفسه، سيتمّ التطرّق إلى «حياتنا الاجتماعية ضمن البيئة، وعلاقة المسيحيين والشيعة وكيف ينظرون إلى بعضهم»، وفق ما يقول لنا دايخ. ويلفت كذلك إلى أنّه ستكون هناك إطلالة لشقيقه حسين دايخ الذي سيتحدّث عن تجربته حين تقدّم لدراسة المسرح.

عرض «اسحلو من شعرو»: من 1 لغاية 7 تموز ـ س: 21:00 ـ «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 01/753010

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد
الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963
AlakhbarNews/
Alakhbarnews/

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com